

كلية الآداب والعلوم
قسم التاريخ

القضاء في عهد الدولة الحفصية بإفريقية
(١٢٢٧-١٥٧٣م / ١٢٢٧-١٥٧٣هـ)
دراسة تاريخية

*Al-Qad'a in Ifrigia During the Hafsid
Period (625-981 A.H/ 1227-1573 A.D.)
An Historical Study*

إشراف الدكتور:
أبراهيم بكير بحاز

إعداد الطالب :
عماد حسن محمد النواصرة

الرقم الجامعي (٩٩٢٠٣٠٠٥)

العام الجامعي ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

القضاء في عهد الدولة الحفصية بإفريقية
(٦٢٥-٩٨١ هـ / ١٢٢٧-١٥٧٣ م)
دراسة تاريخية

*Al-Qad'a in Ifrigia During the Hafsid
Period (625-981 A.H/ 1227-1573 A.D.)
An Historical Study*

إشراف الدكتور:

إبراهيم بكير بحاز

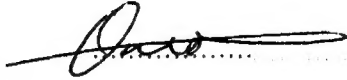
إعداد الطالب :

عماد حسن محمد النواصرة

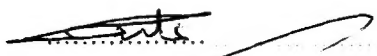
التوقيع



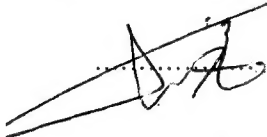
رئيساً



عضواً



عضواً



عضواً

أعضاء لجنة المناقشة

د. إبراهيم بكير بحاز

أ.د. فاروق عمر فوزي

د. عليان عبد الفتاح الجالودي

د. محمد خريسات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في التاريخ في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها/ تعديلها/ رفضها/ بتاريخ: ٢٠٠٣/٦/٤ م

الإلهاء

ألهدي ثمرة جهدي إلى ،،،

شمعة أيامي ... يحترق فينير ظلمة دربي ...
والدي الغالي..

وإلى نبع حياتي ... تفيض حباً فتروي ظمأ أيامي
أمي الغالية..

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين أفضل التسليم.

بعد إنهاء هذه الدراسة أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي
المشرف الدكتور إبراهيم بكير بحاز لسعة صدره وتوجيهاته السديدة
القيمة التي أفادتني كثيراً في إنجاز هذه الرسالة.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور (أبو القاسم) سعد الله الذي
كان مشرفاً على هذه الرسالة في خطواتها الأولى ولا ننسى أياديه البيضاء
في رسم دربنا على طريق البحث العلمي. و أتقدم بالشكر لأعضاء الهيئة
التدريسية في قسم التاريخ في جامعة آل البيت وكل من سألهم منهم برأي أو
توجيه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا
بالإطلاع على هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم التي أرجو من الله أن
أستفيد منها أيما إفادة إن شاء الله.

عنوان النواصرة

الرموز المعتمدة في الرسالة

اسم السلطان (.....هـ /م)	فترة حكمه
ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
تق.تح	تقديم وتحقيق
ج	جزء
جم. حق	جمعه وحققه
د.ط.	دون طبعة
د.م.	دون مكان النشر
د.ن.	دون دار نشر
ص	صفحة
ط.	طبعة
ع	عدد
مج	مجلد

محتويات الرسالة

الصفحة	الموضوع
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	الرموز المعتمدة في الرسالة
	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
١٧-٢	التعريف بالمصادر والمراجع
١٨	التمهيد:
١٨	أولاً: نشأة الدولة الحفصية
٢٤	ثانياً: مؤسسة القضاء في إفريقية قبل العهد الحفصي
٢٩	ثالثاً: مذهب الإمام مالك : المرجعية الفقهية للقضاء
٣٤	الفصل الأول: القضاء ومساعدتهم
٣٤	تمهيد:
٣٥	المبحث الأول: قاضي الجماعة
٣٥	أ- ظهور مصطلح قاضي الجماعة
٣٨	ب- تعيين قاضي الجماعة
٤٣	ج- صفات قاضي الجماعة
٤٥	د- مدة التولية
٤٨	هـ- صلاحيات قاضي الجماعة
٥٢	المبحث الثاني: القضاة الآخرون
٥٢	أ- قاضي الأنكحة
٥٥	ب- قاضي المحلة (الجيش)
٥٧	ج- قاضي الأهلة
٥٨	د- قاضي المعاملات وقاضي الحج
٥٩	هـ- قاضي الإقليم

٦٤	المبحث الثالث: مساعدو القضاة
٦٤	أ- الشاهد (العدل) أو العدالة
٧١	ب- المفتي والفقهاء
٧٤	الفصل الثاني: أمكنة وإجراءات القضاة وعلاقتهم ببعضهم
٧٤	تمهيد:
٧٤	المبحث الأول: أمكنة القضاء
٧٧	المبحث الثاني: إجراءات القضاة
٨١	المبحث الثالث: أجور القضاة
٨٤	المبحث الرابع: علاقة القضاة ببعضهم البعض
٨٦	الفصل الثالث: دور القضاة في الحياة السياسية والثقافية
٨٦	تمهيد:
٨٧	المبحث الأول: دور القضاة في الحياة السياسية
٨٧	أ- استقلالية القضاء
٩٠	ب- القضاة والحياة السياسية
٩٣	المبحث الثاني: دور القضاة في الحياة الثقافية
٩٣	أ- قضاة الجماعة والأنكحة
٩٣	ب- قضاة الأقاليم والمحلة
١٠٤	الفصل الرابع: تراجم لأبرز قضاة الدولة الحفصية
١٠٤	تمهيد:
١٠٥	المبحث الأول: تراجم أبرز قضاة الجماعة
١١٦	المبحث الثاني: تراجم أبرز القضاة الآخرين (الأنكحة، الأقاليم،...)
١٢٢	الخاتمة
١٢٤	الملاحق
١٤٦	قائمة المصادر والمراجع
١٥٦	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الملاحق

الملاحق	الصفحة
ملحق رقم (١) بأسماء قضاة الجماعة	١٢٤
ملحق رقم (٢) بأسماء قضاة الأنكحة	١٣٢
ملحق رقم (٣) بأسماء قضاة المحلة	١٣٥
ملحق رقم (٤) بأسماء قضاة قسنطينة	١٣٦
ملحق رقم (٥) بأسماء سلاطين الدولة الحفصية	١٣٩
ملحق رقم (٦) وصية السلطان أبو زكريا يحيى بن عبد الواحد لولي عهده محمد المستنصر بالله الحفصي	١٤٤

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مؤسسة القضاء في العهد الحفصي (٦٢٥-٩٨١هـ / ١٢٢٧-١٥٧٣م) والمعروف أن القضاء في الإسلام عموماً، كان له اهتمام كبير من قبل الفقهاء وكان له وجود فعلي في السلطة الإسلامية منذ عهد الراشدين إلى أيامنا هذه.

والقضاء هو المسؤول عن العدل والجور في المجتمع، وهو الذي يفصل بين الناس في خصوماتهم حسماً للتداعي وزجراً للتنازع... وبالتالي فهي مؤسسة ذات أهمية بالغة في المجتمع.

تطرقت هذه الدراسة لجوانب عديدة من القضاء في العهد الحفصي فقد قسمتها إلى أربعة فصول بعد المقدمة والتمهيد الذي تطرقت فيه لنشأة الدولة الحفصية ومذهبها المالكي والقضاء قبل عهدها.

أما الفصل الأول فكان حول القضاة ومساعدتهم وتناولت قاضي الجماعة والقضاة الآخرين مثل قاضي الأنكحة والمحلة (الجيش) والأهله والمعاملات وقاضي الإقليم ثم تطرقت للمساعدين فكان الحديث عن الشاهد العدل والمفتي والفقهاء.

وفي الفصل الثاني تناولت أمكنة وإجراءات القضاة وعلاقاتهم ببعضهم البعض، كما تحدثت عن أجور القضاة.

أما الفصل الثالث فكان حول دور القضاة في الحياة السياسية والثقافية، أبرزت من خلاله استقلالية القضاء من جهة وممارسة بعض القضاة لأعمال سياسية تكون غالباً بتكليف من السلطان كالسفارة والوساطة في الفتن وغيرها.

أما عن دور القضاة في الحياة الثقافية فكان بارزاً من خلال ممارستهم للإمامة والخطابة والتدريس في الجوامع وكذلك من خلال التأليف الكثيرة التي صنفها القضاة.

وتناول الفصل الرابع، تراجع أبرز قضاة الدولة الحفصية سواء قضاة الجماعة أو القضاة الآخرون.

وأنهت البحث بستة ملاحق مهمة في صميم الموضوع، فضلاً عن الخاتمة التي أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي:

- أن القضاء الحفصي قضاء منظم، فهناك قاضي الجماعة هو رأس الهرم وفي التنظيم القضائي، وقضاة آخرون كقضاة الأنكحة والأقاليم وغيرها، وقاضي الجماعة هو

المسؤول عنهم، إذ هو الذي يرشحهم في أغلب الأحيان لكي يتم تعيينهم من قبل السلطان الحفصي بظهير سلطاني.

- أن القضاة في بلاد إفريقية كانت لهم مكانة مرموقة في المجتمع: فالقضاة ذوو هبة، عملوا على استقلالية القضاء ، فلم يرضوا التدخل في شؤونهم وأحكامهم بعد تعيينهم.
- أن القضاة التزموا في أحكامهم بالمذهب المالكي، الذي انتشر في المغرب الإسلامي، فلم يكن في الدولة الحفصية قضاة غير المالكية.
- عمل القضاة على نشر الثقافة الفقهية في كافة أرجاء الدولة، من خلال التوجيه والإرشاد والمساجد والمدارس وبيوتهم الخاصة، وأيضاً من خلال الكم والكيف المعتبر من مؤلفاتهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

عرف المغرب الإسلامي* عدداً من الدول الإسلامية التي قامت على أنقاض بعضها البعض. وقد كانت هذه الدول تسعى كل منها إلى إبراز هويتها المذهبية وانتمائها القبلي وذلك من خلال الاهتمام والعناية بالنظم السياسية والخطط الدينية.

ومن بين تلك الدول التي قامت في المغرب الإسلامي واستمرت إلى آخر العصور الوسطى، الدولة الحفصية، التي أسسها أبو زكريا يحيى بن عبدالواحد الحفصي في إفريقية، سنة ٦٢٥هـ / ١٢٢٧م، وجاءت على أنقاض دولة الموحدين التي ضمت جميع بلاد المغرب الإسلامي، ولكن سرعان ما اهتز بنيانها واضطربت وحدتها، فاستقلت الأقاليم عن عاصمتها مراكش فكانت الدولة الحفصية، إحدى تلك الدول.

لقد قامت الدولة الحفصية في إفريقية، وورثت النظم والمؤسسات التي كانت على عهد الموحدين، حيث أنها لم تنطلق من عدم، وإنما كانت ولادة سلمية هادئة ووراثية شرعية مقبولة. واستمرت قائمة ثلاثة قرون ونصف حتى مجيء العثمانيين في سنة ٩٨١هـ / ١٥٧٣م. إن الحفصيين لما استقلوا بإفريقية، اهتموا بمؤسسات دولتهم الناشئة، وكان من بين تلك المؤسسات، منصب القضاء الذي لا تستغني عنه دولة كبرت أو صغرت، برزت أو لم تبرز. لأنه منصب مهم، عليه تعول الدول في نشر العدل، بإعادة الحقوق إلى أصحابها والضرب على أيدي الظالمين والمفسدين على أرضها، وما يتبع ذلك من الأمن والطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

ومن هنا جاء الاختيار لهذه الدراسة وبعنوان "القضاء في عهد الدولة الحفصية بإفريقية (٦٢٥ - ٩٨١هـ / ١٢٢٧ - ١٥٧٣م) دراسة تاريخية إضافة إلى هذا المبرر الذي دفعني لاختيار موضوع القضاء لدراستي، أذكر مبررات أخرى وهي التالية:

* المصادر والمراجع المهمة بتاريخ المغرب قديماً وحديثاً غالباً ما تستعمل عبارة المغرب الإسلامي، لذلك رأينا استعمالها اتباعاً للمنهج المتبع في الدراسات المغربية.

المبررات:

- إن الدراسات حول النظم والخطط الإدارية الدينية في تاريخ المغرب الإسلامي قليلة، فهذا الموضوع ما يزال حقلاً مفتوحاً للبحوث والدراسات الجديدة من قبل الأكاديميين الذين يلتزمون المنهج العلمي والدقة والموضوعية.

- إن المطلع على ما كتب في تاريخ المغرب، لا يجد دراسات معمقة وشفافية عن الجانب القضائي في الدولة الحفصية، إنما يجد دراسات متفرقة وعامة إضافة إلى اقتصار بعضها على جمع المعلومات من المصادر وإعادة صياغتها وعرضها، كما تثبت المصادر والمراجع في هذا المشروع.

- بالإضافة إلى هذا، فإن الدراسات المتوفرة لم تبين الدور الذي قام به القضاة في الحياة السياسية والثقافية في الدولة الحفصية منذ نشأتها وحتى انهيارها في خضم الظروف الداخلية والخارجية والأحوال السياسية والاقتصادية، فالدراسات الحديثة لم تبين دور القضاة في هذا العهد.

- وهناك مبرر آخر هو الرغبة الشخصية في البحث في بعض النظم والخطط الإدارية الدينية، والتي من أهمها في نظري القضاء الذي اعتنى به الباحثون في بلاد المشرق الإسلامي على خلاف بلاد المغرب الإسلامي...

فمن هنا ارتأيت اختيار هذا الموضوع، واستقراء ما في المصادر التاريخية على اختلافها، للخروج بدراسة تاريخية وفق منهج علمي تاريخي للوصول والكشف عن دور القضاة في العهد الحفصي خدمة للتاريخ الإسلامي في بلاد المغرب.

إشكالية الدراسة:

إن لكل دولة من الدول الإسلامية أهدافاً وغايات تسعى إلى تحقيقها، وظروفاً ومعطيات معاصرة لها، ومراكز تنطلق منها في تبرير شرعيتها. هذا كله له تأثير كبير وواضح في صياغة وإنضاج مؤسسات كل دولة. والقضاء يمثل إحدى هذه المؤسسات بل أهمها. لأنه مرتبط بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، كما أن القضاء في العادة منصب مهم في

الدولة فالقضاة يعملون من أجل تنفيذ سياسة الدولة وخططها، ويحافظون على أمن الدولة مما يوفره من العدل في الرعية.

والقضاء في الدولة الحفصية، قام بدور بارز يستحق الدراسة التاريخية في ضوء المصادر المتوفرة عن هذا العهد، فقد كان القضاء إحدى أهم المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة للمحافظة على الأمن والاستقرار والتعليم والتوجيه والإرشاد والتنقيف.

ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة والتي تكمن في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تطور القضاء في العهد الحفصي تطوراً واضحاً؟ أم استمر كما كان من قبل؟
- ما مدى استقلالية القضاء عن السلطة الحفصية؟ وما طبيعة العلاقة بين القضاء والدولة سواء كان ذلك مع السلطان أو نوابه؟
- كيف كان يتم اختيار القضاة؟ وما هي الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح للمنصب؟
- كيف وقف القضاء من الأحداث السياسية آنذاك؟ وهل كانت تتطابق بهم مهام سياسية؟
- إلى أي مدى نجح القضاء في تنفيذ سياسة الدولة؟
- هل كان للقضاة أعمال أخرى يمارسونها غير القضاء؟
- هل كان للقضاة إسهامات ومشاركة واضحة في الحياة الثقافية في الدولة الحفصية؟

إن هذه الإشكاليات وغيرها، أُلقت على عاتق هذه الدراسة الإجابة عنها بقدر المستطاع وبقدر ما أفادت وجادت به النصوص وذلك من خلال الخطة التالية:

لقد قسمت دراستي هذه إلى أربعة فصول يسبقها تمهيد، فبعد المقدمة عرضت أهم المصادر والمراجع، وحاولت أن أبدأ في عرضها حسب أهميتها وأكثرها إفادة للدراسة. كما عرضت المنهج الذي أتبعته في الدراسة.

في التمهيد، رأيت ضرورة التطرق إلى قيام ونشأة الدولة الحفصية والعوامل التي ساعدت على ذلك، وذكر بعض أبرز السلاطين الذين تولوا الحكم، وذلك حتى أعطي للدراسة نبذة مختصرة ولكنها واضحة عن الزمان والمكان اللذين شغلتهما الدراسة بحثاً عن القضاء. وتطرقت كذلك للمذهب المالكي الذي يعتبر المرجع الديني لدولة الحفصيين ولقضائهم، هذا فضلاً عن التطرق للقضاء بإيجاز في العهد السابق للحفصيين

أما الفصل الأول فيضم ثلاثة مباحث، تطرقت في الأول منها إلى قاضي الجماعة الذي يمثل رأس الهرم في القضاء إذ يعتبر من كبار رجال الدولة، وضحت نشأة هذا المنصب والشروط اللازم توفرها فيمن يرشح له وكيفية التعيين وتناولت صلاحيات قاضي الجماعة. ثم بعد ذلك تطرقت إلى أنواع القضاة ومساعدتهم من حيث كيفية اختيارهم وشروط التولية، ثم مهامهم، كل ذلك في حدود ما جادت به المصادر المعتمدة في البحث.

وفي الفصل الثاني الذي يحتوي على أربعة مباحث بدأت في الأول منها بإمكانة القضاء حيث حاولت توضيح وبيان المكان الذي كان يجلس فيه القاضي للفصل في الخصومات، ثم ذكرت إجراءات القضاة في أقضيتهم. وبعد ذلك حاولت توضيح أجور القضاة. وختمت الفصل بعلاقة القضاة ببعضهم البعض.

أما في الفصل الثالث والذي بعنوان دور القضاة في الحياة السياسية والثقافية، فيضم مبحثين، الأول تناولت فيه استقلالية القضاء في الدولة الحفصية ودور القضاة في الحياة السياسية، وفي المبحث الثاني ذكرت نماذج من قضاة الدولة الحفصية توضح دورهم في الحياة الثقافية من خلال التدريس والتوجيه والتأليف في مختلف العلوم الشرعية.

أما في الفصل الرابع: والذي تضمن مبحثين في تراجم قضاة الدولة الحفصية الأول منه كان لقضاة الجماعة والثاني للقضاة الآخرين (الأنكحة، الأقاليم...) فقد وضحت لنا هذه التراجم حياة القضاة العلمية والعملية، كما بينت لنا جوانب من أصولهم العرقية والاجتماعية وفترات تولي القضاة لقضاء الجماعة أو الأنكحة أو الأقاليم.

وفي خاتمة هذا البحث حاولت أن أبرز أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي إجابات على الأسئلة التي كنت قد طرحتها، بداية البحث... وهي في نظري نتائج ذات أهمية، سلطت الضوء على القضاء المغربي في عهد الحفصيين.

إن هذه الدراسة بما تطرحه من إشكاليات، وبما تتطلع إليه من نتائج، تتطلب منهجا علميا دقيقا حتى تتمكن من الإجابة على إشكالياتها، لذا فإن المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي وذلك بجمع النصوص التاريخية من المصادر الأولية ثم اتباع المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد تحليل النصوص ومناقشتها وربطها ببعضها البعض، وعرضها عرضا تاريخيا. وهذا ما أدى إلى أن تواجه الدراسة عدة صعوبات.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة عدة مشاكل وصعوبات ولعل من أهمها:

- أن موضوع القضاء في الدولة الحفصية موضوع لم يبحث فيه مستقلاً أحدٌ على حد علمي، ولم تقدم فيه دراسة علمية مستوفية لشروط البحث العلمي باستثناء ما قام به الأستاذ روبر برنشفيك (Brunschvig Robert) في كتابه الموسوم بـ "تاريخ أفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥" حيث خصص باباً للقضاء إلا أنه كان ناقصاً في بعض جوانبه لأن كتابه لم يؤلفه لدراسة هذه المؤسسة.

- المصادر والمراجع المغربية المتوفرة في بلاد المشرق مشتتة بين المكتبات، حيث أنه لا تزال مكتبات الجامعات الأردنية والمكتبات العامة والخاصة أيضاً شبه فقيرة إلى الكثير من المصادر والمراجع في تاريخ المغرب الإسلامي. وهذا ما لمستّه بوضوح أثناء بحثي في هذه الدراسة عن كتاب "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان" للدباغ والذي أكمله ابن ناجي وهو كتاب مهم لدراستي، إذ لم أجد في مكتبات الجامعات إلا الجزء الأول منه، مما اضطررت للسفر إلى الجمهورية العربية السورية بحثاً عن هذا الكتاب وعن غيره. وللأسف لم أجده، على أهميته البالغة بالنسبة لتاريخ المغرب عموماً وتاريخ القضاء خصوصاً، إلا بعد جهد كبير، حيث وجدته في مستودعات المكتبة الظاهرية بدمشق، وإن جل المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع دراستي والتي وجدتها في الأردن كانت في مكتبات متفرقة عديدة.

- إن أغلب المصادر التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة لم تهتم بالنظم ومؤسسات الدولة الحفصية أو غيرها من الدول إلا قليلاً إنما كان جل اهتمامها بالتاريخ السياسي حيث التركيز بوضوح على صراع وتنافس السلاطين على الحكم، وعن دورهم وإسهاماتهم في تكوين دولتهم وتوحيد بلادهم ولاسيما أبرز السلاطين، وكانت تتطرق من حين لآخر إلى نظم ومؤسسات الدولة من خلال سردها للأحداث السياسية إلا أنها أهملت الحديث عن الفترة الأخيرة من الدولة الحفصية فترة الانحطاط والانقسام والانهيار، ومن خلال ذلك التطرق للأحداث السياسية، تمكنت من جمع مادة معتبرة لموضوع بحثي.

- إن إمكانياتي المادية، لم تسمح لي بزيارة إلى تونس، فقد شعرت فعلاً بالحاجة الملحة لتلك الزيارة خدمة للموضوع فقد أجد دراسات جديدة قريبة من الموضوع، إلا أنني لم أوفق في محاولاتي الحصول على تذكرة سفر، على الأقل لبلوغ الهدف، ولعل ذلك سوف يتحقق في الدراسات الأخرى مستقبلاً إن شاء الله، ومع هذا فقد سافرت إلى دمشق واستفدت من زيارتي لمكتبة جامعة دمشق ومكتبة الأسد والمكتبة الظاهرية والمركز الثقافي الفرنسي.

- المصادر والمراجع عرض وتحليل:

القضاء موضوع مهم، اهتم به الأوائل من المسلمين كثيرا، ففي بداية الأمر نجد القضاء قد دون في الكتب الفقهية والتراجم والتاريخ، ثم بعد ذلك استقل بتأليف متخصصة إلا أن الكثير منها لم يصل إلينا.

ومن هنا على الباحث في موضوع القضاء أن يهتم بالكتب الفقهية والتراجم والتاريخ - العام وغيرها لتتبع أخبار القضاء والقضاة في الدول الإسلامية، وهذه الدراسة قد اعتمدت على مصادر متنوعة وهذا عرض لأهمها وسيكون ترتيبها هنا حسب التسلسل الزمني.

أ. المصادر

١- "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" لأحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني (ت ٧٠٤هـ / ١٣٠٤م)

أسلوب المؤلف في هذا الكتاب متأثر بالسجع تأثرا قويا كما أنه أكثر من النعوت والأوصاف العامة. إلا أن ميزة هذا الكتاب تكمن في الشمولية في الترجمة والتسجيل لبعض الأحداث والأخبار التاريخية ومن بينها ما يتعلق بالقضاء، خاصة وأن المؤلف نفسه قد تولى القضاء في العهد الحفصي، وساهم في المفاوضات التي أجراها أمير مدينة بجاية مع سلطان تونس وقتل معذبا سنة (٧٠٤هـ / ١٣٠٤م).

استهل الغبريني كتابه بمدح سيدي أبي مدين، أحد أولياء الجزائر، وبعض علماء بجاية في آخر القرن السادس الهجري/ القرن الثاني عشر الميلادي، ثم أورد في مائتي صفحة حوالي مائة ترجمة تتعلق بحياة جميع مشاهير مدينة بجاية العابرين أو المستقرين الذين امتازوا بمعارفهم الدينية. إلا أنه لم يتضح من خلال الكتاب سبب الترتيب الذي اختاره بالإضافة إلى أن تاريخ وفاة بعض المترجم لهم غامضة أو مجهولة، وختم كتابه بنشر "برنامج" مفصل حول المدرسين الذين تتلمذ عليهم والكتب التي درسها عنهم. لذلك أفاد هذا المصدر الدراسة، لأن من بين تراجم علماء بجاية بعض القضاة، حيث كان يذكر أصولهم ونشأتهم العلمية ثم حياتهم العلمية والعملية وكذلك أعمالهم الثقافية، بالإضافة إلى أن المصدر قد احتوى على بعض المعلومات التاريخية ذات الصلة بالقضاء عموما. إلا أنه كان مقتصرا على علماء القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فلم يستمر إلى نهاية الدولة الحفصية (٩٨١هـ / ١٥٧٣م).

٢- "رحلة التيجاني" لعبدالله بن محمد التيجاني (ت ١٣٢١هـ / ١٧٢١م).

يعتبر هذا الكتاب وثيقة تاريخية جغرافية في غاية الأهمية، حيث وصف الطرق التي سلكها في المدن الأفريقية، مضيفا ملاحظات متعددة عن المواقع والظروف الطبيعية، وحول السكان والقبائل والحياة الثقافية كما استعرض بعض الأحداث التاريخية المهمة بالنسبة إلى القرنين السادس والسابع الهجريين، الثاني والثالث عشر الميلاديين. ومما يتميز به التيجاني ميله إلى الاستشهادات الشعرية حتى ينال إعجاب القارئ، فكتابه جغرافي عبارة عن رحلة عبر ربوع المغرب الإسلامي.

وأفاد هذا المصدر الدراسة من خلال حديثه عن نشأة الدولة الحفصية، والحياة الثقافية فيها وأهم أعلامها ومن بينهم القضاة في الفترة الأولى من نشأتها.

٣- "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، لعبدالرحمن بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م).

أفاد هذا المصدر الدراسة من خلال المقدمة "مقدمة ابن خلدون". هذه المقدمة مهمة وضرورية لكل باحث في التاريخ الإسلامي حيث اعتمد ابن خلدون في بحوثه على مشاهداته وملاحظاته في التاريخ الإسلامي فكان في عرض آرائه في المقدمة أن جعل لكل فقرة من بحثه قانونا ثم يبين الحقائق التي استخلص منها القانون، ويعد هذا دليلا على مدى الدقة في بحثه وعلى عبقريته وإطلاعه الواسعة ورسوخ قدمه في معظم العلوم والفنون المعروفة في عصره. كما يذكر محقق المقدمة علي عبدالواحد وافي.

وأهمية هذا المصدر للدراسة أن ابن خلدون كان معاصرا للدولة الحفصية بل عاش فترة من الزمن في كنفها، فتحدث عن مكانة القضاء وحقيقته وعن صلاحيات القضاة وعلاقة السلطان بالقضاء. كما تحدث عن العدالة وأهميتها بالإضافة إلى أنه أشار إلى مذهب الإمام مالك وانتشاره في المغرب الإسلامي وبين مدى تمسك أهل المغرب به وسبب اهتمام أهل المغرب بالمذهب المالكي.

ومن المعروف أن ابن خلدون خصص كتابه للحديث عن أيام العرب وأجيالهم ودولهم من بدء الخليقة إلى عهده من خلال مشاهداته وملاحظاته واتصاله بالقبائل وتنقله بين الدول. واهتم كثيرا بقبائل البربر في بلاد المغرب وتقلباتها وتأثيرها على مجريات الأحداث السياسية إلا أنه لم يهتم بتفاصيل وجزئيات الموضوع الذي يتحدث فيه. فهو نظرية عامة من التاريخ كما وصفه الباحث هوبكنز (Hopkins).

هذا المصدر أفاد الدراسة وخاصة القسم الثاني منه في معرفة الكثير من النواحي السياسية، فهو يتحدث عن نشوء الدولة الحفصية منذ البداية، موضحاً أسباب تأسيس الدولة الحفصية وعوامل نجاح التأسيس، كذلك عندما يتحدث عن الأحداث السياسية في الدولة الحفصية فإنه أحياناً يشير إلى موقف القضاة من هذه الأحداث كما أنه يتحدث أحياناً عن بعض المهام السياسية التي كانت توكل إلى القاضي من قبل السلطان.

٤- "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية" لأحمد بن حسن بن القنفذ (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٦٠ م).
هذا الكتاب أهداه المؤلف إلى السلطان أبي فارس الحفصي (٧٩٦-٨٣٧ هـ / ١٣٩٤-١٤٣٤ م) وأطلق عليه اسمه (الفارسية)، فابن القنفذ من مدينة قسنطينة الحفصية وكان على صلة متينة بالعائلة الحفصية، ولد حوالي سنة ٧٢٢ هـ / ١٣٤٠ م. وتقلد الخطابة في جامع القصبه بتونس ثم تولى القضاء والفتيا بعد ذلك.

أسلوب المؤلف في الكتاب يقوم على ذكر الأحداث التاريخية مرتبة على السنين من بداية نشأة الدولة الحفصية إلى تاريخ انتهاء الكتاب في أوائل سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م.
من أهم مصادر الكتاب وثائق الدولة الحفصية، لذلك جاءت فيه معلومات جيدة عن الأحداث السياسية. كما أعطى المؤلف اهتماماً كبيراً لقسنطينة في الحديث عنها وعن مظاهرها وأحداثها وأهلها.

أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة فقد كان يتطرق إلى الحديث عن القضاة وعلاقاتهم بالسلطان وأحياناً بنوابه وكذلك كان يشير من حين لآخر إلى الأعمال الأخرى للقضاة كالخطابة والإمامة والتدريس في المدارس الحفصية بالإضافة إلى بعض أعمالهم السياسية الأخرى.

٥- "إكمال إكمال المعلم لفوائد صحيح مسلم" لمحمد بن خليفة بن عمر الوشتاتي الأبّي (ت ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م).

درس المؤلف في مدرسة التوفيق بتونس سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٤ م ثم عين فيما بعد إماماً بجامع التوفيق ثم قاضياً في الوطن القبلي بتونس سنة ٨٠٨ هـ / ١٤٦٠ م وهذا الكتاب في الحديث النبوي أكمل به "إكمال المعلم" الذي وضعه القاضي عياض على "المعلم" للإمام المازري الشارح الأصلي لمسلم. وكان تحرير الأبّي لشرحه هذا في سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م. وهو شرح كبير في سبعة أجزاء جمع فيه أقوال شراحه الأربعة: المازري وعياض والقرطبي والنووي

مع زيادات مفيدة وتنبيهات مهمة خاصة من الناحية الفقهية. مضيفا إليه ملاحظات شيخه ابن عرفة. وفي الحقيقة إن ملاحظاته قد اتجهت نحو التطبيقات العملية وملاحظة ما يجري في الواقع.

أفاد هذا المصدر الدراسة حيث أنه كان أثناء شرحه وتعليقه على الأحاديث يأتي بأخبار مهمة وواقعية وهي غير مقصودة، ومن بين هذه الأخبار كانت هناك أخبار عن القضاء والقضاة من حيث صلاحياتهم وبعض إجراءاتهم وأحيانا يتطرق إلى بعض أعمالهم السياسية.

٦- "الأدلة البينة النورانية على مفاخر الدولة الحفصية" لمحمد بن أحمد الشماع الهنتاتي (ت ٨٣٣هـ / ١٤٣٠م).

ينتمي المؤلف إلى قبيلة العائلة الحفصية، وهي هنتاة البربرية وقد ولي قضاء محلة السلطان أبي فارس والإمامة والخطابة بجامع القصبه بتونس، وهو أيضا من رجال البلاط. أسلوبه بسيط، تناول الأحداث التاريخية وركز على الأحداث المتعلقة بتونس الحفصية، كما قسم الفصول المخصصة لكبار السلاطين إلى عدة أقسام ترمي إلى إبراز فضائل ومزايا الأشخاص المترجم لهم.

أفاد هذا المصدر الدراسة من خلال حديثه عن السلاطين. فهو يذكر أسماء القضاة المعاصرين لهم وطبيعة علاقاتهم بهم ويشير إلى موقف القضاة من بعض الأحداث السياسية آنذاك. كما أنه كان يتطرق إلى بعض الأعمال السياسية والثقافية التي كان يقوم بها القضاة.

٧- "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان" لأبي القاسم بن عيسى بن ناجي التتوخي (ت ٨٣٩هـ / ١٤٣٥م).

ولد ابن ناجي حوالي سنة ٧٦٢هـ / ١٣٦١م وزاول دراسته في القيروان ثم في تونس مدة أربعة عشر عاما، وتولى القضاء على التوالي في جربة وقابس وسوسة وباجة والأربس وتبسة وتوفي بالقيروان.

فقد تضمنت أجزاءه الأربعة بحسب الترتيب الزمني تراجم الذين شرفوا تلك المدينة (القيروان)، مسقط رأس المؤلف منذ نشأتها إلى سنة ٨٠٨هـ / ١٤١٥م والتراجم المتعلقة بالعهد الحفصي يبلغ عددها حوالي ستين ترجمة. متفاوتة في الطول تتراوح من بضعة أسطر إلى عشرين صفحة أحيانا وهذه التراجم تشتمل على مجموعة من الروايات المستندة على بعض

الشهود والمعنيين والتي تقص علينا بعض الحوادث والكرامات والخوارق وتعرض لنا عددا كبيرا من العلماء والأولياء والعوام.

وقد أفاد هذا المصدر الدراسة عند ترجمته لبعض القضاة والعدول والمفتين حيث يذكر أسماءهم وشيوخهم وتلامذتهم وتولييتهم للقضاء وبعض الأعمال الأخرى التي كانوا يقومون بها كالتدريس والخطابة والإمامة. كما أنه كان يشير أحيانا إلى علاقة القاضي بالسلطان ونوابه كما أنه أشار إلى مكان القضاء، وأفاد الدراسة في حديثه عن الشهود العدول والمفتي من حيث تعيينهم ومكانتهم العلمية وذكر شيوخهم، وعلاقاتهم بالقضاة وأشار أيضا إلى أعمالهم الأخرى كالخطابة والإمامة.

والجدير بالذكر أن كتاب "معالم الإيمان" ألفه عالمان، أولهما هو عبدالرحمن بن محمد علي الأنصاري المعروف بالدباغ المتوفى عام ٦٩٩هـ / ١٣٠٠م. وثانيهما أبو القاسم بن عيسى بن ناجي، سالف الذكر، فهو الذي أكمل الكتاب وعاصر الدولة الحفصية، لذلك اعتبرته المؤلف. لأن اعتمادي على ما أضافه ابن ناجي أكبر من اعتمادي على ما جاء به الدباغ.

٨- "تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية" لمحمد بن إبراهيم الزركشي (كان حيا ٨٩٤ هـ / ١٤٨٨م).

وهو يعتبر من أهم المصادر التاريخية المتعلقة بالدولة الحفصية لدرجة أن المصادر المتأخرة كانت تعتمد في نقل الأخبار وتوثيق السنوات، وكذلك كتب التراجم اعتبرت الزركشي هو الأقرب إلى الصواب في التوثيق والضبط لتاريخ الدولة الحفصية، لذا لا يستغني عنه أي باحث في تاريخ الدولة الحفصية ومؤسساتها، ولولا وجوده لكان أكثر تاريخ الدولة الحفصية ومؤسساتها مجهولا.

وهو يمثل نموذجا لتاريخ الحوليات. حيث يتناول الحركة الموحدية سنة بعد أخرى وهكذا فعل مع دولة بني عبدالمؤمن ثم ينتقل إلى بني حفص واهتم بتاريخهم إلى أوائل سنة ٨٨٢هـ / ٤٧٧م وهو التاريخ الذي يتوقف فيه الكتاب.

وهذا كتاب في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ الدولة الحفصية لقد اهتم بذكر سلاطينها وعلمائها وقضاتها وسائر أبنائها. لذا فهو أفاد الدراسة كثيرا حيث أنه ذكر جل قضاة الجماعة والكثير من القضاة الآخرين موضحا سنة التولية وسنة العزل بالإضافة إلى صلاحياتهم وعلاقاتهم ببعضهم وأعمالهم الأخرى التي كانوا يقومون بها كالتدريس والخطابة والإمامة. كما

أشار إلى الأعمال السياسية التي كان السلطان يكلف بعض القضاة بها وكان غالبا ما يوضح طبيعة العلاقة بين القاضي والسلطان. وهو من أهم المصادر التي اعتمدت عليه الدراسة وإن لم يتناول تاريخ الدولة الحفصية إلى نهايتها حيث انتهى إلى أوائل سنة ٨٨٢هـ / ١٤٧٧م كما سلف الذكر.

٩- "المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب" لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ / ١٥٠٨م).

هذا الكتاب يعد موسوعة لفتاوى الفقه المالكي في الأصول والفروع والنوازل، يشتمل على عدد كبير من الفتاوى التي ترسم واقع الحياة المغربية بصدق ووضوح. وتبرز أهمية الكتاب في أنه كتاب فقه، ومع ذلك يحتوي على معلومات تاريخية قضائية. وأفاد هذا المصدر الدراسة من حيث إجراءات القضاة وصلاحياتهم أحيانا، بالإضافة إلى صلاحيات العدول والمفتين من خلال حديثه عن بعض فتاوى الفقهاء وأحكام القضاة.

١٠- "تزهر الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار" لمحمود بن سعيد مقديش (ت ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م).

اعتمد المؤلف في كتابه على مصادر متنوعة وكثيرة من تراجم وتاريخ بلدان بالإضافة إلى مشاهداته، وأخبار ومعلومات أخذها من الوسط الاجتماعي الذي عاش فيه. قسم المؤلف كتابه إلى جزأين: الأول يضم مقدمه وعشر مقالات والثاني: يتضمن مقالة وخاتمة، وجعل بعض المقالات أبوابا من اثنين إلى أربعة.

أفاد هذا المصدر الدراسة بالدرجة الأولى من المقالة العاشرة. وهي طويلة يتحدث فيها عن الدولة الحفصية منذ نشأتها إلى انهيارها، وأثناء حديثه عن الدولة الحفصية وما مرت به من أحداث سياسية يذكر بعض القضاة ومواقفهم من هذه الأحداث وعلاقاتهم بالسلطان وأحيانا يتعرض لبعض أعمالهم الثقافية.

هذه هي أهم المصادر الأولية التي اعتمدت عليها الدراسة بالدرجة الأولى، وهناك عدد آخر من المصادر لم يرد ذكرها، قد أفادت الدراسة، اكتفيت بذكرها في هوامش الأطروحة عند الإحالات. ولكننا لاحظنا أن هذه المصادر اعتمدت على بعضها البعض فكان مجمل الروايات متشابهة ومتطابقة بالإضافة إلى أن هذه المصادر لم تصل إلى نهاية الدولة الحفصية فهذا ابن أبي دينار صاحب كتاب "المؤنس في أخبار أفريقية وتونس" عندما تحدث

عن دولة السلطان أبي محمد الحسن الحفصي (٨٩٩-٩٣٢هـ / ١٤٩٣-١٥٢٥م) يقول: "وهنا انتهى النقل الذي قيده الزركشي (تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية) ولم أطلع على ما سواه إلا ما تلقينته من أهل الحاضرة، ولهذا نأتي به جملاً لا تفصيلاً، ولم أقيد نفسي لتاريخ الوقائع لقلة الضبط، ولم أجد من له اهتمام بهذا الأمر"^(١).

كذلك محمد ابن الخوجة له مقالة بعنوان: "صحيفة من تاريخ تونس (١)" في المجلة الزيتونية يقول فيها: "وجميع هذه الخزائن الثلاث عثت بها الأيام أثناء الاحتلال الإسباني لتونس في عام ٩٨٠هـ قالوا إنهم مزقوها كل ممزق حتى كانت تباع بأبخس الأثمان أو تدوسها سنانك خيولهم المرابضة بصحن جامع الزيتونة، فقد ذكر بعض المؤرخين أن المار حول الجامع من جميع جهاته لا تكاد تقع قدمه على غير الكتب فبادت جميع الكتب وتلاشت ولم يبق منها بالجامع إلا بضع نسخ من صحيح الإمام البخاري وأمسى العلم بتونس كشمس على مغيب حوالي القرن الحادي عشر ومما زاد نجمه أفولاً تعاقب الأوبئة في ذلك العهد منها وباء عام ١١٠٠هـ قال الوزير السراج إن العلم انقطع من تونس بذلك الفناء المتعاقب وذلك بقية الأسباب التي أتت على ما تركته أيدي الفتن والسرقة"^(٢).

وهذا ما أكدته محمد البادي العامري في كتابه تاريخ المغرب العربي سبعة قرون بين الازدهار والذبول من القرن السابع الهجري إلى ختام القرن الثالث عشر، حيث يقول: "المؤرخون التونسيون الذين عاشوا في العهد الحفصي لم تصل إلينا الكثير من مؤلفاتهم، بل ولا أسماء البعض منهم كتلاشي خزانة الحفصيين التي كان مقرها القصبية والتي استقى منها ابن خلدون مصادر تاريخه وكتلاشي خزانة الحفصيين بالجامع الأعظم جامع الزيتونة لعبث الأسباب بها عند الاستيلاء على تونس تمزيقاً واختلاساً وحرقاً، وبذلك قضى الإسبان على تراث تونس الفكري"^(٣).

(١) محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني. المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٣م، ص ١٨٣.

(٢) محمد بن الخوجة، صفحة من تاريخ تونس^(١)، المجلة الزيتونية، مج ١، ع ٢، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، ص ٧٣-٧٤.

(٣) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العربي سبعة قرون بين الازدهار والذبول من القرن السابع الهجري إلى ختام القرن الثالث عشر، نشر الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د.ط.، د.ت.، ص ٥١.

فمن هنا كانت الفترة الأخيرة من الدولة الحفصية فترة الاضطراب والنزاع، فقيرة إلى المصادر التي توضح تاريخها ونظمها، وبالأخص القضاء وذلك لأن الدولة الحفصية لم يكن لها اهتمام وحفظ لوثائق القضاء وهذا ما أكده الأستاذ برنشفيك في كتابه تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥ م، حيث يقول: "ليس من الثابت أن القضاء كانوا يحتفظون بالوثائق أو كانت لهم كتابة محكمة لتسجيل وحفظ الأحكام"^(١).

ب- المراجع:

أما بالنسبة للمراجع الحديثة فكان من أهمها على الإطلاق ويعتبر من الدراسات السابقة كذلك كتاب "تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥ م" لروبار برنشفيك (Brunschving Robert) وهو: يتألف من مجلدين باللغة الفرنسية وقد ألفه لنيل درجة دكتوراه الدولة في سنة ١٩٢٩م، من معهد الدراسات الشرقية بالجزائر. ترجمه إلى العربية الأستاذ حمادي الساحلي في سنة ١٩٨٦م. فهذا الكتاب نجد في طياته فصلاً مفيداً عن القضاء، ذكر فيه المصادر المتعلقة بالقضاء، ورسم الخطوط العامة والعريضة للقضاء الحفصي، ولكن هناك الكثير من القضايا التي لم يتعرض لها تحتاج إلى المزيد من البحث والتدقيق. فمثلاً لم يوضح برنشفيك صلاحيات القضاء والأعمال الأخرى التي كانوا يقومون بها غير القضاء في الحياة السياسية والثقافية كما أنه لم يوضح كثيراً إجراءات القضاء. وعبر عن أمنيته بوضع قائمة بأسماء قضاة الجماعة في الدولة الحفصية وهو ما أنجزته في هذا البحث.

وأيضاً هناك كتاب آخر وهو القضاء في المغرب العربي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٥٢٩٦هـ / ٧١-٩٠٩م)^(٢). لإبراهيم بكير بحاز. فهذا الكتاب وإن تناول الفترة الأولى من المغرب الإسلامي إلا أنه أفاد الدراسة من خلال توضيح بدايات نشأة القضاء في المغرب الإسلامي وبين كيف اهتمت الدول الإسلامية الأولى في المغرب بالقضاء فرسم الخطوط العامة للقضاء. بالإضافة إلى أنه أشار إلى أهم المصادر التي تتصل بموضوع القضاء في الإسلام بعامة وفي المغرب الإسلامي بخاصة.

(١) روبر بارنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ : إلى نهاية القرن ١٥ م، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ١٣١.

(٢) اعتمدت الكتاب المطبوع في دار الياقوت عمان الأردن، ط ١، عام ٢٠٠١م، وكذلك الأطروحة في جزئها الأول حيث أن المبحث الثالث من الفصل الثاني والمتعلق بمكان القضاء سقط عن الطبعة المذكورة فاضطرت للاعتماد على الأطروحة في جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٧م.

وقبل أن أختتم الحديث عن المراجع لابد أن أشير على أن هناك مخطوطا لمحمد الجودي بعنوان: "تاريخ قضاة القيروان"، لم أستطع الحصول عليه، وقد بحثت عنه طويلا وراسلت من أجله إلى تونس ولكن لم أوفق في الوصول إليه.

ومحمد بن محمد الجودي من الشيوخ المعاصرين (كان حيا عام ١٩٤٢م)، تتبع قضاة القيروان منذ القرن الأول الهجري إلى القرن الرابع عشر/ مشارف القرن العشرين معتمدا في ذلك المصادر التي اعتمدتها وعدت إليها أصلا.

وهذا المخطوط كما يذكر الأستاذ إبراهيم بحاز اهتم به الأستاذ الفرنسي جاك بيرك (Jaques Berques) وقال عنه أنه كان يقتبس كلمة كلمة وحرفا حرفا تفاصيل كتابه من كتب الطبقات والوفيات^(١).

أما المجلات والدوريات فلا نكاد نجد إلا مجلة الزيتونة التي قد اهتمت نوعاً ما بتاريخ إفريقية ولا سيما الدولة الحفصية، حيث أن محمد البشير النيفر له أكثر من سبع مقالات قصيرة تتراوح ما بين الصفحة والصفحتين، يتناول فيها القضاء في الدولة الحفصية وحديثه في هذه المقالات هو الترجمة لأبرز وأشهر قضاة الجماعة.

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

بعد الإطلاع على الدراسات التي تناولت تاريخ الدولة الحفصية يخرج الباحث بنتيجة مفادها أن معظمها قد تناول التاريخ السياسي لهذه الدولة باعتبارها وارثة الدولة الموحدية إضافة إلى بحوث أخرى عن الحياة الدينية والثقافية آنذاك.

ومن بين هذه الدراسات كتاب "تاريخ أفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م" والذي سبق أن تحدثنا عنه وكذلك هناك كتاب آخر وهو "القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى" لعلي أحمد وهو في الحقيقة كتاب عام وشامل تناول القضاء بصورة عامة دون تحليل ومناقشة للروايات التاريخية وكان جله في قضاء الأندلس وليس المغرب وبالمناسبة قد التقيت بالدكتور علي في جامعة دمشق، عند زيارتي لها في إطار البحث، وعندما سألته عن ذلك وهو لماذا كان كتابه عاما ومقتصرا على الأندلس؟ أجاب بأن

(١) إبراهيم بحاز، القضاء في المغرب العربي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦هـ/

٧١٥-٩٠٩م)، تقديم: د. فاروق عمر فوزي، دار الياقوت للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١م،

ص ٣٦، ص ٣٧، هامش رقم (١).

كتاباه فعلا هو عام ونظرة سريعة عن القضاء ومقتصرًا على الأندلس وذلك حسب رأيه لأن القضاء في الأندلس هو نفسه في المغرب العربي. لذا فهو كثيرا ما يقحم المغرب بالأندلس أو الأندلس بالمغرب ولا أدل على ذلك من أنه جعل الفصل الرابع بعنوان "القضاء في المغرب والأندلس وتطوره حتى نهاية القرن التاسع الهجري" وكذلك الفصل الخامس جاء بعنوان "القضاء في المغرب والأندلس حتى نهاية القرن التاسع الهجري".

ثم إن هذا المؤلف نفسه، بعد صدور كتابه بعامين نشر مقالا في مجلة دراسة تاريخية بعنوان "القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح وحتى نهاية القرن التاسع الهجري" والحقيقة أن هذا المقال لا نكاد نجد فيه شيئا جديدا عما ذكره في كتابه السابق، وكأنه استل مقالة من الكتاب بالإضافة إلى ذلك فإن "المجلة الزيتونية" قد احتوت على مجموعة من الأبحاث والمقالات التي جاءت بعنوان "القضاء الشرعي" إلا أن هذه الدراسات لم تعالج الموضوع علجا أكاديميا. وهذا العرض للدراسات السابقة يبين بجلاء عدم اهتمام الباحثين بموضوع دراستنا بشكل مباشر وهذا ما برر لنا سبب اختيار هذا الموضوع للدراسة.

التمهيد :

أولاً: نشأة الدولة الحفصية:

يعتبر الشيخ عبدالواحد بن أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي^(١) شيخ قبيلة هنتاتة المحمودية المؤسس الأول للدولة الحفصية في إفريقية.

وعلاقة الحفصيين بإفريقية^(٢) ترجع إلى عهد الخليفة الناصر الموحي سنة ٦٠٣هـ/ ١٢٠٦م. حينما فوض الخليفة الموحي الناصر أمر إفريقية إلى الشيخ عبدالواحد الهنتاتي ومنحه جميع السلطات التي تخول له حكماً مستقلاً بهذه الولاية^(٣). وهذا يعتبر في الواقع إيذاناً بانفصال إفريقية عن الدولة الموحدية في مراكش. إلا أن الانفصال الرسمي النهائي قد حدث

(١) انظر: عبدالرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، ج ٦، ص ٣٢٩-٣٣٢. أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب ابن قنفذ القسطنطيني (ت ٨١٠هـ / ١٤٠٧م) الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تق. محمد الشاذلي النيفر وعبدالمجيد التركي، الدار التونسية للنشر، د.ط.، ١٩٦٨م، ص ١٠٥-١٠٧. أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الزركشي (كان حياً ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط ٢، د.ت، ص ١٨-٢٠. أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن الشماع (كان حياً ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م)، الأدلة البيئية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، د.ط.، ١٩٨٤م، ص ٤٨-٥٢.

(٢) إفريقية انظر عنها صفحة ٢٢ من البحث.

(٣) انظر: عبدالله بن محمد التيجاني (ت ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م) رحلة التيجاني، تق: حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، د.ط.، ١٩٨١م، ص ٣٦٠. ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٣٣٠. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٠٥. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٨. ابن الشماع، الأدلة البيئية، ص ٤٩. محمود بن سعيد مقديش (ت ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تق: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م، مج ١، ص ٥٤٢-٥٤٣. أحمد مختار عبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ط.، ١٩٦٨م، ص ١٨٠. أحمد محمد الطوخي، العلاقات الأندلسية الحفصية (٦٣٥-٨٩٧هـ / ١٢٣٨-١٤٩٢م)، دار المعرفة الجامعية، الأزايطة، د.ط.، د.ت.، ص ٦٤.

على يد أبي زكريا يحيى بن عبدالواحد الحفصي سنة ٦٢٥هـ / ١٢٢٧م^(١). والذي دفع أبا زكريا إلى ذلك الانفصال هو الجو العام الذي كان يسود الدولة الموحدية من الانحلال والضعف وفساد أخلاق الملوك أو السلاطين والنزاع بين الأسرة الحاكمة وغير ذلك، بالإضافة إلى سياسة الخليفة الموحي إدريس المأمون في مراكش سنة ٦٢٥هـ / ١٢٢٨م، حيث أعلن عن رفضه لتعاليم المهدي بن تومرت وإزالة اسمه من السكة والخطبة، وقتل المعارضين لسياسته من أشياخ الموحدين ومعظمهم من هنتاتة، قبيلة الحفصيين^(٢).

عندئذ ثار الأمير أبو زكريا الحفصي على المأمون ورفض مبايعته واعتبر نفسه أحق بميراث المهدي بن تومرت، لذا حرص الحفصيون منذ بداية عهدهم على التمسك بتعاليم إمامهم المهدي. وذكروا اسمه في الخطبة والسكة، كما طبقوا رسوم الموحدين وتقاليدهم على دولتهم الناشئة باستثناء بعض التعديلات التي اقتضتها الظروف^(٣).

تعاقب بنو حفص على عرش السلطنة الحفصية إلى نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي فكان أولهم أبو زكريا يحيى الحفصي (٦٢٥ - ٦٤٧ هـ / ١٢٢٨ -

(١) انظر: ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٣٢٥. ابن قنفذ، الفارسية، ص ١٠٨. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٢٤. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٥. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، طبعة جديدة بالأوفست عن ط ١، ١٣٤٩هـ / ١٩٧٤م، ج ٢، ص ١٣٨. أحمد الطوخي، العلاقات الأندلسية، ص ٦٥. محمد حسين فنطر وآخرون، الحضارة الإسلامية في تونس، منشورات الجامعة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، د.ط، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ص ٢٥١. زامبور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تر. تركي محمد حسن بك، وحسن أحمد محمود، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، د.ط، ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م، ص ١١١-١١٦. كليفور. أ. بوزورث، الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي دراسة في التاريخ والأنساب، تر. حسين علي اللبودي، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط ٢، ١٩٩٥م، ص ٦٣-٦٤.

(٢) انظر: التيجاني، الرحلة، ص ٣٥١ وما بعدها. ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٣٣٥-٣٣٦. محمد عبدالله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ج ٢، ص ٣٦٧-٣٦٨. أحمد الطوخي، العلاقات الأندلسية، ص ٦٥. انظر: محمد العروسي المطوي، السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ٨٣-١٢٦.

(٣) انظر: برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ١، ص ٥٣. أحمد مختار عبادي، دراسات، ص ١٨٠.

١٢٤٩م) وآخرهم محمد بن الحسن (٩٧٧-٩٨١ هـ / ١٠٦٩-١٠٧٣م)^(١) وكان أعظمهم محمد المستنصر بالله بن يحيى (٦٤٧-٦٧٥ هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧م) الذي ذاع صيته وجاءته البيعة من أهل مكة في السنة العاشرة من حكمه بعد سقوط الخلافة العباسية على يد المغول عام ٦٥٦ هـ / ١٢٥٧م، ولقب بأمرير المؤمنين، فكان عهده عهد الأمان والاطمئنان والاستقرار^(٢) والازدهار حيث توطدت العلاقات التجارية بين تونس وبرشلونة ومرسيليا وجنوه وصقلية والبندقية. وأنشئت الفنادق الأجنبية بتونس. وفي أواخر عهده تعاقبت الفتن على البلاد بسبب طمع بعض الأمراء للسيطرة على السلطنة^(٣).

وهناك عدد آخر من السلاطين ساهموا في بناء دولتهم كالسلطان أبي العباس أحمد بن المستنصر (٧٧٢-٧٩٦ هـ / ١٣٧٠-١٣٩٣م) الذي أعاد للدولة الحفصية مجدها فتصدى للنصارى الذين هاجموا المهديّة سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠ وهزمهم^(٤).

وأيضا ابنه أبو فارس (٧٩٦-٨٣٧ هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣م) الذي أغار بحرا على جزيرة مالطه وجربه واستطاع أن يستولي على تلمسان، وتمكن من ضمها وأعاد الإمارات التي كانت قد استقلت في حياة أبيه عن الدولة الحفصية، ففي سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨م ضم مدينة طرابلس وفي سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠م استولى على توزر وقفصه وعلى بسكره في سنة ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢م وتمكن في سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠م من الاستيلاء على مدينة الجزائر.

(١) انظر: زامباور، معجم الأنساب، ص ١١٥-١١٦. بوزورث، الأسرات الحاكمة، ص ٦٣-٦٤. وانظر ملحق رقم (٥).

(٢) انظر: ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٥٩٤-٦١٥. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١١٧-١٣٤. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٢-٤٠. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٦٢-٦٩. أحمد بن ريني دحلان، تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية، مكتبة الأسد، د.ط.، د.ت.، ص ٢٢٥. رزق الله منقر موسى الصدفى، تاريخ دول الإسلام، الدار العالمية للطباعة والنشر، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، د.ط.، ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧م، ج ٢، ص ٣٠١ - ٣٠٣. برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ١، ص ٥٤-٥٦. محمد العروسي، السلطنة الحفصية، ص ١٥٨-١٥٩. أحمد مختار عبادي، دراسات، ص ١٨١.

(٣) ابن القنفذ، الفارسية، ص ١١٦-١٣٣. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٢-٤٠. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٦٢-٦٩. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٥٥. السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، دن، د.ط.، د.ت.، ص ٧٩١-٧٩٢.

(٤) ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٥٩-١٦٠. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١١٤-١٣١. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ١٠٨-١١٢. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٧٢-١٧٤. السيد عبدالعزيز، تاريخ المغرب، ص ٧٩٤.

ولا أدل على ازدهار وعظمة الدولة الحفصية في عهد أبي فارس، من قدوم السفارات من سائر أنحاء العالم إلى تونس تهادنها وتطلب مودتها. ومن أهم هذه السفارات سفارة غرناطة وسفارتا سلطاني فاس ومصر^(١).

وفي عهد السلطان أبي عمرو عثمان (٨٩٣-٨٣٩ هـ / ١٤٣٥-١٤٨٧ م) الذي نجح في القضاء على الثورات سنة ٨٥٠ هـ / ١٤٤٦ م فانتعشت البلاد التونسية في عهده، ويشهد على ذلك الانتعاش المعاهدات التجارية التي عقدها مع الدول المجاورة، حيث عقد معاهدة مع ملك فرنسا لويس الحادي عشر، ومع كل من سلاطين مصر والأندلس، ولكن هذا الازدهار لم يطل أمده، فبعد وفاة أبي عمرو عثمان تمزقت وحدة الدولة، وذلك بسبب ثورة القبائل عليها، ومهاجمة الإسبان للسواحل التونسية انتقاماً من الأتراك الذين اتخذوا هذه السواحل قواعد لهم^(٢).

وعموماً فإن الذين تبوءوا العرش في العهد الحفصي (٦٢٥ - ٩٨١ هـ / ١٢٢٨ - ١٥٧٣ م) وساهموا في إشعاع الدولة وتنميتها وبث روح الحياة فيها بعد نكسة دامت زمناً طويلاً هم كل من السلطان أبي العباس (٧٧٢-٧٩٦ هـ / ١٣٧٠-١٣٩٤ م) والسلطان أبي فارس (٧٩٦ - ٨٣٧ هـ / ١٣٩٤-١٤٣٤ م) والسلطان عثمان (٨٣٩-٨٩٣ هـ / ١٤٣٥-١٤٨٨ م) حيث عرفت الدولة الحفصية في عهدهم الاستقرار من جديد. وازدهر اقتصادها وحسن علاقاتهما مع رعيتهما في الداخل ومع جيرانهم في الخارج، مع الدول المسيحية في إيطاليا وإسبانيا وغيرهما، وكل ذلك كان وفق الدعوة الموحدية وعلى أساس الشريعة الإسلامية. حيث أن السلاطين كانوا حريصين على ألقاب تثبت شرعيتهم كلقب الخليفة أو أمير المؤمنين، كما كانوا حريصين على البيعتين العامة والخاصة^(٣).

(١) ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٨٩-٢٠٠. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١١٤-١٢٥. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ١١٢-١١٩. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٧٤-١٧٧. السيد عبدالعزيز، تاريخ المغرب، ص ٧٩٢-٧٩٣.

(٢) انظر: الشماخ، الأدلة البينية، ص ١٢١-١٣٢. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٧٧-١٨٠. السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المغرب، ص ٧٩٣.

(٣) محمد حسين فنطر، الحضارة الإسلامية، ص ٥٣-٥٤.

كان نظام الحكم وراثيا، وغالبا ما يكون بالعهد من السلطان السابق وأحيانا يكون بالغلبة والقهر من بيت أحد أفراد العائلة الحفصية^(١). وكان يعاون السلطان في الحكم أقاربه وأشياخ الموحدين الذين كانوا ينتمون إلى القبائل الموحدية التي قامت على أيديهم دولة الموحدين^(٢).

أما حدود أفريقية التي نشأت بها الدولة الحفصية (٦٢٥ - ٩٨١ هـ / ١٢٢٨ - ١٥٧٣ م) فقد كانت تشمل كلا من المدن التالية: برقة - طرابلس - فزان - وأوجله - وودان - كوار - قفصه - قسطلية - قابس - جربة - باجه - الأربس - شقبنارية - صبرة - سبيطله - باغاية - لميس - أذنة - درعة - مجانة - سوسة وبنزرت - وزغوان - جلولا - قرطاجنة - تونس^(٣) والتي تقابلها اليوم طرابلس الغرب في ليبيا والجمهورية التونسية والجزء الشرقي من الجمهورية الجزائرية والذي يشكل ولايات بونة أو عنابة وقسنطينة وبجاية وتدلّس التي تسمى حاليا دلس غربا وما بعد وارجلان (ورقلة) في الصحراء الجزائرية جنوبا^(٤).

وتعتبر مدينة تونس عاصمة للدولة الحفصية بينما كانت بجاية وأحيانا قسنطينة هي قاعدة المنطقة الغربية منها أي الجزائر الحفصية، التي كثيرا ما استقل ولاتها عن تونس واتخذوا الوزراء والحجاب والكتاب^(٥).

وأخيرا يمكننا القول بأن الحفصيين ساهموا في تكوين حضارة عريقة ما زالت إلى اليوم تتمتع بها المدن التونسية والأرياف . حيث مدينة تونس هي التي استفادت من الحفصيين فهي عاصمتهم التي تجلت كالعروس في أبهى حلل العواصم السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد اعتنى بها السلطان المؤسس^(٦) أبو زكريا الحفصي (٦٢٥ - ٦٤٧ هـ / ١٢٢٨ - ١٢٤٩ م) وكل

(١) انظر ملحق رقم (٥).

(٢) انظر: أحمد مختار عبادي، دراسات، ص ص ١٨١ - ١٩٧.

(٣) ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٣٢٠.

(٤) ابن الشماخ، الأدلة البيئية، ص ٣١. أحمد مختار عبادي، دراسات، ص ص ١٨٠ - ١٨١. مبارك بن

محمد بن الهلال الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزائر ١٩٦٣ م، ص ٣١٠.

(٥) أحمد مختار عبادي، دراسات، ص ١٨٢. محمد البادي العامري، تاريخ المغرب العربي، نشر الشركة التونسية للتوزيع، د.ط، د.ت، ص ٨٥.

(٦) أوصى هذا السلطان المؤسس للدولة الحفصية ولي عهد ولده بالمحافظة على رعيته وحفظ دماءهم وأموالهم من خلال تحسين خلقه ومراقبة أعمال الولاة ولاسيما منهم القضاة. انظر ملحق رقم (٦).

من جاء بعده من السلاطين اهتموا بتحسين أسوارها وبواباتها، وشيدوا المساجد والزوايا والمدارس، وتعد القصبة من أهم بناياتهم في مدينة تونس عاصمتهم، فالقصبة هي التي تأوي قصر الأمير السلطان وبيوت المقربين من أفراد الأسرة، وتضم دواوين الإدارة وثكنات الحرس.

ولقد عرف الأستاذ سليمان، القصبة بقوله: "... مدينة مصغرة حصينة متصلة بالمدينة لوجودها بإزائها، ومنفصلة عنها في الآن نفسه لكونها موجودة داخل سور مستقل عن سور المدينة يحميها عند الحاجة من الثورات، يوجد فيها قصر السلطان أو قصر الوالي وقصور الحاشية وعمارات الدواوين الإدارية وثكنات الجيش والشرطة، ويوجد غالباً في القصبة مسجد جامع مستقل عن جامع الرعية. وإن أعظم القصبات الحفصية هي قصبة تونس التي أنشأها الموحدون مكان قلعة أغلبية أعاد بناءها ورتبها - حسب النظام الموحي المتبع في قصبة مدينة مرآش الأنموذجية - أبو زكرياء مؤسس الدولة، وذلك سنة ٦٢٩ هجرية. كما بنى هذا الأمير داخل القصبة الجامع المعروف سابقاً بجامع الموحدين، واليوم بجامع القصبة، وكان الفراغ من بنائه سنة ٦٣٣ هجرية^(١).

(١) انظر: سليمان زبيس، بين الآثار الإسلامية في تونس، ط. تونس، ١٩٦٣م، ص ٢٤. محمد حسين فنطر، الحضارة الإسلامية، ص ٥٥.

ثانياً: مؤسسة القضاء في إفريقية إلى العهد الحفصي

لقد اهتم ولاة الأمر بالمغرب الإسلامي منذ نهاية الفتح الإسلامي بالنظم الإسلامية وعلى رأسها النظام القضائي. إذ نجد موسى بن نصير^(١)، عندما أتم فتح بلاد المغرب الإسلامي وتطلع لفتح بلاد الأندلس (٨٦-٩٦ هـ/٧٠٥-٧١٥م)، عين أول قضاة إفريقية بالقيروان وهو أبو الجهم عبدالرحمن بن رافع التتوخي^(٢) وذلك عام ٨٠ هـ/٦٩٩م وهذه هي

(١) موسى بن نصير بن عبدالرحمن بن زيد اللخمي مولى أبو عبدالرحمن فاتح الأندلس (١٩-٩٧ هـ/٦٤٠-٧١٥م) أصله من وادي القرى بالحجاز، نشأ في دمشق ولي غزو البحر لمعاوية، فغزا قبرص وبنى بها حصوناً. وخدم بني مروان وولي لأهم الأعمال فكان على خراج البصرة في عهد الحجاج. غزا إفريقية في ولاية الوليد بن عبدالملك، ولما آلت الخلافة إلى الوليد بن عبدالملك ولاة إفريقية الشمالية وما وراءها من المغرب سنة ٨٨ هـ/٧٠٧م فأقام بالقيروان، وقد كان شجاعاً عاقلاً كريماً تقياً، لم يهزم له جيش قط. أما سياسته في البلاد التي فتحها فقد كانت قائمة على الحرية الدينية لأهلها، وإبقاء أملاكها وقضائهم في أيديهم. انظر: أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن خلكان (ت ٦٨١ هـ/١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.، د.ت.، ج ٢، ص ١٣٤. أبو عبدالله محمد بن محمد بن عذارى المراكشي (ت ٦٩٥ هـ/١٢٩٥م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٤٨م، ج ١، ص ٤٦. أحمد بن القاضي المكناسي (ت ١٠٢٥ هـ/١٦٢٦م)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، د.ط.، ١٩٧٣م، ص ٣١٧. أحمد بن محمد المقري (ت ١٠٤١ هـ/١٦٣١م)، نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ج ١، ص ١٠٨. محمد عبدالله عنان، تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م، ص ١٢٦-١٣٨.

(٢) عبدالرحمن بن رافع التتوخي المصري، أبو الجهم من رجال الحديث، وهو أحد العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبدالعزيز ليفقهوا أهل إفريقية، ولاة موسى بن نصير قضاء القيروان سنة ٨٠ هـ/٦٩٩م وهو أول من عين فيها بعد بنائها، وتوفي فيها سنة ١١٣ هـ/٧٣١م. أبو بكر عبدالله بن محمد المالكي (ت ٤٩٤ هـ أو ٤٨٤ هـ/١١٠٠-١٠٩١م) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير البكوش، ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص ١٤١٣/١٩٨٣م، ج ١، ص ١١٠. أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التتوخي (ت ٨٣٩ هـ/١٤٣٥م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تونس، ١٣٢٠ هـ/١٩٠٢م، ج ٢، ص ١٥١. خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٣٠٦.

النواة الأولى للقضاء في إفريقية^(١).

ثم نجد بعد ذلك أن أول خليفة، تذكره المصادر يعين قاضيا للمغرب هو عمر بن عبدالعزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧١٧-٧١٩م) الذي عين القاضي عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة الكنانسي القرشي المكنى بأبي المغيرة^(٢)، ويعتبر هذا أول قاضي يعينه الخليفة للمغرب وذلك سنة (٩٩هـ / ٧١٧م)^(٣).

إذن القضاء الإسلامي أسس في بلاد المغرب على يد آخر قادة الفتح الإسلامي موسى بن نصير، ويعتبر الخليفة عمر بن عبدالعزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧١٧-٧١٩م) أول الخلفاء اهتماماً بالقضاء في المغرب، فهو أول من عين له قاضياً. ثم أن الولاة بعد ذلك اهتموا بتعيين القضاة. وكذلك الأمر بالنسبة للخلفاء الأمويين والعباسيين، فكان أبو جعفر المنصور أول خليفة عباسي يعين قاضياً في القيروان، وهو عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الشيباني الإفريقي لذا فهو يعتبر أول قاض لإفريقية في العهد العباسي، ثم تعاقب القضاة على القيروان وكان آخرهم في عصر الولاة (٩٦-١٨٤هـ / ٧٠٥-٧٩٩م) عبدالله بن عمر بن غانم الذي عين في رجب عام ١٧١هـ / ٧٨٧م. وتوفي وهو قاض عام ١٩٠هـ / ٨٠٥م^(٤) وهو أول قاض في عهد الدولة الأغلبية. وهكذا أخذت الدول المتعاقبة بعد ذلك على إفريقية تهتم بالقضاء وتعنى به^(٥) حتى مجيء الحفصيين.

(١) انظر: إبراهيم بكير بحاز، القضاء في المغرب العربي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية ٩٦-

٢٩٦هـ / ٧١٥-٩٠٩م، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٣٥.

(٢) انظر: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٣٣٣هـ / ٩٤٤م)، طبقات علماء إفريقية وتونس،

تح: علي الشابي ونعيم حسن الباقي، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٦٨م، ص ٨٩. أبو بكر المالكي،

رياض النفوس ج ١، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) إبراهيم بحاز، القضاء، ص ١٣٦.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم الرقيق (ت بعد ٤٢٣هـ / ١٠٣١م)، تاريخ إفريقية والمغرب، تح: عبدالله

العلي الزيدان وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د. ط، ١٩٩٠م، ص ١٤٣.

المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ٢١٥، ص ٢١٧. محمد بن الخوجه، القضاء الشرعي، المجلة

الزيتونية، تونس، مج ٢، ع: ٤، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، ص ١٨٢. وللمزيد حول القضاء في عصر الولاة،

انظر: إبراهيم بحاز، القضاء، ص ١٤١-١٤٨.

(٥) انظر: إبراهيم بحاز، القضاء، ص ١٥٠-٢١٤.

لقد ورث الحفصيون تنظيمات القضاء عن الموحيدين^(١) أسلافهم المباشرين وكان واضح المعالم والأسس محكماً ومنفصلاً عن السلطة الإدارية. مماثلاً لنظام القضاء بالأندلس^(٢).

وقد كان القضاة في العهد الموحيدي على نوعين: قضاة المدن المغربية وقاضي الجماعة في العاصمة مراكش^(٣) بالمغرب وقرطبة^(٤) بالأندلس. وكان قاضي الجماعة يعين مباشرة من قبل الخليفة الموحيدي.

لذا كان يعتبر من كبار موظفي الدولة^(٥). وقبل اختيار القاضي كان ولي الأمر يقوم باستشارة من حوله في اختيار القاضي حتى إذا أجمع أربعة من الفقهاء على الاختيار أصدر أمره بتعيين قاضي الجماعة^(٦). وهو غالباً ما يكون قاضياً في إحدى المدن. فمثلاً القاضي عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن كان قاضياً على الجزيرة الخضراء^(٧) ثم على مدينة

(١) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار السلمي، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ج١، ١٩٦٥م، ص ٢١٥.

(٢) المرجع نفسه، ج١، ص ٢١٥.

(٣) وهي من أعظم المدن بالمغرب. وأول من اختطها يوسف بن تاشفين الملقب بأمير المسلمين في حدود سنة ٤٧٠هـ/١٠٧٧م. بينها وبين جبل درن الذي ظهر منه ابن تومرت المسمى بالهدي ثلاثة فراسخ. وكان موضع مراكش قبل ذلك مخافة يقطع فيه اللصوص على القوافل، فكانت القوافل إذا انتهت إليها قالوا مراكش ومعناها بالبربرية، أسرع المشي. انظر: شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ن، ج٥، ص ٩٤.

(٤) وهي مدينة عظيمة بالأندلس وسط بلادها كانت سريراً لملكها وقصبتها وبها كان ملوك بني أمية، ليس لها في المغرب شبيه في كثرة الأهل وسعة الرقعة، وهي حصينة بسور من حجارة ولها بابان مشرعان في نفس السور إلى طريق الوادي من الرصافة، وبعد الأمويين وابن أبي عامر ظهر المتغلبون بالأندلس وقويت شوكة بني عباد وغيرهم واستولى كل أمير على ناحية وخلت قرطبة من سلطان يرجع إليه. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٥) إبراهيم حركات، المغرب، ج١، ص ٢١٦.

(6) J.F.P. Hopkins, *Medieval Muslim Government of Barbary Until the Six Century of the Hijra*, London, 1958, p. 131.

(٧) الجزيرة الخضراء مدينة مشهورة بالأندلس بينها وبين قرطبة خمسة وخمسون فرسخاً، مقابلها من البر مدينة سبتة، وأعمالها متصلة بأعمال شذونه، وهذه المدينة من أشرف المدن وأطيبها أرضاً وسورها يضرب به ماء البحر. وهي ليست كالجزائر تحيط به ماء البحر وإنما متصلة ببر الأندلس. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص ١٣٦-١٣٧.

سلا^(١)، ثم جاء اختياره لقضاء الجماعة بمراكش^(٢).

وكذلك القاضي محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني، حيث قدم لقضاء تلمسان^(٣) ثم نقل إلى قضاء الجماعة بمراكش في سنة ٥٨٤/١١٨٨ م^(٤).

وقد بلغ عدد قضاة الجماعة بالدولة الموحدية اثني عشر قاضيا^(٥) ولعل من أبرزهم: أبا جعفر أحمد بن عبدالرحمن اللخمي^(٦)، وأبا الحسن علي بن عبدالرحمن المعروف بابن جنون^(٧) وغيرهم^(٨).

أما عن أصول القضاة، فقد اعتمد الموحدون على المغاربة، اذكر من أبرزهم أبا يوسف حجاج بن يوسف الهواري وهو من بجاية^(٩).

-
- (١) وهي مدينة بأقصى المغرب متوسطة في الصغر والكبر، يحاذيها البحر من شمالها والنهر من غربها، وفيها نهر كبير تجري فيه السفن. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٣١.
- (٢) أحمد المكناسي، جذوة الاقتباس، ص ص ٢٦١-٢٦٢.
- (٣) تلمسان: مدينتان بالمغرب متجاورتان مسورتان إحداهما قديمة والأخرى حديثة، والحديثة اختطها الملتشون ملوك المغرب واسمها تاخرزت، فيها يسكن الجند وأصحاب السلطان، وأما القديمة فاسمها أقادير، ويسكنها الرعية. وهما كالفسطاط والقاهرة. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٤.
- (٤) عباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغامت من الأعلام، ط ١، فاس، ١٩٣٦ م، ج ٣، ص ٧٠.

(5) J.F.P.Hopkins. *Medieval Muslim*, op.cit, p.131-132.

- (٦) انظر: أبو الخطاب عمر بن الشيخ الإمام أبي علي بن دحية (ت ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م)، المطرب في أشعار أهل المغرب، ط ١، الخرطوم، ١٩٥٤ م، ص ٩٤.
- (٧) انظر: أبو زكريا يحيى بن أبي بكر محمد بن محمد (ت ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبدالواد، ج ١، ١٩٠٣ م، ج ١، ص ٢٤.
- (٨) انظر: حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب الأندلسي عصر المرابطين والموحدين، ط ١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠ م، ص ١٥١.
- (٩) بجاية: مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب، أول من اختطها الناصر بن علناس بن حماد بن زيري في حدود سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٤ م، كانت قديما ميناء فقط ثم بنيت المدينة، وتسمى أيضا بالناصرية باسم بانيها. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.

واستعانوا بقضاة من الأندلس كأبي القاسم أحمد بن محمد بن بقي^(١) قاضي الجماعة بمراكش وهو من أهل قرطبة، والقاضي أبي جعفر أحمد بن مضاء^(٢) من أهل قرطبة وغيرهما^(٣).

وولى الموحدون قضاءهم لبعض المصريين إذ نجد منهم هبة الله بن الحسين المصري ولي قضاء مراكش^(٤).

وبالنسبة لمكان القضاء فقد كان المسجد هو مكان الحكم في الغالب، ويذكر النباهي متحدّثاً عن القاضي أبي عبد الله محمد بن سلمان قاضي مالقة فيقول: "وكان قعود القاضي أبي عبد الله المذكور لتنفيذ الأحكام بالمسجد"^(٥).

أما أعوان القاضي فقد كان هناك نفر يساعدونه في اتخاذ الأحكام كالفقهاء والحاجب الذي ينظم دخول المتخاصمين^(٦). والكتاب الذين يقومون بكتابة ما يقضي به القاضي^(٧).

ومن المعروف أن الفقه المالكي هو السائد في بلاد الغرب والأندلس وعليه الاعتماد في الأحكام.

(١) أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م)، تاريخ قضاة الأندلس، (المرقبة العليا

فيمن يستحق القضاء والفتيا) نشر: ليفي بروفسال، ط ١، دار الكتاب المصري، ١٩٤٨م، ص ١١٧.

(٢) انظر: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج ٤، ص ٧٣. عبدالواحد المراكشي (توفي في النصف الأول من القرن السابع الهجري)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ٢٤٧.

(٣) انظر: حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ١٥٨-١٥٩.

(٤) هبة الله بن الحسن المصري ويكنى أبو المكارم من أهل العلم عارفاً بالأصول وحافظاً للحديث، حسن الصورة، دخل الأندلس وولى قضاء إشبيلية وكان قدومه إلى الأندلس بسبب خوفه من صلاح الدين الأيوبي، وولى قضاء مدينة فاس ثم استصحبه المنصور معه في غزوة لإفريقية وولاه حينئذ قضاء تونس، وتوفي وهو قاضياً فيها سنة ٥٨٦ هـ. انظر: أحمد المكناسي، جذوة الاقتباس، ص ٣٣٤.

(٥) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٠٠.

(٦) إبراهيم حركات، المغرب، ص ٢١٧.

(٧) انظر: أحمد المكناسي، جذوة الاقتباس، ص ١١٣-١١٤. حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص

ثالثاً: مذهب الإمام مالك: المرجعية الفقهية للقضاء.

اهتم أهل المغرب والأندلس بمذهب الإمام مالك اهتماماً كبيراً، حيث أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، فكان له تأثير كبير في تاريخ المغرب والأندلس في العصور الوسطى.

وقد دخل المذهب المالكي إلى المغرب عن طريق رحلات المغاربة والتي غالباً ما تكون إلى الحجاز حيث البقاع المقدسة ومدينة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مستقر الإمام مالك بن أنس^(١). وكذلك عن طريق طلبة العلم من المغاربة الذين توجهوا إلى مراكز العلم في مصر والحجاز، فيقول ابن خلدون في مقدمته: "وجدوا في الحجاز الإمام مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده فأخذ عنهم المغاربة وقلدوهم"^(٢) وتعصبوا له.

وربما يعود شدة تعصب المغاربة للإمام مالك الذي لا يميل إلى التأويل والتخريج كفقهاء الحنفية في العراق، وهم قد عانوا من كثرة التأويلات والآراء المذهبية المختلفة التي حملتها إليهم الفرق الإسلامية كالصفيرية والإباضية وغيرهما. مما أدى ذلك إلى نشوب فتن وثورات على أرضهم^(٣).

فمن هنا حبذ أهل المغرب مذهب الإمام مالك وذلك لإقامته في المدينة المنورة مهد النبوة، وشدة تمسك الإمام بالكتاب والسنة وما اتسم به من ميله إلى الشدة والصلابة والزهد والبعد عن أسباب الترف^(٤).

ويضيف ابن خلدون سبباً آخر في تعصب أهل المغرب لمذهب الإمام مالك، وهو طابع البداوة الذي كان غالباً على أهل المغرب بعكس أهل المشرق لذلك مالوا إلى أهل الحجاز، فكان التوافق والتشابه بين طبيعة مذهب الإمام مالك وطبيعة البربر^(٥).

(١) عبدالرحمن بن خلدون، المقدمة، تح: علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ٣، د.ت، مج ٣، ص ١٠٥٤. حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ٤٦٣.

(٢) ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ١٠٥٤. حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ٤٦٣.

(٣) حسن علي حسن، الحياة الدينية في المغرب "القرن الثالث الهجري"، د.ن، د.ط، ١٩٨٥م، ص ١٠١-١٠٢.

(٤) حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ٤٦٣.

(٥) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٠٥٤ - ١٠٥٦.

وقد نشعر بشيء من المبالغة في كلام ابن خلدون حيث يعتبر أهل الحجاز بدواً وربما يقصد بذلك الجزيرة العربية كلها دون تخصيص الحجاز أو ربما يريد ببداوة الحجاز المستوى الأقل حضارة من حضارة العراق وبلاد الشام.

والأهم من ذلك كله فإن الذي ساعد على انتشار المذهب المالكي وتعصب المغاربة له هو الصلة المستمرة بين علماء وفقهاء المالكية والإمام مالك في المدينة المنورة، ثم صلتهم بعد ذلك بأعلام المالكية في المشرق^(١). وهذه الصلة وثقت العلاقة الفكرية والفقهية بين أتباع وأعلام المذهب الواحد على اختلاف الأصقاع بينهم.

لقد ساعد المذهب المالكي على توحيد المغرب حيث انكب العلماء على دراسته وتطبيق أحكامه في شتى مجالات الحياة بالإضافة إلى اهتمام ولاة أمر المسلمين. فيقول المراكشي: "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علّم علّم الفروع أعني فروع مذهب مالك فنفتت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء"^(٢).

وأصبحت الفتيا والأحكام في المغرب الإسلامي تستمد من المذهب المالكي حتى نهاية الدولة المرابطية (٤٤٨-٥٤١ هـ/١٠٥٦-١١٤٧ م). فلا يلتفت إلى غيره من المذاهب^(٣). وقد أكد ذلك تلك الرسالة الصادرة من تاشفين بن علي بن يوسف سنة ٥٣٨ هـ/١١٤٣ م إلى أهل بلنسية^(٤) يحدد لهم فيها أن مناط الأحكام هو مذهب الإمام مالك فيقول فيها: "واعلموا رحمكم الله أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبدا. على ما اتفق عليه السلف الصالح يرحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس

(١) انظر: ابن خلدون، المقدمة، مج ٣، ص ١٠٥٤-١٠٥٦.

(٢) حسن علي حسن، الحياة الدينية، ص ١٠٥.

(٣) عبدالواحد المراكشي، المعجب، ص ١٧٢.

(٤) انظر: حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ٤٦٣.

(٥) حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص ٤٦٣.

رضي الله عنه فلا عدول لقاض ولا مفت عن مذهبه. ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به ومن حاد عن رأيه بفتواه ومال عن الأئمة إلى سواء فقد ركب رأسه واتبع هواه^(١).

بقي الأمر هكذا إلى سقوط المرابطين، وفي عهد الدولة الموحدية (٥١٥-٥٦٨هـ/ ١١٢٠-١٢٢٧م)^(٢)، كان موقفها على العكس من ذلك تماما، فمثلا حين تولى عبدالمؤمن ابن علي الموحي خلافة الموحدين (٥٢٢ - ٥٥٨ هـ / ١١٢٨-١١٦٢م) اتخذ خطوة خطيرة وهي أنه أمر بحرق كتب الفروع والاقتصار على الأحاديث النبوية^(٣). فيقول ابن أبي زرع في ذلك: "ثم دخلت سنة خمسين وخمسمائة، فيها أمر عبدالمؤمن {.....} تغيير المنكر وتحريق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث وكتب بذلك إلى جميع طلبة المغرب"^(٤).

إلا أن علماء المالكية استمروا يمارسون نشاطهم من تدريس وتأليف للفقهاء المالكي على رغم من كل ما واجهوه من اضطهاد وتضييق في عهد الخليفة عبدالمؤمن الموحي، ومن جاء بعده من أبنائه^(٥).

(١) حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين والموحدين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، ع: ٣، سنة ١٩٥٥م.

(٢) الدولة الموحدية: سميت هذه الدولة باسم دعوة التوحيد، وقد تسمى بدولة المصامدة، وذلك لأن قبائل المصمودة هي التي تبنت هذه الدعوة ودافعت عنها، وقد كان لهذه الدولة دور كبير في توحيد المغرب من "سرت" إلى المحيط والأندلس. ومؤسس هذه الدعوة هو محمد بن تومرت بن عبد الرحمن الهرغي من إحدى بطون البربر المصامدة. حيث كان يبشر بدعوته هذه منذ صغره أثناء تنقله في العراق والحجاز وغيرهما طلبا للعلم. وعندما رجع إلى المغرب تصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانتشر صيته، وكان أتباعه يلقبونه بـ "المهدي" وهو كان يدعوهم باسم الطلاب أو التلاميذ، ويسمى أهل دولته الموحدين. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ٤٦، ص ٥٣. عبد الواحد المركشي، المعجب، ص ٢٤٦. ابن القنفذ، الفارسية، ص ٩٩-١٠٤. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣-٧. حجازي حسن علي طراوة، التاريخ السياسي لطرابلس الغرب من الفتح الإسلامي إلى بداية القرن التاسع الهجري، دار الطباعة المحمدية، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، هامش ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) حسن علي حسن، الحضارة، ص ٤٦٣.

(٤) أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٥م)، الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٢م، ص ١٩٥.

(5) Nevill Barbour : Morocco, London, 1965, p. 89.

استمر هذا الضغط والاضطهاد والتضييق، ففي عهد الخليفة المنصور الموحيدي (٥٥٨-٥٩٤هـ / ١١٦٣-١١٩٨م) حاول محو مذهب الإمام مالك حيث أمر بحرق كتب الفروع وكتب المذهب المالكي وأن الفتاوى يجب أن تعتمد على كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأن لا يقلدوا أحدا من الأئمة^(١). فيقول المراكشي: "وهذا مقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره وأظهره هذا"^(٢).

وسبب سياسة الموحدين وموقفهم هذا من المذهب المالكي يعود إلى اختلاف المذهب المالكي مع الموحدين في مسألتين وهما: اعتقاد الموحدين بعصمة الإمام المهدي بن تومرت. ورفضهم للفروع أي التأويلات والشروح التي أوردتها الأئمة الأربعة ورجوعهم إلى الأصل أي القرآن والسنة^(٣).

أما بالنسبة للعهد الحفصي. فإن أبرز ما تميز به هو تحالف رجال السلطة مع علماء الدين، حيث كان رجال السلطة في بادئ الأمر يعتنقون مذهب ابن تومرت الموحيدي ويعملون على انتشاره، وأصبحوا يتسامحون شيئا فشيئا مع المذهب المالكي الذي يمثل مذهب معظم سكان إفريقية^(٤).

وهذا التسامح والتحالف بين رجال السلطة الموحدين وعلماء الدين المالكيين ربما له أهداف سياسية، فهو يضمن شعبية وتأييدا للأسرة الحاكمة عندما اعتنقت مذهب الأغلبية من السكان في إفريقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يصبغ التنظيم الاجتماعي والإنتاج الفكري بصبغة المالكية السائدة في ذلك العهد.

على الرغم من أن رجال السلطة لم يتخلوا عن مذهبهم الموحيدي، بل استمروا في الاهتمام به، فمع بدايات ظهور الدولة الحفصية (٦٢٥-٩٨١هـ / ١٢٢٨-١٥٧٣م) قاموا

(١) انظر: حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص ٤٦٦.

(٢) عبدالواحد المراكشي، المعجب، ص ٢٧٩.

(3) Brunschvig, *esquisse d'histoire almohado hafside* Me-Langes W.Marcais Paris, 1950, p. 300.

عبدالعزیز الدولاتلي، مدينة تونس في العهد الحفصي، تر: محمد الشابي وعبدالعزیز الدولاتلي، دار سراس للنشر، تونس، د.ط.، ١٩٨١م، ص ٧٩.

(٤) عبدالعزیز الدولاتلي، مدينة تونس في العهد الحفصي، مرجع سابق، ص ٧٨.

بتأسيس القصة وجامعها المعروف بجامع الموحدين. وأيضاً قاموا بتشييد أول مدرسة بشمال إفريقية وهي المدرسة الشماعية واختيار أساتذة لتدريس مذهب ابن تومرت^(١).

ولكن الأمر كان في البداية يتم بشيء من الاحتراز والحكمة فلم يكن عداء واضح بين رجال السلطة وعلماء الدين إلى عهد المستنصر الحفصي (٦٤٧-٦٧٥ هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧ م) الذي كان أكثر تسامحاً^(٢) ولعل سبب ذلك يعود إلى الاعتراف به من أهل المشرق كخليفة للمسلمين في سنة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م.

حيث أن المستنصر الحفصي في سنة (٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م) عهد بمنصب قاضي الجماعة في تونس إلى أحد أعلام المذهب المالكي وهو عمران بن معمر الطرابلسي^(٣).

كما استقدم المستنصر إلى تونس ابن أبي الدنيا^(٤) الذي كان قد شيد في طرابلس مدرسة هامة أطلق عليها اسم "المستنصرية" نسبة إلى السلطان وهي من أقدم المدارس المالكية في شمال إفريقية^(٥).

إلا أن المالكية لم تسترجع مكانتها إلا ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، وذلك بفضل كبار علماء الدين كابن زيتون^(٦) وغيره. لذا نجد منذ أوائل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي أن الفقهاء المالكية يسيطرون على كافة الخطط والنظم الدينية فمنهم قاضي الجماعة والقاضي للإقليم والمفتي والشاهد العدل^(٧)، فمن خلال ذلك وبالإضافة إلى مؤلفاتهم الفقهية التي سنتحدث عن بعضها الذي ألفه القضاة وهم كبار الفقهاء في الغالب، في المبحث الثاني من الفصل الثالث، استطاعوا نشر وفرض المذهب المالكي في كافة أرجاء بلاد إفريقية.

(١) المرجع نفسه، ص ٧٩.

(٢) انظر: ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٢٠. ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ٦٧.

(٣) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٥-٣٦.

(٤) انظر ترجمته، الفصل الرابع، المبحث الأول.

(٥) انظر: التيجاني، رحلة التجاني، ص ٢٥١-٢٥٤.

(٦) انظر ترجمته في الفصل الرابع، المبحث الأول.

(٧) انظر: محمد حسين فنطر، الحضارة الإسلامية، ص ٥٢. محمد أبو الأحفان، العلاقات بين فقهاء المغرب

العربي خلال القرون ٨-٩-١٠، أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، المطبعة العصرية، تونس، ط.

العصرية، ١٩٨٣ م؛ ص ١٢٨.

الفصل الأول

القضاء ومساعدتهم

تمهيد:

إن من أهم الخطط الدينية التي ساهمت في إنعاش الحضارة في إفريقية في العهد الحفصي (٦٢٥-٩٨١هـ / ١٢٢٨-١٥٧٣م) خطة القضاء، وهي الخطة التي لا غنى عنها للمحافظة على الأمن والأمان ومكافحة الفتن والفساد والفصل بين الخصوم واستيفاء الحقوق وإرساء العدل وغير ذلك.

ويعتبر القضاء من الخطط الدينية الداخلة تحت مسؤولية الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتشاجر، وفق المبادئ الإسلامية المنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة^(١).

ومن هنا فإن الرئيس الأعلى للسلطة القضائية في الدولة الحفصية، هو السلطان نفسه وذلك إما أن يكون بصورة مباشرة من خلال شخصه، أو بصورة غير مباشرة من خلال نوابه وممثليه الدينيين والمدنيين. ولكن بصفة عامة فإن السلطان يفوض سلطاته وصلاحياته القضائية إلى قضاة متفهمين ومتمكنين من فقه الشريعة الإسلامية لأن أحكام القضاء تستند إليه.

ولتعدد جوانب الحياة واتساع دائرتها وانشغال السلطان بالحياة السياسية كان هناك أنواع من القضاء، كل منهم له أعماله وصلاحياته ومهامه مما أدى إلى وجود تنظيم هرمي للقضاء من خلاله تختلف صلاحيات ومهام كل قاض. فهناك قاضي الجماعة على رأس الهرم وقضاة آخرون يأتون تبعاً له توكل لهم مهام محددة ضمن خطة القضاء الواسعة.

(١) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٧٢٧. وانظر:

المبحث الأول: قاضي الجماعة

أ. ظهور مصطلح قاضي الجماعة

يبدو من خلال المصادر أن مصطلح قاضي الجماعة لم يكن قديماً في إفريقية، بل هو مستحدث ويرجح أنه أول ما عرف بالأندلس في عهد الأمويين فيقول محمد بن حارث بن أسد الخشني: "إن عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان (١٣٨-١٧٢هـ / ٧٣١-٧٨٨م) ^(١) دخل قرطبة وقام بالإمامة والقاضي حينئذ يحيى بن يزيد التجيبي. فاثبتته على القضاء ولم يعزله وكان قبل ذلك يقال له وللقضاة قبله: فلان قاضي الجند فلما امتنع الفهري بغرناطة واضطره الأمير عبدالرحمن رحمه الله إلى النزول، اشترط بحضور القاضي يحيى، فحضر وكتب في كتاب المقاضات: وذلك لمحضر يحيى بن يزيد قاضي الجماعة ثم قال: هكذا بلغني وقد رأيت سجلاً عقده محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة وأن تسمية القاضي بقاضي الجماعة اسم محدث لم يكن في القديم" ^(٢).

فاستعمال هذه التسمية ابتداءً حوالي سنة ١٤٠هـ / ٧٥٧م ولكن بقي يستعمل إلى جانبها الاسم القديم وهو قاضي الجند إلى حوالي سنة ٢٠٠هـ / ٨١٥م حيث ساد استعمال مصطلح قاضي الجماعة ^(٣) في الأندلس، أما في إفريقية والمغرب فلم يكن المصطلح في القرن الثاني والثالث للهجرة / الثامن والتاسع الميلادي سائداً ويبدو أنه تأخر طويلاً حتى استعمل في إفريقية ^(٤).

(١) عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان، أول أمراء بني أمية بالأندلس ويكنى أبا مطرف واشتهر بلقب "صقر قریش" كان مولده سنة ١١٣هـ / ٧٣١م بالشام ودخل إلى الأندلس سنة ١٣٨هـ / ٧٥٥م، وأقام إمارة للأمويين بقرطبة والأندلس بعد أن زال ملكهم وتوفي سنة ١٧٢هـ / ٧٨٨م. انظر: أحمد المكناسي، جذوة الاقتباس، ص ٨-٩.

(٢) أبو عبدالله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني الأندلسي (ت ٣٦١هـ / ٩٧١م)، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، تصحيح ونشر: السيد عزت، العطار الحسني، د.ط.، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م، ص ٢٨.

(٣) ج. ت. ب. هويكنز، النظم الإسلامية في المغرب، تر: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٠م، د.ط.، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) انظر: إبراهيم بحاز، القضاء، ص ٢٧٧-٢٧٩.

يرى الأستاذ برنشفيك أن إفريقية لم تستعمل هذه التسمية إلا في عهد الدولة الحفصية في خلافة المستنصر^(١) (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧م) ولكن واقع الأمر غير ذلك، ففي عهد الموحدين كان هناك من أطلق عليه قاضي الجماعة وقد بلغ عددهم كما ذكرنا في التمهيد اثني عشر قاضياً^(٢).

قد نتساءل عن المقصود بقاضي الجماعة؟ ويبدو أن المراد بالجماعة هو جماعة القضاة^(٣). ويقصد به أيضاً قاضي جماعة المسلمين الذين يخضعون لحكم أهل السنة والجماعة^(٤). وهو لقب يرادف لقب "قاضي القضاة" في المشرق الإسلامي الذي لقب به لأول مرة القاضي الحنفي الشهير أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم^(٥) (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م) في عهد هارون الرشيد^(٦).

يرى بعض المؤرخين المعاصرين أن هذا المصطلح دخل على الدولة العربية الإسلامية من الفرس الذين كان لهم قاض كبير يسمونه "موبذ موبذان ومعناه قاضي القضاة أدخله البرامكة في الدولة العباسية. وفي الواقع إن هذا التفسير بعيد عن الصواب، إنما هو

(١) انظر ترجمته: ابن القنفذ، الفارسية، ص ١١٧-١٣٤. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٦٢-٧٣.

الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٢-٤٠.

(٢) انظر المبحث الثاني من التمهيد.

(٣) أبو الحسن النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص ٢١.

(٤) انظر: نزيه شحادة، "خطة القضاء في الأندلس في العصر الأموي ٩٣-٤٢١هـ / ٧١٢-١٠٣١م، رسالة

ماجستير، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٨٣.

(٥) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي وهو صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه كان فقيها علامة، ومن حفاظ الحديث، ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، وتوفي وهو قاض. وهو أيضاً أول من دعي وأطلق عليه لقب "قاضي القضاة"، كما أنه يعتبر أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب.

انظر: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ / ١٢٧٥م) البداية والنهاية، دقق أصوله وحققه:

أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، مج ٥، ج ١٠، ص

ص ١٨٦-١٨٨. الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١٩٣.

(٦) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، تاريخ بغداد، ط ١، مطبعة السعادة،

مصر، ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م، ج ١٤، ص ٢٤١.

تطور في مؤسسة القضاء كغيره من التطورات التي حدثت في المؤسسات والتنظيمات الإدارية في الحضارة العربية الإسلامية^(١).

في حين يرى البعض الآخر من المؤرخين أن سبب التسمية يعود إلى أن الأمير عبدالرحمن بن معاوية لجأ إلى هذه التسمية من أجل إشباع رغبة بني أمية بأن لا يأخذوا بتسمية قاضي القضاة المشرقية^(٢)، وهذا غير صحيح ففي ذلك الوقت لم يكن هناك قاض قضاة في المشرق.

وقيل أن الأمير عبد الرحمن أطلق اسم الجماعة متعصبا لأهل السنة الذين عرفوا باتباعهم رأي الجماعة الذي كان يغاير موقف العباسيين المؤيدين من الشيعة. وابتغاء جمع كلمة مسلمي الأندلس حوله^(٣). وهذا أيضا تفسير لا تقبله لأن مصطلح الجماعة أموي بدأ عام ٤١هـ / ٦٥٨م في زمن معاوية وسمي هذا العام بعام الجماعة.

وإذا تأكدت الروايات التاريخية، فإن مصطلح "قاضي الجماعة" بالأندلس يكون أسبق من مصطلح "قاضي القضاة" في المشرق، إلا أن القرائن لا تؤكد ذلك، فكأن المصطلحين ظهرا في نفس الفترة أندلساً ومغرباً وذلك في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري / الثامن للميلاد.

(١) محمد بن علي بن عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ط. المطبعة المصرية، دار الأهلية الحديثة، القاهرة، د.ت، ص ٩٧.

(2) Mare Berge: Les Arabes Histoire Civilisation Des Arabes ETDV Monde Musulman Lidts, Paris, 1978, p. 565.

(٣) نزيه شحادة، خطة القضاء، ص ٨٣.

ب - تعبير قاضي الجماعة:

بما أن قاضي الجماعة هو رأس الهرم في خطة القضاء، ومن كبار موظفي الدولة فكان لا بد من أن يعينه السلطان بعد مشورة ذوي الرأي في بلاطه، فيختارون أفضل الفقهاء الذي يجمع له العامة والخاصة بالنزاهة والاستقامة والعلم والورع وغير ذلك من الخصال المطلوبة^(١).

ففي سنة ١٧٣٤هـ / ١٣٣٤م تشاور أعضاء المجلس الاستشاري فيمن يولى قضاة الجماعة، فتم ترشيح الفقيه محمد بن عبدالسلام^(٢) وكان معروفاً بتشدده فأرسلوا إليه: "رجلا من الموحدين كان جارا له فقال له: هؤلاء امتنعوا من توليتك لأنك شديد الحكم. فقال: أنا أعرف العوائد وأمشيها فحينئذ ولوه"^(٣).

وهذا ما يؤكد على أن تولية قضاة الجماعة، غالبا ما كان يتم من خلال المجلس الاستشاري والذي يحوي كبار رجال الدولة والفقهاء الذين يدرسون شخصية الفقيه المرشح دراسة معمقة. إلا أن أحيانا كان السلطان يختار قاضي الجماعة دون مشورة مع المجلس وإنما يكتفي بمعرفته الشخصية للفقيه المرشح لمنصب قاضي الجماعة، كما حدث ذلك مثلا في عهد المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٦م) عندما عين أبا عبدالله محمد بن إبراهيم المهدي المعروف بابن الخباز^(٤) في سنة (٦٦٠هـ / ١٢٦٢م). وكان المستنصر يقول: "ما يسألني الله عن أمور الأمة بعد أن قدمت عليهم ابن الخباز"^(٥)، وهذا أيضا ما يوضح مدى ثقة الخليفة المستنصر بالفقيه ابن الخباز وكذلك مدى أهلية ابن الخباز لهذا المنصب.

(١) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ص ٧٠-٧١، ١٠٢. ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ٨٩. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٦٥. مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٥٦١.

(٢) انظر ترجمته في الفصل الرابع، المبحث الأول.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ص ٧٠-٧١. ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ٨٩. مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٥٦٨.

(٤) انظر ترجمته في الفصل الرابع، المبحث الأول.

(٥) ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٢٥. ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ٦٧. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٥٩.

محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ١٤٥.

والجدير بالذكر ونحن نتحدث عن تعيين قاضي الجماعة أن تشير إلى الأعراف التي كانت سائدة آنذاك والتي لا بد من مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار في تقديم قاضي الجماعة، وأهمها هو أن الفقيه المرشح لمنصب قاضي الجماعة غالبا ما يكون قد تولى منصب قاضي الأنكحه. فالمتبع لأخبار قضاة الجماعة يجد جلهم قد تقلدوا منصب قضاء الأنكحه وكثيرا أيضا ما يكونوا قد تولوا قضاء المدن الإفريقية قبل قضاء الجماعة. بمعنى أن قاضي الجماعة لا بد أن يكون قد مارس المراتب الدنيا من القضاء والتي تؤهله فيما بعد لتولي أعلى منصب في خطة القضاء الحفصي وهو قضاء الجماعة. الذي يتطلب معرفة وخبرة في إجراءات وأحكام القضاء والتي لا يصل إليها القاضي إلا بالممارسة والعمل في القضاء.

فهذا القاضي أبا عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن يعقوب^(١) تولى القضاء في عدة بلدان منها بجاية ثم قلد قضاء الجماعة بتونس، والقاضي أبا العباس أحمد الغماز^(٢) تولى القضاء في عدة مدن إفريقية ومنها بجاية ثم قلد قضاء الجماعة. وكذلك القاضي أبو حفص عمر بن قداح الهواري^(٣) تولى قضاء الأنكحه مرتين ثم تولى قضاء الجماعة. وأيضا القاضي أبو عبدالله محمد الأجمي^(٤) كان قاضي أنكحة قبل أن يكون قاضي جماعة وهكذا كان جل القضاة^(٥).

وفي الحقيقة إن مثل هذا التدرج في هرم القضاء، له أهمية وفائدة كبيرة حيث أن القاضي من خلال ذلك يصبح صاحب تجربة وخبرة عملية تزيد من كفاءته في عمله وترفعه لأعلى المناصب، إن أظهر في سلوكه المقدرة الإدارية القضائية والكفاءة العلمية الفقهية.

(١) أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبدالله الغبريني (ت ٧٠٤هـ / ١٣٠٤م)، عنوان الدراية فيمن عرف من

العلماء في المائة السابعة ببجاية، تق: عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر،

بيروت، ط ١، ١٩٦٩م، ص ١٢٦-١٢٧. أحمد بن القنفذ، الفارسية، ص ١٥٠.

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٤. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٥١.

(٣) محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٤) انظر: محمد بن البشير النيفر، "القضاء الشرعي صفحة من تاريخ تونس"، المجلة الزيتونية، مج ٢، ج ٥،

١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، ص ٢٤٢.

(٥) انظر ملحق رقم (١).

إلا أن هذا العرف لم يكن دائماً، أي قاضي الأنكحة هو المرشح الأول لقضاء الجماعة، فنجد بعض السلاطين يتجاوزونه، فهذا السلطان أبو إسحاق (٦٧٨-٦٨١هـ/١٢٧٩-٢٨٣م) لم يأخذ به حين عين لمنصب قاضي الجماعة محمد بن خلف الله النفطي^(١) وذلك لمكافأته على ولائه السياسي وإخلاصه^(٢) له وللدولة الحفصية، ولم يكن محمد النفطي قد تولى مسؤولية القضاء إطلاقاً قبل ذلك.

وهناك عرف آخر، كثيراً ما روعي وهو أن يكون المرشح من أصيلي إفريقية من تونس أو المهدية أو صفاقس أو توزر أو قابس أو طرابلس، إلا إذا خلا البلد من مرشح مناسب. فمثلاً تشاور مجلس السلطان في تقديم قاضي جماعة فرشح ابن القطان من أهل سوسة فرفضه السلطان مبرراً ذلك بأنه لا يرشحون من أهل القرى حتى تكون تونس قد خلت ممن يصلح للمنصب^(٣). وذكر محمد الأبي أن قاضياً قدم لتونس من مراكش، فجلس للحكم أياماً ولم يأت أحد فظن أن أهل تونس لم يقبلوا به، وبعد أيام قدم إليه شخص يستقضيه، وهذا ما يؤكد أن القاضي كان في العادة من أهل البلد^(٤). وربما نجد لهذا المبرر قبولاً وذلك لأن ابن البلد أكثر إطلاعاً ومعرفة بأحوالها وعاداتها وتقاليدها وما يناسبها من الأحكام.

ويبدو من خلال المصادر أنه لم يلتزم جميع سلاطين الدولة الحفصية (٦٢٥-٩٨١هـ/١٢٢٨-١٥٧٣م) بهذا العرف، فهناك عدد من القضاة كانوا من خارج إفريقية ولعل من أهمهم أحمد بن الغماز أصيل بلنسية^(٥)، ومحمد بن يعقوب أصيل شاطبة^(٦) ومحمد بن خلف النفطي^(٧).

(١) انظر ملحق رقم (١).

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٦-٦٧. مقديش، نزهة الأنتظار، ج ١، ص ٥٨٦.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٠٢. محمد بن خلف بن عمر الوشتاتي، الأبي، إكمال إكمال المعلم لفوائد صحيح مسلم، د. ط.، مكتبة طبرية، د. ت.، ج ٥، ص ٣١.

(٤) انظر: الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٤.

(٥) انظر: ابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ/١٣٩٦م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: يحيى الجنان، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٣٢٩-٣٣٠. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٨-٤٤.

(٦) الغبريني، الدراية، ص ٦٧-٦٩. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٥٠. أحمد بن أحمد التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ/١٦٢٦م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق: عبد الحميد عبدالله، وضع هوامشه وفهارسه طلاب كلية الدعوة الإسلامية، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ١٩٨٩م، ص ٢٤٠.

(٧) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٠٢.

أما بالنسبة لعمر الفقيه الذي يرشح لقضاء الجماعة فلم يكن هناك عمرٌ محددٌ، ولكن غالب الفقهاء تقلدوا منصب الجماعة بعد أن تقدم سنهم وتجاوزوا الأربعين سنة، والبعض أكثر من أربعين سنة وذلك بعد أن مارسوا المراتب الأولى من قضاء الأقاليم والأنكحة فكانت لهم تجربة وخبرة وهيبة ووقار^(١)، وكل ذلك مع تقدم في العمر.

ونحن نتحدث عن تعيين قاضي الجماعة، قد يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو موقف الفقهاء من منصب قاضي الجماعة من حيث القبول أو الرفض إذا عرض عليهم؟

من المعروف أن الفقهاء قديماً كانوا يتهبون ويرفضون القبول لأي منصب في القضاء غالباً، إلا أنه في صدد الدولة الحفصية لم نجد الرفض أو الامتناع من القبول إلا من: محمد بن أحمد بن الغماز^(٢) عندما عرض عليه السلطان أبو بكر (٧١٨ - ٧٤٧ هـ / ١٣١٨ - ١٣٤٦م) قضاء الجماعة، فأجابه "كم دعا قوما فلم يقبلوا". وبرر ذلك برنشفيك بسبب الأحداث السياسية التي كانت سائدة آنذاك دون أن يوضح طبيعة هذه الأحداث السياسية^(٣) مع أن الذي أراه غير ذلك لأن بعض الفقهاء في ذلك الوقت كانوا متمسكين بالموروث القديم المتمثل في رفض تولي المناصب للأمراء والسلاطين مخافة الوقوع في الجور.

وفي عهد المستنصر رفض الشيخ أبو العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي (٦٠٧ - ٦٧٨ هـ / ١٢٠٩ - ١٢٧١م) قبول منصب القضاء وقد عرض عليه مرتين^(٤). إلا أن المصادر التي اطلعنا عليها لم تبين سبب رفضه للمنصب.

في حين وجدنا من الفقهاء من يطلب ذلك المنصب ويسعى إليه ويلجأ إلى ما يسمى في هذا العصر إلى أسلوب الوساطة والشفاعة حتى يصل إلى منصب قاضي الجماعة^(٥). وهي حالة فريدة ونادرة وجدناها في العهد الحفصي. قام بها عمر بن عبدالرفيع وهو غير مشهور

(١) انظر ملحق رقم (١).

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٦-٦٧.

(٣) برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ٢، ص ١١٦-١١٧.

(٤) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٩٩. محمد بن محمد الأندلسي (ت ١١٤٩ هـ / ١٧٣٦م)، الحلل

السندسية في الأخبار النوسية، تق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م،

ج ٢، ص ٦٤٣. أحمد بن أحمد التبتكتي، نيل الابتهاج، ص ٨٦.

(٥) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٨٨.

وبارز كغيره من قضاة الجماعة^(١)، ثم إن تقدم الدولة الحفصية في الزمن (ق ٥٧ - ١٠ هـ) له دوره في هذا المجال، فلم يعد الفقهاء مثل السابق مطلوبين وإنما أصبحوا طالبين بسبب ضعف الوازع الديني وضعف الجانب الثقافي عموماً..

بالنسبة إلى زمن التعيين للمنصب، فإنه كان غالباً ما يتم يوم الجمعة بعد الصلاة في الجامع الأعظم ويكون ذلك بمثابة الإعلان الرسمي حتى يعرفه أهل البلد ويسهل التعامل معه. إلا أن المصادر التي اطلعنا عليها لم توضح وتبين لنا مراسيم التعيين للقضاة.

(١) انظر ملحق رقم (١).

جـ صفات قاضي الجماعة:

تحدثت المصادر عن صفات وأخلاق قضاة الجماعة، ووجدنا أن أهم صفة هي التضلع والاستيعاب للفقهاء المالكي الذي يعتبر المصدر الأساسي لأحكام القضاة بالإضافة إلى الورع والدين والصلاح والنزاهة، فابن خلدون يقول: "وعرف دين القاضي أبي القاسم وفضله ومعرفته بالأحكام والوثائق واستعمل في خطة القضاء بالحضرة"^(١).

وابن قنفذ يقول: "وكان لا يولي قاضيا حتى يشهد فيه بالخير من يثق بدينه"^(٢).

والزركشي يتحدث عن القضاة فيقول: "لقد كان أبو إسحاق بن عبدالرفيع {...} له معرفة بالوثائق والأحكام" ويقول: "ولي الفقيه أبو علي عمر قدام الهواري قضاء الجماعة وكان فقيها حافظا لمذهب مالك"^(٣).

وكذلك أبو القاسم محمد بن أحمد القسنطيني قاضي الجماعة بتونس فقد "كان لا يخاف في الله لومة لائم"^(٤).

وعن قاضي الجماعة ابن الخباز نجد أنه كان: "من أجل أهل زمانه ديناً وعلماً وفضلاً ورئاسة وأنه من أعيان المهديّة وصلحائها ومن أهل العناية والعلم والورع"^(٥).

وقد أكد قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع على الصفات التي لا بد من توفرها في القاضي، فيذكر "أن القاضي لابد أن يكون من أهل الدين والعلم لما يحتاج إليه في ذلك من الكتاب القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والفروع. وأن يكون مطلعاً على أقضية من قضى، وغير مستكبر عن مشورة من معه من أهل العلم، ذكياً فطناً فهماً غير عجول نزيها عما في أيدي الناس، عاقلاً، مرضي الأحوال، غير هيبوب للأئمة"^(٦). وفي الحقيقة هذه صفات

(١) عبدالرحمن بن خلدون، العبر، ج٦، ص٣٥٣.

(٢) انظر: ابن القنفذ، الفارسية، ص١٦٥.

(٣) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص٧٠.

(٤) محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج٢، ص٦٨٩.

(٥) ابن القنفذ، الفارسية، ص١٢٥-١٥٤.

(٦) انظر: إبراهيم بن حسن بن عبدالرفيع (ت ٥٧٣٣/ ١٣٣٢م)، معين الحكام على الأقضية والأحكام، تح:

محمد بن قاسم بن عباد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط.، ١٩٨١م، ج٢، ص٦٠٨.

لا يستغني عنها أي قاضي بل هي من الضروريات التي لا بد من توفرها في الفقيه المرشح للقضاء، حتى يطمئن لنزاهته في عمله القضائي ومقدرته على إتمام عمله.

وكذلك الونشريسي في كتابه المعيار نجده يؤكد على أن من ولي القضاء "يجب أن يعالج نفسه ويجتهد في إصلاحها ويتحلى بالآداب الشرعية وحفظ مروءته، وأن يكون صاحب وقار وسكينة، ويبتعد عن كل ما يشينه في دينه ومروءته وعقله أو يحط من منصبه وهمته. وليأخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير، يستصلح الناس بالرغبة والرهبة ويشد عليهم في الحق، ويجتهد أن يكون جليل الهيئة وقور المشية والجلسة، حسن المنظر والصمت متحرزا في كلامه من الفضول وما لا حاجة به. وليقلل عند كلامه الإشارة بيده والالتفات بوجهه وليكن ضحكه تبسما وأن يكون حسن الزي والملبس بما يليق به، فإن ذلك أهيب في حقه وأجمل في شكله وأولى على فضله وعقله"^(١). وهكذا الأمر كان بالنسبة لجل قضاة الجماعة في الدولة الحفصية، لذلك نالوا احتراما كبيرا في المجتمع الحفصي ولا يزال ذلك الاحترام وتلك الهيبة والوقار أهم ما يميز القضاة إلى زماننا هذا.

أما بالنسبة لمكان إقامة قاضي الجماعة فهو غالبا ما يكون في العاصمة أو ما يسمى بالحاضرة، فالأغلبية كانت حاضرتهم رقادة وكان بها قاضي الجماعة، وكذلك الفاطميون كانت حاضرتهم المهدية وبها كان قاضي قضائهم. ثم بعد ذلك كان قاضي الجماعة غالبا ما يكون في القيروان على اعتبار أن القيروان المدينة الرئيسية في إفريقية إلى أن ظهرت الدولة الحفصية عام ٥٦٢٥هـ / ١١٢٧م فأصبحت تونس هي حاضرتهم وبها كان يقيم قاضي الجماعة^(٢). وإقامته بالحاضرة مما يرفع منزلة القاضي ويجعله قريبا من السلطان وهي إحدى المزايا التي تزيد قاضي الجماعة هيبة.

(١) أحمد بن يحيى الونشريسي، (ت ٩١٤هـ / ١٥١٨م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء

إفريقية والأندلس والمغرب، بيروت، د.ط.، ١٩٨١م، ج٧، ص ٧٦-٧٧.

(٢) برنشفيك، بلاد البربر الشرقية في عهد الحفصيين، باريس، ١٩٤٠م، ج٢، ص ١٩٣. محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق.تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج، دار المغرب الإسلامي، ط١،

د - مدة التولية:

يجد الباحث أن جل المصادر التي تناولت القضاء في العهد الحفصي قد أكدت على فكرة رئيسية وأساسية في القضاء من الناحية التنظيرية وإن كان الواقع غير ذلك؛ وهي أن القاضي له مدة محدودة في منصبه ، إذ لا يبقى في خطته أكثر من عامين^(١)، والبعض من المصادر أشارت إلى أنه لا يبقى أكثر من ثلاثة أعوام^(٢).

وينسب الحفصيون هذه الفكرة إلى الخليفة الراشدي، عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٣-٢٣هـ / ٦٣٤-٦٤٣م) ، بالإضافة إلى أنه كانت لهم مبررات أخرى ولعل أهمها أن القاضي إذا طالت مدته في منصب القضاء اتخذ الأصحاب والأخوان وربما هذا يؤثر على نزاهته وعدالته في القضاء، كذلك إذا كان القاضي بمظنة العزل فإنه لا يغتر والأهم من ذلك هو من أجل إتاحة الفرصة للفقهاء الآخرين^(٣)، وكأن قضاء الجماعة بهذا، منصب يجب أن يتداوله الفقهاء جميعهم ولذلك برز التنافس بينهم..

لذا كان نقل القاضي من إقليم إلى إقليم آخر أو من منصب في القضاء إلى منصب آخر لا يعتبر نقيصة ولا جرماً للقاضي المعزول، لأن هذا الإجراء يندرج في إطار سياسة الدولة، مع أنه ربما يكون ذلك في إطار العقوبة. ولكن عزل القاضي دون تعيينه في منصب آخر يعتبر عقوبة شديدة، وهو ما كان يتفاداه القضاء.

(١) انظر: ابن عبدالرفيع، معين الحكام، ج ١، ص ٩٢. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٥. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٦٢. مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٥٦١. محمد بن البشير النيفر، صفحات من تاريخ تونس القضاء الشرعي، المجلة الزيتونية، مج ٣، ج ٥، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، ص ٢٤٢.

(٢) أحمد بن عمر بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د.ط.، ١٩٦٣م، ج ١، ص ١٩٧. أحمد بن عامر، الدولة الحفصية، دار الكتب الشرقية، دن.، د.ط.، ص ٣٣.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٥. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٦٢. ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ج ١، ص ١٨٧. أحمد بن عامر، الدولة الحفصية، ص ٣٣. محمد المهدي بن علي، أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ط.، ١٩٨٠م، ص ٨٦.

فنجذ بعض القضاة تداول منصب القضاء أكثر من مرة لما كان يتعرض له من العزل والتعيين، فعلى سبيل المثال القاضي أحمد بن الغماز ظل يتقلد منصب القضاء ويعزل من سنة ٦٢٢هـ / ١٢٦٤م إلى سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٤م^(١).

وكذلك القاضي إبراهيم بن عبدالرفيع بقي يتنقل في مناصب القضاء من سنة ٦٩٩هـ / ١٣٠٠م إلى سنة ٧٣٣هـ / ١٣٣٣م^(٢).

وأيضاً مؤرخنا القاضي ابن ناجي هو نفسه مارس مهنة القضاء في ستة أقاليم وكان لا يعرف أي مهمة أو إقليم سيتولاه في المستقبل^(٣).

إلا أن هذه السياسة أو المنهج في مدة بقاء القاضي في منصبه لم يطبق على كل قضاة الدولة الحفصية. فالسلطان أبو زكرياء (٦٢٥-٦٤٧هـ / ١٢٢٨-١٢٤٩م) عندما استولى على الحكم في إفريقية عين في تونس القاضي أبا عبدالله بن زيادة الله القابسي^(٤). وحتى نهاية عهده لم يعين في ذلك المنصب سوى ثلاثة أشخاص آخرين^(٥) مع أن المدة كانت أكثر من عشرين سنة.

وأيضاً في عهد المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧م) بقي مدة طويلة قبل أن يعزل القاضي عبدالرحمن بن علي التوزري^(٦) سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٩م الذي كان قاضياً عندما تولى العرش، وكذلك قاضي قسنطينة محمد الزندوي بقي ستة عشر سنة قاضياً بها^(٧).

(١) انظر: ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٢٤٩. ابن الخطيب، نفح الطيب، ج ٢، ص ٦١٩. أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م)، ذيل وفيات الأعيان المسمى "درة الحجال في أسماء الرجال"، تح: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، د. ط.، د. ت.، ج ١، ص ٧٩. وانظر ملحق رقم (١).

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٠-٣١. ص ٣٥، ص ٣٨-٣٩.

(٣) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٩٥.

(٤) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٢٤.

(٥) انظر: برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١١٨.

(٦) انظر الملحق رقم (١). وانظر المبحث الأول من الفصل الرابع عن تراجع بعض قضاة الجماعة.

(٧) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٤.

يجد المتتبع لتاريخ القضاء في العهد الحفصي^(١) في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، أن قاضي الجماعة بدأ يشعر نوعاً ما بالاستقرار فلم يعد يتعرض للعزل من قبل السلطان بل كان كثيراً ما يبقى في خطته إلى أن تدركه المنية، وقد أكد هذا الأستاذ برنشفيك^(٢)، إلا أننا نلاحظ عليه أنه عندما ذكر القاضي أحمد القلشاني قال إنه عزل من منصب قاضي الجماعة أو أجبر على الاستقالة في رجب عام (٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م)، والحقيقة أن الذي حدث هو أن السلطان عثمان (٨٣٧-٨٩٣ هـ / ١٤٣٤-١٤٨٨ م) خيره بين أن يبقى في خطته أو يتولى الفتيا في الجامع، والقاضي أحمد القلشاني هو الذي اختار الفتيا عن القضاء، بعد أن استخار الله في ذلك وكتب استقالته بخطه، وعندما أعفي بقي ستة أشهر يمارس القضاء حتى تم تعيين قاض آخر^(٣).

على العموم، فإن سياسة سلاطين الدولة الحفصية مع قضاتهم من حيث التولية للقضاء ومدته أو العزل، كانت تختلف من سلطان لآخر. فهناك من القضاة من ظل في منصبه لمدة تزيد عن ثلاث سنوات وأكثر، وآخر من القضاة لم يوف السنة في منصبه، باستثناء عهد السلطان أبي عمرو عثمان (٨٣٩-٨٩٣ هـ / ١٤٣٥-١٤٨٧ م) والذي يعتبر من أعظم سلاطين الدولة الحفصية، فالقضاة في عهده كانوا لا يبقون في خطة القضاء أكثر من ثلاث سنين ثم ينقلون إلى جهة أخرى، وأما قضاة الجماعة فإنهم يتصدرون للفتوى والشورى بين الناس كما يؤكد ذلك ابن الخوجة^(٤).

(١) انظر: الملحق رقم (١).

(٢) انظر: برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١١٨.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٤-٥٥.

(٤) محمد بن الخوجة، القضاء الشرعي، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع: ٣، ص ١٨٣.

٣- صلاحيات قاضي الجماعة:

يعتبر قاضي الجماعة من كبار موظفي الدولة، فكانت صلاحياته واسعة غير محددة المعالم ومتأثرة بشخصه وشخص السلطان أثناء استقضائه، فكلما كانت شخصية القاضي قوية والسلطان محترماً للسلطة الشرعية ومناصباً للحق كانت الصلاحيات واسعة. والمتتبع لتاريخ الدولة الحفصية يجد أن السلطان غالباً ما يكون محترماً للسلطة الشرعية، والقضاة أصحاب نفوذ واسع. ومثال ذلك ما فعله السلطان أبو يحيى زكريا اللحياني (٧١١-٧١٧هـ / ١٣١١م-١٣١٧م) الذي مكن قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع من ابنه أبي ضربه، في نفس قتلها وأقر بالقتل وحكم القاضي بالقصاص ولما عفى الأولياء، حكم عليه القاضي بالحبس عاماً والضرب مئة سوط وذلك على مقتضى المذهب المالكي^(١).

إن صلاحيات قاضي الجماعة واسعة ومتعددة، فنجد أن جل المصادر قد أشارت إليها، فهذا ابن خلدون في مقدمته والتي غالباً ما كان ينظر فيها يقول: "أصبح منصب القضاء يجمع مع الفصل بين الخصوم، استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيتام عند فقد الأولياء على رأي من رآه، النظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم. وكان سابقاً للقاضي النظر في المظالم وكذلك النظر في الجرائم وإقامة الحدود ثم تتوسى القضاء هاتين الوظيفتين في الدولة التي تتوسى فيها أمر الخلافة فصار أمر المظالم راجعاً إلى السلطان..^(٢)".

وهذا أيضاً ما أكده عبدالحليم عويس في كتابه الدولة الحمادية حيث يقول: "ينظر في الأيتام والمواريث والوصايا والأحباس ويؤم المصلين فضلاً عن وظيفة تحقيق العدالة التي هي مهمته الأولى..^(٣)". فهذه هي أهم صلاحيات القاضي التي كانت تتعرض لمد وجزر وذلك يعود لشخصية كل من القاضي والسلطان كما أسلفنا.

(١) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٨٦. محمد بن مخلوف، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٤٧. ابن عبدالرفيع، معين الحكام، ج ١، ص ٨٥.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٣٠-٦٣٢.

(٣) انظر: عبدالحليم عويس، دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ص ٢٠٧.

أما بالنسبة لقضاء الدولة الحفصية، فإن من أهم صلاحيات قاضي الجماعة هو الإشراف على مؤسسة القضاء، فهو الذي يرشح من يعين ويشير إلى من يعزل من القضاة والعدول والمفتون في المدن والأقاليم^(١)، ولكن هذا التعيين لا يكون رسمياً إلا بعد صدور الظهير السلطاني، عندئذ يستطيع القاضي والشاهد العدل أن يمارس عمله. وكذلك العزل لابد من ظهير سلطاني يؤكد، بينما في العهد الموحي كان قاضي الجماعة يعين ويعزل غيره من القضاة الآخرين مباشرة دون الرجوع إلى الخليفة^(٢).

كما أن قاضي الجماعة هو الذي يتفقد أحوال القضاة، وسير عملهم ويتصفح أقضيتهم، ويراعي أمورهم فيعاملهم على أنهم نوابه في مناطق عملهم، لذا أحياناً قد يمتحن بعضهم ليتأكد من كفاءتهم القضائية والعلمية^(٣).

ومن صلاحياته الإشراف على المساجد العظيمة^(٤) من حيث تعيين الأئمة والخطباء فيها وترميمها^(٥). فهذا أبو موسى هارون الحميري خطيب وإمام الجامع الأعظم بتونس لما مرض استخلف مكانه في الخطابة ابن عبد السلام، فعلم قاضي الجماعة ابن عبد الرافع بذلك فعزل ابن عبد السلام وقدم الشيخ أبا عبدالله محمد بن عبدالستار^(٦)، وعندما سأله ابن عبد السلام عن سبب عزله، أجابه ابن عبد الرافع بأنهم لا يولون الإمامة في الجامع الأعظم إلا لمن هو من أهل البلد. وهذه إشارة على ما كان لقضاء الجماعة من نفوذ ووجاهة. وإن كان هذا التصرف من قاضي الجماعة يعد من باب العصبية والإقليمية التي نهى عنها الإسلام، إذ ليس

(١) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٥٠، ج ٤، ص ٢٢٢. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٨٨. الونشريسي، المعيار، ج ١٠، ص ١١٥. محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، ص ١٨١-١٨٢. ابن عرنوس، تاريخ القضاء، ص ١٦. عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ط ٤، ص ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: حسن علي حسن، الحضارة، ص ١٦٦.

(٣) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٥٠، ج ٤، ص ٢٠٢، ص ٢٢٢.

(٤) ابن عبد الرافع، معين الحكام، ج ١، ص ٨٤. ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٣٠-٦٣٢. محمد بن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، تح: حمادي الساطي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م، ص ٤٧.

(٥) انظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٠٧. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٧.

(٦) محمد الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٧٨. محمد بن البشر النيفر، القضاء الشرعي، صفحات من تاريخ تونس، المجلة الزيتونية، ع: ١، مج ٤، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م، ص ٢٨.

الإقامة في البلد من شروط الإمامة. وفي نفس الوقت يمكننا القول بأن الإمام قد تجاوز صلاحياته في تعيين نائبا عنه في الإمامة والتي هي من صلاحيات قاضي الجماعة إلا أنه في الواقع كل منهما قد أخطأ في تصرفه.

ويشير الونشريسي في المعيار إلى أن ناظر الأحباس في العادة يعينه القاضي وغالبا ما يكون بشروط معينة. وهذا الناظر الذي يعينه القاضي لا يعزله إلا قاضي، ولعل ذلك يعود كما يذكر صاحب المعيار: "إلى أن أحكام القضاة لا يتعرض لها ولا تتعقب ولا تنقض إلا فيما يخالف القاضي الإجماع أو النص أو القياس الجلي"^(١).

ووجدنا في بعض المصادر أن قاضي الجماعة هو من أوائل من يبايع السلطان على الخلافة^(٢). وهذا مما يؤكد على أهمية ومكانة قاضي الجماعة. كما وجدنا أن قاضي الجماعة أحيانا يكلف ببعض المهام والأعمال السياسية والخارجة عن نطاق العمل القضائي، كأن يكون سفيراً للسلطان خارج العاصمة^(٣)، أو يشهد على اتفاقية صلح، وهذا أيضا يكشف لنا مدى التعاون والاتصال والصلة بين السلطان والقاضي، ثم أخيرا هم غالبا من يغسلون ويكفنون السلاطين عند وفاتهم^(٤).

أفادنا محمد بن الخوجة في مقالة له بعنوان "القضاء الشرعي (١)" في المجلة الزيتونية أن الدولة الحفصية من أكثر الدول التي احترمت واعتبرت السلطة الشرعية لدرجة أنهم أضافوا لخطة القاضي مهمة النظر في شؤون السكة. واستخلاص عيار الذهب والفضة فكان للقضاة ولا سيما قضاة الجماعة طوابع يضعونها على المصوغات إشارة وعلامة على

(١) انظر: الونشريسي، المعيار، ج ٧، ص ٢٢٢، ص ٣٣٩. جاسم العبودي، ناظر الأحباس في الأندلس والمغرب، السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ج ٥، ص ص ٣٢٤-٣٢٦.

(٢) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٩٤، ص ٩٧، ص ١١٧، ص ١٢٠. محمد الأبّي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٣. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٥١.

(٣) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٣. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٩٧. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ص ١٣٩-١٤٠، ص ٧١، ص ١٣٧، ص ١٤١، ص ١٤٩.

(٤) محمد الأبّي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٧٨. وانظر المبحث الأول من الفصل الثالث المتعلق بدور القضاة في الحياة السياسية.

سلامتها من الغش وتقرير الغاية التي وقف عندها السبك^(١). إلا أن ابن الخوجة لم يذكر لنا مصادره التي اعتمدها في توضيح وبيان هذه المهمة للقاضي وهي مهمة اقتصادية معتبرة. مع العلم بأن المصادر التي اطلعنا عليها لم توضح شيئاً من ذلك.

وأخيراً وليس آخراً فإن من صلاحيات قاضي الجماعة أيضاً الخطابة والإمامة والفتيا بالجامع الأعظم بتونس وكذلك التدريس والتعليم في المدارس والجوامع الحفصية فما وجدنا قاضياً للجماعة إلا وله عدد من التلاميذ الذين أخذوا عنه العلم والفقه بالإضافة إلى المؤلفات المتعددة في مختلف العلوم الشرعية، لدرجة أنهم اعتبروا من أبرز أعلام الحياة الثقافية في الدولة الحفصية^(٢).

وقد بدا لنا أن هذه الصلاحيات على كثرتها وأهميتها، فهي أقل مما كانت عليه في العهد الموحيدي، فقاضي الجماعة في تلك الفترة كان يجمع بين وظيفة القضاء ووظيفة المظالم التي أصبحت في العهد الحفصي من صلاحيات السلطان وكذلك الكتابة. بالإضافة إلى تعيين وعزل القضاة الآخرين مباشرة دون الرجوع إلى السلطان، والإشراف على بيت المال وأعمال البناء خاصة فيما يتعلق بالمساجد^(٣).

(١) انظر: محمد بن الخوجة، القضاء الشرعي، المجلة الزيتونية، تونس، مج ٣، ع ٤٤، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م، ص ١٨١.

(٢) انظر الفصل الثالث، المبحث الثالث والفصل الرابع.

(٣) انظر: فايزه كلاس، الأندلس ولاية مغربية (٤٧٩-٦٦٩ هـ / ١٠٨٦-١٢١٢ م)، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م، ص ٧٣-٧٤. وحسن علي حسن، الحضارة، ص ١٦٦-١٦٧.

المبحث الثاني: القضاة الآخرون

تشير بعض المصادر المتصلة بالعهد الحفصي، إلى أن الدولة الحفصية كان بها أنواع من القضاة وهم: قاضي الجماعة الذي سبق الحديث عنه، وقاضي الأنكحة وقاضي المحلة (الجيش)، وقاضي الأهلة وقاضي المعاملات، وقاضي الحج، وقاضي الإقليم^(١). ويرى ابن الخوجة أن قضاة الأنكحة والمحلة (الجيش) والأهلة والمعاملات كانوا قد ظهوروا في عهد المستنصر بالله الحفصي (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٦م)، لما بويغ بالخلافة في سنة ٦٥٧هـ / ١٢٥٩م^(٢).

وهؤلاء أنواع من القضاة لم تهتم بهم المصادر ولم تتحدث عنهم بشكل صريح ومباشر. ولكنها تشير إليهم عرضاً أثناء حديثها عن السلاطين وقاضي الجماعة وعن الفقهاء والحياة الثقافية والسياسية ولم تمدنا كل الروايات بالأخبار المفصلة عنهم والتي تعطينا صورة واضحة عن سيرهم وأعمالهم ومهامهم وتعيينهم وعملهم القضائي.

أ- قاضي الأنكحة:

يبدو من خلال المصادر أن قاضي الأنكحة تأتي مكانته بعد قاضي الجماعة مباشرة^(٣). ويظهر ذلك من خلال الاختلافات التي كانت تحدث بينهم في بعض المسائل المرفوعة إلى قاضي الأنكحة فيتدخل قاضي الجماعة فيها^(٤). وأيضاً إن قاضي الأنكحة هو المرشح الأول لمنصب قاضي الجماعة، وقد سبق الحديث عن ذلك^(٥).

(١) ابن أبي دينار، الأدلة البينية، ص ٣١٦. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ١٥٥. محمد بن

الخوجة، تاريخ تونس، ص ١٨٣. المعلم بطرس البستاني. دائرة المعارف، قاموس لكل فن ومطلب،

ج ٦، د. ت. د. ط. بيروت، لبنان، ص ٢٧٤.

(٢) انظر ابن الخوجة، القضاء الشرعي، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع: ٤، ص ١٨٣.

(٣) الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ١٧١.

(٤) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧١.

(٥) انظر الفصل الأول، المبحث الأول، وانظر ملحق رقم (١).

فالمصادر لم تتحدث عن تعيين قاضي الأنكحة بصريح العبارة، فهل هو من صلاحيات قاضي الجماعة أم من صلاحيات السلطان وهذا الأمر قد احتار فيه الأستاذ برنشفيك وقال: "إن هذا الاحتمال لا يتجلى من خلال النصوص الأخرى"^(١).

إلا أننا وجدنا نصاً يتيماً للأبي يقول فيه: "ولما تشور [يقصد مجلس الشورى] فيمن يلي قضاء الأنكحة بتونس"^(٢)، فهذا النص يفيد أن تعيين قاضي الأنكحة يكون من خلال مشورة بين كبار الفقهاء ومنهم قاضي الجماعة الذي يفصل الأمر في الاختيار المناسب والأكفاً ولكن حتى تتم إجراءات التقديم لا بد من ظهير سلطاني على ذلك^(٣)، حتى يكون التعيين رسمياً وشرعياً.

يعتبر قاضي الأنكحة نائباً عن قاضي الجماعة في مسائل محددة، ويحق لقاضي الجماعة التدخل فيها كونه هو القاضي الأول، إلا أن هذه الازدواجية في الصلاحيات أدت إلى كثير من المنازعات والاختلافات والتي سنتحدث عنها في الفصل القادم^(٤).

أما صلاحيات قاضي الأنكحة فهي واضحة من خلال التسمية، فهو المختص بعقود الزواج، وما يترتب عليها من أمور كالنفقة وحقوق الأزواج والطلاق والخلع وغير ذلك من المشاكل الزوجية، وأحياناً يشاوره قاضي الجماعة في تقديم العدول^(٥)، مع العلم بأن هذه الصلاحيات ليست مطلقة بل هي تحت إشراف قاضي الجماعة^(٦).

وأيضاً من صلاحيات قاضي الأنكحة الدعاء عقب ختم البخاري^(٧) في رمضان، والتدريس بالمدارس الحفصية وغالباً ما يكلف بالإمامة والخطابة أو إحداها بالجامع الأعظم^(٨).

(١) برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١٢٠.

(٢) الأبى، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧١.

(٤) انظر المبحث الرابع من الفصل الثاني.

(٥) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٦١.

(٦) ابن عرنوس، تاريخ القضاء، ص ٩٦. محمد العامري، تاريخ المغرب، ص ٢٧-٢٨.

(٧) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٠. الوتريسي، المعيار، ج ٣، ص ٩٧.

(٨) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٣٩. محمد الأندلسي، الحل السندسية، ج ١، ص ٦٠٩.

وأخيراً يمكننا القول بأن قاضي الأنكحة هو الشخص الثاني في القضاء الحفصي فهو المرشح الأول لقضاء الجماعة. وهو قاضي للأنكحة في الحاضرة - تونس - أما الأقاليم الأخرى فقد كان قاضي الإقليم جامعاً لكل مهام واختصاصات القضاء التي يتطلبها الإقليم.

وبالنسبة لصفاته وأخلاقه فالدولة الحفصية كانت حريصة على أن يكون قضاتها من أفضل الفقهاء خلقاً وورعاً وعلماً وفهماً للفقهاء المالكي، ولا سيما أن قاضي الأنكحة هو قاض للجماعة في المستقبل. وأما مدة بقائه في القضاء فلم تكن هناك مدة محددة تماماً كقاضي الجماعة^(١).

(١) انظر ملحق رقم (١)، وملحق رقم (٢) عن قضاء الجماعة وقضاة الأنكحة.

ب - قاضي المحلة (الجيش):

قاضي المحلة "الجيش" هو نفسه الذي كان يسمى في العهود السابقة بقاضي الجند، وأشار الأستاذ علي أحمد إلى أن تسمية قاضي المحلة قد يقصد بها قاضي حواضر وعواصم الدول المنفصلة^(١). وقاضي المحلة "الجيش" هو الذي يرافق الجيش في حله وترحاله ويشارك معه في الحروب^(٢). فذكر الزركشي واقعة من الوقائع الحربية خاضها السلطان أبو عمرو عثمان (٨٣٩-٨٩٣ هـ/١٤٣٥-١٤٨٧ م) ضد الأمير أبي الحسن ابن الخليفة أبي فارس عبدالعزيز^(٣) (٧٩٦ - ٨٣٧ هـ/١٣٩٣-١٤٣٣ م) والتي شاهدها وحضرها قاضي المحلة أبو عبدالله محمد بن الشماع^(٤).

ومهمة قاضي المحلة هي حل وفصل كل ما يحدث في صفوف الجيش من مشاحنات وخصومات بالإضافة إلى الإمامة بالجند في الصلاة^(٥). كما أنه كان أحياناً يرافق السلطان في سفره وهو أيضاً الذي كان غالباً ما يقرأ البيعة للسلطان، فالذي قرأ ببيعة السلطان أبو حفص عمر (٧٤٧ - ٧٤٨ هـ/١٣٤٦-١٣٤٧ م) في جامع تلمسان^(٦) هو القاضي أحمد بن الشماع الذي كان ملازماً له في الكثير من المناسبات، فقد حدث عنه ولده -أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن الشماع صاحب كتاب الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية - أن الأمير

(١) علي أحمد، القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى، ط١، دار حسان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م، ص ٧٣.

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٣٨. علي أحمد، القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح حتى نهاية القرن التاسع، دراسات تاريخية، ع: ٥٣-٥٤، ١٩٩٥ م، ص ١٦٦.

(٣) هو صاحب بجاية دعا لنفسه بالخلافة لما بلغه موت السلطان أبي عبدالله محمد المنتصر، فخرج له السلطان أبو عمرو عثمان يوم الأربعاء الثاني والعشرين من ربيع الأول ٨٤٠ هـ/١٤٣٧ م، وهزمه. انظر التفصيل: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٣٨.

(٤) ذكر الزركشي أن راوي هذه الحادثة التي كانت في سنة ٨٤٠ هـ/١٤٣٧ م هو أبو العباس الشماع الذي توفي سنة ٨٣٣ هـ/١٤٣٠ م وهذا وهم وقع فيه الزركشي فراوي الحادثة هو ابن الشماع أبو عبدالله محمد بن أحمد صاحب كتاب الأدلة البينة النورانية. انظر: ابن الشماع، الأدلة البينة، ص ١٨-١٩.

(٥) علي أحمد، القضاء في المغرب والأندلس، ص ٧٣.

(٦) ابن الشماع، الأدلة البينة، ص ١٦. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٧٦.

أبنا فارس عبدالعزيز (٧٩٦-٨٣٧ هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣ م) استدعاه يوماً لصلاة الفجر وكان من عادته أن يصلي الصبح بغسل جماعة، ويركب في مراكبه : فلما فرغا من الصلاة ركب السلطان وسار مع جنده، وبقي أحمد الشماع قاضي المحلة في مكانه الذي صلى فيه يفكر في إعادة الصلاة، لأنه وقع عنده شك في طلوع الفجر، وإذا بالسلطان أبو فارس قد رجع منفرداً دون جنده، فقال له: يا فقيه أحمد ما نصلي بعد هذا اليوم إن شاء الله حتى نتبين من طلوع الفجر^(١).

غالباً ما يكون قاضي المحلة إمام الصلاة في جامع القصبية الذي يصلي به السلطان، وأيضاً هذا القاضي ابن الشماع كان كثيراً ما يستدعيه السلطان أبو فارس عبدالعزيز للقراءة وخاصة عندما يجتمع حوله فحول وكبار علماء المغرب والأندلس، فقد كان يعترف له السلطان بأسبقيته في العلم^(٢)، فيضاهي به في مجلسه إذا غشيه العلماء.

ووجدنا أن السلطان أحياناً كان يكلف قاضي المحلة ببعض المهام السياسية فالسلطان أبو عمرو عثمان، في عام ٨٥٦ هـ / ١٤٥٢ م أرسل قاضي المحلة أبا عبدالله محمد الزندوي إلى بجاية حتى يحث أميرها ليستقبل السلطان على باب المدينة عندما تلكأ في الخروج. ولما وصل إليه قاضي المحلة استجاب على الفور وخرج لاستقبال السلطان^(٣).

ووجدنا في المصادر أن قاضي المحلة أحياناً يرتقي إلى قضاء الأنكحة والجماعة كما حدث ذلك مع الفقيه محمد بن قاسم الرصاع المتوفي عام ٨٩٣ هـ / ١٤٨٨ م^(٤).

كما أشارت بعض المصادر إلى أن قاضي المحلة يكون في العادة والي الشهادة في الحاضرة كالقاضي أحمد بن كحيل^(٥).

والجدير بالذكر أن قضاء المحلة لم يتوارثه الابن وأبوه الواحد بعد الآخر، إلا القاضي أحمد بن الشماع (ت ٨٣٣ هـ / ١٤٣٠ م خلفه ابنه محمد بن أحمد الشماع في منصبه قاضياً للمحلة، ولم يحدث في قضاء الحفصيين مثل هذا إلا نادراً جداً.

(١) ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٤٦.

(٤) ابن الخوجه، معالم التوحيد، ص ٦٢. انظر ملحق رقم (١).

(٥) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٤٥، ص ١٤٧. انظر الملحق رقم (٣).

ج. قاضي الأهلة:

وهو القاضي الذي كان يقوم بمراقبة الهلال، إذ أن المسلمين عموماً والمغاربة على وجه الخصوص كان لهم اهتمام خاص بالأشهر العربية وذلك لأهميتها في العبادات^(١) كشهر رمضان وأشهر الحج وفي المعاملات كالعقود وغيرها فهذه الأمور تتطلب معرفة بداية الأشهر ونهايتها من خلال مراقبة الهلال ورؤيته، علماً بأن القيام بهذه الرؤية كانت جارية على قواعد مذهب الإمام مالك^(٢). والمغاربة مثل المشاركة اهتموا برؤية الهلال منذ عهودهم الإسلامية الأولى وعندما تولى الحكم والسلطة الفاطميون أبطلوا هذه العادة وهذا الاهتمام وجعلوا الشهور: شهراً تسعة وعشرين يوماً، وشهراً ثلاثين يوماً، فإذا وقع رمضان في أحدهما أمضوه كما هو^(٣). إلا أن الفاطميين سرعان ما غادروا بلاد المغرب نحو مصر وعادت السيادة المذهبية إلى الفقه المالكي الذي ظل هو السائد في ربوع المغرب إلى يومنا هذا.

إن هذا النوع من القضاة في الدولة الحفصية وجدنا أن المصادر لم تهتم به ولم تتحدث عنه ولاحظت أن هذه المهمة قد يقوم بها قاضي الجماعة وعدول الحاضرة "تونس".^(٤) وهذا مما يفيد ويؤكد على مدى صلاحيات قاضي الجماعة إذ تشمل صلاحيات كل القضاة الآخرين.

وقد كانت العادة عند قضاة الأهلة أو من يقوم بعملهم كقاضي الجماعة عندما يرون الهلال على الفور يخبرون السلطان برؤيتهم^(٥)، لأن التعامل كان في تلك الأزمنة والفترات على أساس التقويم الهجري العربي المعتمد على الشهور القمرية دون غيرها من الشهور أو التقاويم.

(١) فالسلطان أبو بكر بن أبي زكرياء (٧١٨ - ٧٤٧ هـ / ١٣١٨ - ١٣٤٦ م) عندما علم بدخول شهر رجب من

خلال قاضي الأهلة اغتسل وتطهر ثم أخلص التوبة، الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٩.

(٢) محمد بن البشير، صفحة من تاريخ تونس، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع ٥، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م، ص ٢٤٠.

(٣) انظر: محمد العامري، تاريخ المغرب، ص ٢٨.

(٤) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٩. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٦٨. ابن القنفذ،

الفارسية، ص ١٦٨. ابن الخطيب، الإحاطة، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٥) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٩.

د - قاضي المعاملات وقاضي الحج:

وهو القاضي الذي كان مختصاً بالعقود والمعاملات^(١)، فالمصادر الأولية لم تذكره والأستاذ برنشفيك يرى أن هذا النوع من القضاة ظهر في أواخر عهد الدولة الحفصية^(٢). وهناك أيضاً نوع آخر من القضاة وهو قاضي الحج، لم تتحدث عنه المصادر ولم تُشر إليه باستثناء أبي العباس المكناسي الذي أشار في كتابه "درة الحجال" إلى أن السلطان أبا عمرو عثمان (٨٣٩-٨٩٣هـ/١٤٣٥-١٤٨٧م) قد عين الفقيه أحمد بن عبدالله والذي يعرف بابن كحيل التيجاني قاضياً لركب الحجاج وبعد رجوعه تولى قضاء المحلة^(٣).

ومن غرائب القضاء في هذا العهد أن الرحالة أبا عبدالله محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي المشهور بابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) عين قاضياً لركب الحجيج في حاضرة الحفصيين بتونس عام ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م، وهو متجه في رحلته إلى المشرق الإسلامي، رشحه وعينه القوم^(٤) وليس السلطان أو قاضي الجماعة لمنصب قاضي الركب. فهل يمكن أن نستنتج من ذلك أن هذا النوع من القضاة ترك في هذه الفترة لاختيار الحجيج أنفسهم دون تدخل من السلطة.

(١) ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٣٠٦.

(٢) برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١٢١.

(٣) انظر: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ/.....م)، ذيل وفيات الأعيان المسمى "درة الحجال في أسماء الرجال"، تح: محمد الأحمد، أبو النور، دار التراث، القاهرة، د.ط.، د.ت، ج ١، ص ٨٨.

(٤) ابن بطوطة أبو عبدالله محمد الطنجي (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م) رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، نق.تح: عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة التراث، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، مج ١، ص ١٦٩.

القاضي الإقليم :

مما لا شك فيه أن لكل مدينة مهمة قاض، والدولة الحفصية كغيرها من الدول كان في كل مدينة ذات أهمية في إقليمها قاض يعينه قاضي الجماعة أولاً ثم السلطان بإعطائه ظهيراً على ذلك^(١). وقد يعينه السلطان ولكن بعد استشارة وأخذ رأي قاضي الجماعة وكبار المتقنين للخطط الدينية^(٢). أما السلطة المحلية في الإقليم من أمراء وقادة وشيوخ، فلا تعين القضاة إلا عندما تكون العلاقة بينهم متأزمة أو شبه منفصلة، كما حدث ذلك في عهد القايد بشير في مدينة قسنطينة ثاني أكبر المدن في الدولة الحفصية. ففي سنة ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ - ١٣٧٨ م، عين القايد المذكور قاضي تلك المدينة، ثم طلب موافقة السلطان أبي العباس، فرفض السلطان ولم يستطع عزله إلا بعد وفاة القايد بشير. وكذلك القايد نبيل (٧٩٨ - ٨٠٤ هـ / ١٣٩٦ - ١٤٠١ م)، في قسنطينة في سنة ٨٠٤ هـ / ١٤٠١ م عزل القاضي المعين من قبل السلطان وعوضه بقاض آخر، وهذان المثالان يعطينا المكانة الكبيرة التي كان القايد في إقليمه يتمتع بها إلى درجة التمرد في كثير من الأحيان، ويبرز ذلك التمرد من خلال تعيين القايد لقاضيه في إقليمه أو رفض القاضي الذي يعينه السلطان.

أما صفات قضاة الإقليم فهي لا تقل عن صفات قضاة الجماعة التي أسلفنا الحديث عنها، وقد تحدث ابن ناجي كثيراً عن صفات قضاة الأقاليم، فمنهم أبو يوسف أبو الطاهر إسماعيل بن محمد بن جابر الهواري الذي يقول عنه: "كان فاضلاً من أهل العناية بالعلم حافظاً للفقهاء عالماً بالقضاء ولي ولاية كبيرة فسار بأحسن سيرة وبأقوم طريقة وكان محترماً في قضاؤه صلباً في الحق صارماً في أموره كلها"^(٣).

وتحدث عن القاضي أبي علي عمر بن عبدالعالي الربيعي حيث يقول: "كان فقيهاً صالحاً فاضلاً عدلاً ذا فهم وذكاء مشهوراً بالفضل والصلاح وله مشايخ ورايات كثيرة ولي قضاء مدينة القيروان وغيرها من البلدان فسار في ولايته سيرة قضاء العدل وجرى على طريقة أرباب الديانة"^(٤).

(١) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٥٠-١٥١. ج ٤، ص ١٠٤، ص ٢٠٢، ص ٢٢٢.

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ج ٤، ص ٥٤.

(٣) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٢٧-٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨.

وهكذا كانت صفات جل قضاة الأقاليم في الدولة الحفصية، حيث كانوا أصحاب علم بالفقه وكانت سيرتهم حسنة وموقفهم من الحق صلباً وصارماً.

وبالنسبة لموقف الفقهاء من قبول منصب قضاء الإقليم فقد تباين، فهناك من الفقهاء من قبل المنصب وهناك من رفض القبول، فمثلاً الفقيه أبو مروان عبد الملك بن عبد الله بن سالم بن عبد الملك بن عوانة دعي إلى القضاء مرتين فاعتذر^(١). وكذلك الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد بن يوسف البلوي طلب منه السلطان أبو العباس أحمد (٧٧٢ - ٧٩٦هـ/ ١٣٧٠ - ١٣٩٣م) أن يقدمه قاضياً بالقيروان فرفض^(٢). وكذلك أبو محمد عبد الحق بن ربيع بن أحمد بن عمر الأنصاري عرض عليه قضاء قسنطينة فاعتذر^(٣).

ولم يذكر ابن ناجي أعذار هؤلاء واكتفى بالقول بأنهم اعتذروا عن تولي القضاء لما عرض عليهم، إلا أن سياق الكلام يوحي بأن اعتذار الفقهاء كان زهداً وورعاً وخوفاً من مسؤولية العدل والجور وهي مسؤولية عظيمة ولا شك كثيراً ما حذر منها الفقهاء واستحضروا حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "من ولي القضاء أو جعل قاضي بين الناس فقد ذبح بغير سكين"^(٤). أو قوله: "القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، قاضي قضى بالحق فهو في الجنة وقاض قضى بالهوى فهو في النار وقاضي قضى بغير علم فهو في النار"^(٥).

وبالنسبة لمدة بقاء قاضي الإقليم في منصبه فقد كانت غير محددة، إذ أن بعض القضاة استمر لسنوات طويلة، كالقاضي محمد الزندوي بقي قاضي بقسنطينة ستة عشر عاماً، والبعض كان ينتقل إلى مدينة أخرى بأمر من السلطان^(٦)، وعملية التنقل أمر طبيعي ولا يعيب

(١) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠.

(٣) الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٠.

(٤) انظر: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن مامه (ت ٢٧٣هـ/ ٨٨٦م)، سنن ابن ماجه، تح: محمد

فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، حديث رقم (٢٣٠٨). أبو عمر محمد بن يوسف بن

يعقوب الكندي، كتاب القضاة الذين ولوا قضاء مصر، طبع بمدينة رومية العظمى، ١٩٠٨م، ص ١٤٤.

(٥) انظر: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، سنن الترمذي، الجامع الصحيح، تح:

أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ١٩٨٠م، كتاب الأحكام، حديث رقم (١٣٢٢).

(٦) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٢٨، ص ٢٣٦.

القاضي مع أنه قد يكون النقل لغرض تأديبي، فقد ذكر ابن ناجي مثلاً أنه تولى القضاء في ست مدن ثم قال: "ولا أدري ما وراء ذلك"^(١).

وعزل قضاة الأقاليم من مدينة لتعيينهم في مدينة أخرى لم يكن عيباً أما عزله دون تعيينه في منصب آخر يعتبر من أشد العقوبات وهو ما يسمى بالعزلة كما حدث مع قاضي مدينة الحمامات^(٢) أبو عبدالله محمد بن أبي يحيى الفاسي الذي أساء في تعامله مع أحد زملائه من القضاة^(٣) الذي زار بلده - الحمامات - حيث تركه في المسجد طيلة الليل دون أن يقدم له الضيافة بعد أن وعده بها وبقي القاضي ينتظر الضيافة حتى الفجر.

وهذا الإجراء كان يلجأ إليه السلطان عندما يتلقى شكوى من أهل المدينة أو الإقليم، مع العلم بأن الشكوى كانت تصل أولاً إلى قاضي الجماعة وهو الذي يشير على السلطان باتخاذ قرار معين في حق من شكى عليه^(٤).

وغالباً ما كان القضاة يعزلون بسبب ما يقال ويدس عنهم عند السلطان، فهذا القاضي ابن ناجي عزله السلطان أبو فارس (٧٩٦-٨٣٧هـ / ١٣٩٣-٤٣٣م) بسبب ما وشي عنه، وعندما عاد ابن ناجي إلى مسقط رأسه القيروان، قدمه شيخه قاضي الجماعة أبو مهدي عيسى الغبريني قاضياً على بلاد الأربص، ولما حضر مجلس السلطان لأخذ الظهير، أمر السلطان الكاتب أن يكتب في الظهير "أن يعمل الميعاد" فقال شيخه قاضي الجماعة الغبريني "أنه مدرس مليح وطالب على ذلك فما يفتقر الكتب"، وقال آخر: "إنه ألف على رسالة ابن أبي زيد" ثم قال شيخه الآخر البرزلي: "وألف على غيرها ويخطب في خطبه". فقال السلطان: "وإذا كان هكذا إذا مله أهل بلد فلينقل لبلد آخر إن عزل هذا أو مثله عجيب"^(٥).

وهذا ما يؤكد أن ابن ناجي، عزل بسبب ما وشي به وقيل عنه زوراً، كما يفيد هذا النص بأن العزل والتعيين يكون بظهير من السلطان بعد أن يرشح قاضي الجماعة من يراه

(١) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٩٥.

(٢) بحثنا عنها في المصادر الجغرافية فلم نجد لها ذكراً.

(٣) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٩، ص ٣٤، ص ٣٨.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩٥. الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٣.

(٥) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٥١.

مناسباً، وأن السلطان لم يكن (دكتاتورياً) في العزل والتعيين، وإنما كان شورياً فيشاور من هو أهل للشورى. ولا سيما قاضي الجماعة فهو المسؤول الأول والمباشر.

أما بالنسبة لصلاحيات قاضي الإقليم، فهي واسعة إذ ليس هناك قاضي غيره في الإقليم، فهو الذي يفصل بين الخصوم وينهي الخلافات والمنازعات بينهم ويعيد الحقوق إلى أصحابها، ويقوم بعمل قاضي الأنكحة في الحاضر، فعنده يتم عقد الزواج وحل الخلافات الزوجية والأسرية في إقليمه، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى والتي غالباً ما يكلف بها كالإمامة أو الخطابة أو كلاهما والتوجيه والتدريس في الجوامع والمدارس^(١). كما أن من صلاحيات قاضي الإقليم أنه قد يقوم أحياناً بأعمال خارج نطاق القضاء في ظل ظروف معينة كما حدث مع ابن الغماز عندما كان قاضياً لبجاية وانضم جيشها مع جيش إفريقية في إحدى مهامه، وعانت المفسدون فيها فساداً وخراباً فقام هو بإدارة المدينة وحمايتها فحفر خندقاً حولها وشيد أسوارها وحرس البلد حتى رجع الجيش^(٢). فاطمان السكان وأمنوا على أنفسهم وأموالهم.

كما أن القضاة كانوا يحرسون ويحفظون أموال السفهاء والمحجور عليهم^(٣). ويراقبون أعمال القاييد ومعاملته لأهل الإقليم، فإذا وجدوا منه ما يخالف الشريعة أو الاعتداء على أهل الإقليم فإنهم يبعثون إلى السلطان رسماً وبشهادة العدول عن أحوال القاييد وسلوكه الخاطئ ومعاملته السيئة لأهل الإقليم والسلطان عندما يزور إقليماً غالباً ما يسأل القاضي عن أحوال القاييد. لذا كان القاييد حريصاً على مودة القاضي^(٤).

بالإضافة إلى أنهم كانوا مسؤولين عن أئمة الجوامع في الإقليم، فإذا رأوا من الإمام ما يوجب العزل أرسلوا رسماً للسلطان وبشهادة العدول يطلبون منه ظهيراً بعزل الإمام^(٥).

ووجدنا أن من صلاحيات قضاة الأقاليم، المحافظة على البيئة ونظافة البلد وشوارعها من الفضلات وغيرها، فيقول ابن ناجي: "... ولقد ضيع القضاة من أصحابنا هذا الباب تضییعاً حتى كأنهم لم يسألوا عنه، ويرون ذلك بأبصارهم ولا يقف فيه كل الوقوف وإن رفعت

(١) انظر الفصل الرابع، المبحث الثاني. ملحق رقم (٤).

(٢) الغبريني، عنوان الدراية، ص ١٢٠.

(٣) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ٨٢.

(٤) المصدر السابق، ج ٤، ص ص ١٩٠-١٩١، ص ص ٢١٣-٢١٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

إليهم شهادة فلا يعملون بها إلا عملاً ضعيفاً، فيتجاسر الناس ويكثر من ردم الأزقة بفضلات بنيانهم ونحو ذلك من تخريج المياه الطاهرة والنجسة من ديارهم، وربما يوقفون رجلاً في ذلك ولا يعضدون كل العضد فكثير الجسارة عليه فيرفع يده وإن بقي بقي، كالعدم ولا يجوز هذا ولقد كنت أبالغ فيه غاية المبالغة^(١). فالقضاة كانت صلاحياتهم واسعة تشمل كل ما يحدث في الإقليم من تجاوزات ومخالفات تعكر صفو الحياة، ومثل هذه الصلاحيات التي تشمل المحافظة على البيئة ونظافة الشوارع، تؤكد لنا وتوضح مدى التقدم والحضارة التي كانت تتمتع بها الدولة الحفصية، ولعل ما ذكر ابن ناجي هنا هو من صميم عمل المحتسب، إلا أن قاضي الإقليم له من الصلاحيات ما ليس للمحتسب، فابن ناجي يتحدث عن واقع وعلم لأنه كان قاضي إقليم بل أقاليم عديدة.

والقاضي كان صاحب هبة ووقار فيقول ابن ناجي: "... في مدة قضائي تضيق نفسي من لزوم الدار، فربما أجلس فوق دكانة العلو قريب من باب الدار فأرى بعض من هو راكب ينزل وبعضهم يرجع وبعضهم يجوز على حاله وهو محتشم فأقوم من مكان ذلك وأدخل الدار"^(٢).

وهذا مما يؤكد على مدى صلاحيات قاضي الإقليم، وعلى قوة شخصيته وكذلك نباه وسعة عقله وحرصه على الأمن والأمان والمحافظة على كيان الدولة فضلاً عن هيئته ووقاره.

(١) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج٣، ص ٨ - ٩.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٦.

المبحث الثالث : مساعده القضاة

إن من البديهيات أن يكون للقاضي أعوانٌ ومساعدون يساعدونه في النظر في القضايا المعروضة عليه والتحقق من صحتها حتى تتخذ فيها الأحكام المناسبة.

وكما أن هؤلاء الأعوان يساعدون القاضي في عمله القضائي هم أيضاً يساعدون المتقاضين في الحصول على حقوقهم المادية والمعنوية بسهولة ويسر وبعد الإجراءات اللازمة، وعلينا أن لا ننسى أن هؤلاء المساعدين هم موظفون رسميون وليس متطوعين. ومن أهم هؤلاء المساعدين أو الأعوان هم الشاهد العدل والمفتي اللذان سيتناولهما هذا المبحث:

أ. الشاهد (العدل) أو العدالة:

العدالة: "وظيفة دينية تابعة للقضاء، وحقيقة هذه الوظيفة هي القيام بعد إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملاً عند الإشهاد وأداءً عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأموالهم وديونهم وسائر معاملاتهم وشرط هذه الوظيفة هو الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح"^(١).

إذن العدول هم الأشخاص الذين يقومون بدراسة واقع القضية والبيئة التي يقدمها المشتكي، وهي في الغالب مجموعة من البراهين المقنعة والتي يصل إليها الشاهد من خلال دراسته للوثائق ومن خلال ملاحظاته الشخصية، وتجربته العملية ومعرفته العلمية في ميادين الحياة المختلفة، هذا بالنسبة لعلاقته بالقاضي، أما بالنسبة لعلاقته بعامة الناس فهو الذي يتأكد من صحة بياناتهم وأدلتهم ويشهد عليها، ويسجل لهم العقود كما أنه هو الذي يدون القرارات المتخذة في حقهم"^(٢).

لقد جاءت أهمية الشهادة في القضاء الإسلامي، من خلال أن أساس الحكم في الإسلام هو البيئة "الشهادة" ولما كان من المستحيل أن يطلع القاضي على كل بيئة ويتأكد من صحتها

(١) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٣٥-٦٣٦.

(٢) انظر: م. غودفروا، السنن الإسلامية، تر: فيصل سامر وصالح الشماع، ط ٣، دار النشر للجامعيين، ص

في كل قضية تعرض عليه، كان هناك أشخاص يقومون بهذه المهمة، وهم الذين يختارهم قاضي الجماعة بشروط معينة^(١) كما سنرى بعد قليل.

ولأهمية الشهادة في القضاء الإسلامي، حدث بعض التطور فيها وخاصة في القرون الأخيرة من العصر الوسيط، ويرى الأستاذ برنشفيك أن هذا التطور جاء لسببين: الأول: بسبب القاعدة الإسلامية التي تؤكد على أن الشاهد ينبغي أن يكون خالياً من جميع العيوب الأخلاقية والدينية، وأما السبب الثاني: وهو التوجه العام الذي يميل إلى ترجيح البيئة المكتوبة على الشفاهية^(٢).

قد يتساءل القارئ من يعين هؤلاء الشهود مساعدي القضاة؟ في البداية أود أن أوضح نقطة مهمة وهي أن هؤلاء الشهود ليسوا في العاصمة فقط وإنما أيضاً في الأقاليم والمدن الأخرى^(٣).

أما قضية تقديم العدول فهو في الحقيقة من صلاحيات قاضي الجماعة، وكذلك العزل ولكن هذا الأمر لا يتم إلا بعد صدور الظهير السلطاني في ذلك^(٤). سواء كان في التعيين أو العزل.

إلا أن تقديم قاضي الجماعة للشهود لا يكون عشوائياً ولا اعتباطياً وإنما يكون من خلال دراسة أحوال الأشخاص ومعرفتها والتأكد منها من حيث العلم والورع والتقوى والصلاح والتشاور مع كبار الفقهاء^(٥).

وكذلك عزل الشاهد لا يكون مزاجياً فلا بد من مبرر لذلك فإما أن يقدم الشاهد إلى القضاء فيصبح قاضياً كما حدث مع ابن الغماز فقد كان عدلاً في بجاية ثم تقلد القضاء في عدة

(١) انظر: عبدالمعنى ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د.ط.، ١٩٧٨م، ص ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: برنشفيك، تاريخ أفريقيا، ج ٢، ص ١٣٧. م. غودفروا، النظم الإسلامية، ص ١٧٤.

(٣) كمال أبو السيد، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوي المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط.، ١٩٩٦م، ص ٩٧.

(٤) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٨٨. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٤٢-١٤٥، ص ١٩٠، ص ١٠٤.

(٥) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦١. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٢٤٨-٢٤٩.

بلدان إلى أن أصبح قاضياً للجماعة^(١)، وكذلك أبو الحسن علي بن حسن بن عبدالله الشريف ويعرف بالعواني تولى العدالة بالقيروان ثم القضاء^(٢). وأيضاً أبو الفضل قاسم بن محمد ويعرف بابن نعيمة كان عدلاً في القيروان ثم أصبح قاضياً ومفتياً بها^(٣) وبغيرها^(٤).

وقد يعزل الشاهد لتجاوزه حدود عمله ومهامه الموكولة إليه، فمثلاً عزل قاضي الجماعة عيسى الغبريني أربعة من العدول في سوسة دفعة واحدة لأنهم رفعوا شكوى مباشرة إلى السلطان أبي فارس (٧٩٦-٨٣٧ هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣ م) ضد القاضي دون الرجوع إليه أولاً^(٥)، ولكن هذا العزل كان بموافقة السلطان، لذا يجب على قاضي الجماعة أن لا يفتأ عن تصفح ومراقبة الشهود وعملهم كونه هو المسؤول عنهم^(٦). أما السلطان فلا يعزل عدلاً إلا بشهادة وموافقة قاضي الجماعة وعدوله.

فيذكر الأستاذ برنشفيك أنه رأى وثيقة في الجامع الأعظم بالقيروان، تفيد بأن السلطان عثمان (٨٣٩ - ٨٩٣ هـ / ١٤٣٥-١٤٨٧ م) قام بعزل أحد العدول في القيروان في سنة ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م وبشهادة القاضي وعدول المدينة^(٧)، وهذا مما يؤكد أن السلطان بقي محترماً شرعية السلطة القضائية واستقلالها.

وقد يعزل الشاهد عند مطالبة أهل الإقليم بعزله فيبعثون رسماً لقاضي الجماعة بالمطالبة بعزله ومبررات العزل وقاضي الجماعة كونه هو السلطة العليا في القضاء يرفع الرسم إلى السلطان^(٨)، مؤكداً على ضرورة عزله بعد أن يتأكد من مصداقية المبررات وصحتها، وأنها موجبة للعزل أو أنه يؤكد على استمرارية الشاهد العدل إذا لم تثبت المبررات.

(١) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٣.

(٢) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٣.

(٤) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١١، ص ١١٩، ص ٣٠٧. ملحق رقم (١)، (٤).

(٥) الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٢٦٩. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٩٠.

(٦) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٣٢.

(٧) برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ٢، ص ١٣٨.

(٨) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٥٨-١٥٩.

بقيت وظيفة الشاهد من الوظائف المحترمة والمعتبرة، والتي يتسابق الكثيرون إليها لأنها كانت تمثل مرحلة انتقالية للارتقاء إلى خطة أعلى في القضاء، فهناك الكثير من العدول تقلدوا القضاء كما ذكرنا سابقاً، بالإضافة إلى أنها كانت مربحة من الناحية المادية بسبب المبالغ التي كانوا يأخذونها مقابل الشهادة فهم يعتبرون أنهم غير مجبرين على الشهادة بلا أجر^(١).

لذا كان غالباً ما يتواجد العدول أو الشهود في دكاكين صغيرة وتسمى أو تعرف بالحنوت، حتى يتمكنوا من أخذ الأجور على الشهادة، في حين وجدنا من العدول من لا يقبل الأجر على الشهادة وإنما اكتفى بشرف اللقب، فمثلاً محمد بن أحمد اليزليتي قدم للعدالة بتونس ولم يجلس في الحنوت وبقي يشهد بدون أجر، فيقول ابن ناجي في معالم الإيمان: "فكان يشهد في موضعه لله عز وجل بلا أجره وقد صعد له رجلان في علوه للشهادة فسمعهما ومدا له الوثيقة ليشهد فيها فقال ما عندي محبرة ولا قلم"^(٢). وكذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم الحنظلي كان يشهد بين الناس بلا أجر^(٣)، وهناك الكثير من العدول ممن كان يشهد بلا أجره^(٤).

أما مقدار أجره الشاهد فلم توضحه المصادر التي اطلعنا عليها باستثناء ابن ناجي الذي أشار إلى ذلك دون أن يوضحه حيث يقول: "سمعت شيخنا البرزلي يقول: شاهد القيروان في زماننا إذا صح له أقل من عشرة دراهم في اليوم لم يأكل من دينه وإذا صح له أكثر من عشرة دراهم أكل من دينه ويتردد له النظر إذا صحت له عشرة دراهم، والذي أقول به من لا يتحفظ قد يأكل من دينه ولو لم يصح له في اليوم إلا درهم واحد ومن يتحفظ يسلم ولو صح له أكثر من عشرة دراهم في اليوم"^(٥)، وهذا يدل على أن مهنة الشاهد العدل لا يقبض أصحابها مرتبات من الدولة، وإنما هي مهنة حرة مرتبطة بالقضاء، يسترزق صاحبها من المبالغ التي يطلبها على الشهادة.

(١) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٣٥، ١٠٥، ١١١.

(٢) المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٤٨.

(٣) المصدر السابق، ج ٤، ص ١٤٢.

(٤) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٣٨، ١٠٥، ص ١٤٢. مقديش، نزهة الأقطار، ج ١، ص

(٥) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٥٦-١٥٧.

وعموماً فإن أجرة الشاهد ليست من الدولة وإنما من العامة الذين يقضون حوائجهم من شهادة أو توثيق عقود وغير ذلك، وهذه المعاملات ليس لها حد ثابت أو مقدار محدد في الأجرة، فيبقى نصيب كل شاهد حسب مكانته العلمية والاجتماعية، وحسب العرض والطلب على ما يبدو.

أما عدد الشهود فقد كان يعود حسب قناعة قاضي الجماعة، فمثلاً القاضي عبدالرحمن بن عبدالله الخزرجي الشاطبي (ت ٦٩١-١٢٩٢م)^(١) كان يرى عدم تعيين العدول إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك لأن تعددهم يعتبر فساداً لدرجة أنه رفض طلب السلطان المستنصر (٦٧٥-٦٧٨هـ / ١٢٧٦-١٢٧٩م) الذي أوصاه بتعيين أحد المترشحين فأجابه: "إن شئتم قدمتموه وأخروني"^(٢). فتوقف السلطان عن تقديمه وهذا ما يؤكد على استقلالية القضاء ورفض القاضي من تقديمه يعود لنظرته على الشاهد، فهو يرى أن جناية الشاهد في صحيفة من يقدمه ويعتبر شهود القاضي أولياء "لأنهم لا يأتون كبيرة ولا يصرون على صغيرة"^(٣). وهذا ما يؤكد على نزاهة القضاء ويوضح مدى تمسك القضاة بمبادئهم وقناعاتهم والتزامهم بمذهبهم المالكي.

وكذلك كان موقف ابن عبدالسلام قبل أن يقدم لقضاء الجماعة، فعندما ارتقى في خطة القضاء وولي قضاء الجماعة ألغى جميع التعيينات التي قررها قاضي الجماعة أبو علي بن قداح الذي كان على عكسه تماماً حيث عين عدداً هائلاً من العدول في مدة ولايته القصيرة. فقدم نحو الخمسين عدلاً دفعة واحدة وبكل مدينة من أربعة إلى خمسة أو نحو ذلك^(٤). وكان مبرره في ذلك هو من أجل إيجاد فرص عمل ومورد رزق لطلبة العلم الذين جاءوا إلى الحاضرة - تونس - لتلقي العلم من الشيوخ الكبار^(٥). فيصبرون على الغربة ومشقتها ويتحملون أعباءها المادية والمعنوية، وربما أيضاً هذا الذي أراده السلطان عثمان (٨٣٧-٨٩٣هـ / ١٤٣٤-١٤٨٨م) عندما عين سنة ٨٩٣ هـ / ١٤٨٨م سبعين من العدول وأغلبهم من الشباب^(٦).

(١) انظر: ملحق رقم (١).

(٢) الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١٦. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٧٦.

(٣) الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١٦. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٧٦.

(٤) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٥) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٦) انظر: برنشفيك، تاريخ إفريقيا، ج ٢، ص ١٣٧.

إن مهمة العدول أو الشهود لم تقتصر على الشهادة فقط، بل أحيانا كانوا يكلفون ببعض الأعمال الإدارية كضبط العقود والشهادة عليها^(١)، وذلك من خلال تفويض من القاضي أو السلطان، وأيضاً كانوا يكلفون أحيانا ببعض الأعمال الإدارية كديوان البحر، وهؤلاء كانوا يسمون بـ "شهود المخزون"^(٢) وهم يتمتعون بمكانة ووضعية أحسن من غيرهم إلا أن العامة غالباً ما كانوا ينتقدونهم بسبب خضوعهم لسلطة غير دينية حتى أن أحد الفقهاء أجاب على سؤال طرح عليه أن الصلاة وراء "شهود المخزون" صحيحة^(٣).

لذا كان بعض العامة من الدولة الحفصية يرفضون أو لا يقبلون شاهدة العدول على عقودهم ولا سيما عقود الزواج، فيذكر ابن ناجي أن حارة بالقيروان كانت تسمى بحارة المرابطين إذا تزوج واحد منهم أو زوج لا يقبل بشهادة العدول وإنما يشهد على العقود أصحاب الشيخ أبو الحسن علي بن عبدالله بن عياض العبيدلي، وذلك لما كانوا يسمعون من كلام عن العدول الرسميين. فشق ذلك على قاضي القيروان أبي الحسن الشريف الذي يعرف بالعواني وطلب من العبيدلي أن يمنع أصحابه عن الشهادة فرفض العبيدلي وفي نهاية الأمر وبعد مفاوضات طويلة اتفقوا على أن تكون الشهادة في العقود من الطرفين أصحاب الشيخ العبيدلي وعدول القاضي. فيكون العقد صحيحاً عند الشيخ بشهادة أصحابه وعند القاضي بشهادة عدوله^(٤). وهذا ما يؤكد لنا أن العقود لا تعتبر رسمية وليس لها أهمية في الدولة إلا بشهادة عدول القاضي.

ووجدنا من العدول من كان صاحب "العلامة السلطانية"^(٥)، فمثلاً الفقيه أبو عبدالله محمد بن قاسم بن عبدالرحمن بن الحجر، كان من عدول قسنطينة وصاحب العلامة للسلطان

(١) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٣٦. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٢٣٠.

(٢) شهود المخزون، قد يقصد بهم الشهود على البضائع التي تنزل بالميناء ولذلك يكون عملهم بديوان البحر.

(٣) انظر: الونشريسي، المعيار، ج ١، ص ١٤٢.

(٤) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٢١-١٢٢.

(٥) العلامة السلطانية هي: الأوامر الصادرة من الخليفة أو السلطان، يكتب عليها العلامة الكبرى "العلامة

السلطانية" الحمد لله والشكر لله، في أول الكتاب بعد البسملة وهناك العلامة الكبرى "العلامة السلطانية"

والعلامة الصغرى، وأول من ابتدع تقسيم العلامة إلى كبرى وصغرى شيخ الدولة أبو سعيد عثمان

المعروف بالعود الرطب حوالي سنة ٦٥٠هـ / ١٢٦١م في عهد المستنصر. ٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-

١٢٧٦م انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٢٥-٢٦. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،

دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٢.

أبو العباس أحمد بن أبي عبدالله محمد بن أبي يحيى (٧٧٠-٧٩٦هـ / ١٣٦٩-١٣٩٤م)، حتى وفاة السلطان^(١).

وأيضاً أبو علي الحسن بن موسى بن معمر كان من العدول في إفريقية وصاحب العلامة للسلطان المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧م)^(٢).

لقد كانت مهنة العدول إذن ضرورية للقضاء، عليها يعتمد القاضي في قبول العقود أو رفضها وفي اعتماد البينات والشهادات إن كانت مختومة من الشاهد العدل المعتمد رسمياً من قبل القاضي.

(١) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٠.

(٢) الغبريني، عنوان الدراية، ص ٣٠٧.

ب - المفتي والفقهاء:

المفتي: هو فقيه مشهود له بفقعه وعلمه الغزير واطلاعه الواسع، ومهمته هي الإجابة والفتوى على الأسئلة الموجهة إليه من الخاصة والعامة، وهذه الإجابة إما أن تكون شفويا أو خطيا^(١).

أما تعيين المفتي، فالمصادر المتوفرة لدينا لم تتحدث عن ذلك إذ أننا لم نجد نصا يوضح أو يفيد كيفية تعيين المفتي، لكنه يبدو أنه من صلاحيات السلطان خاصة مفتي الحاضرة "تونس" فهو من كبار رجال الدولة، حيث أنه غالبا ما يكون عضوا في مجلس الشورى^(٢). ومن الذين يجلسون مع السلطان في قضاء المظالم، ومن الذين يستشيرهم أحيانا السلطان في تعيين قاضي الجماعة، وهذا ما أكده صاحب كتاب معالم الإيمان حيث يقول: "شيخنا أبو الفضل البزلي لا ثاني له في سائر بلاد إفريقية ولذلك كان هو المفتي الأكبر بالحضرة العلية في بلد السلطان مدينة تونس وعليه المعول"^(٣).

ولو كان المفتي من تعيين قاضي الجماعة لوجدنا نصا يفيد ذلك، أو على الأقل وجدنا ظهيرا سلطانيا يوافق على التعيين، من هنا كان الأرجح عندنا أنه من صلاحيات السلطان، لذلك كان السلطان يستشير المفتي في تعيين قاضي الجماعة وليس العكس خاصة في أواخر الدولة الحفصية بالحاضرة تونس.

(١) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٥٢. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ٢٤٢.

(٢) مجلس الشورى: كان القضاء في المغرب والأندلس تتولاها هيتان: الفقهاء المشاورون والقضاة. فأما المشاورون فكانوا جماعة من كبار الفقهاء والعلماء يختارهم الأمراء أو السلاطين ليستشيرهم في أمر القضاء والأحكام. ولم يكونوا هيئة بمعنى الكلمة تتجمع معا في مجلس خاص كالوزراء، بل كانوا في مراتب الوزراء من حيث المكانة والجاه، وفي بعض العصور تميز بعض المشاورين حتى صار كالرئيس لهؤلاء المفتين، ويسمى برأس المشيخة أو برأس الفتيا، وقد كانت المشورة أو الفتيا أعلى المناصب التي يطمح إليها الفقيه وإن لم تكن منصبا حكوميا محدد الوظيفة والراتب والسلطان. وكان المشاورون يبدون رأيهم في القضاء، فلا يعين كبارهم إلا برأيهم. انظر: علي أحمد، الاصطلاحات التاريخية والحضارية، ص ١٥٢.

(٣) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٩.

وبالنسبة لعلاقة المفتي بالقاضي أو القضاء فإن القاضي في أحكامه كان كثيراً ما يعتمد على آراء فقهاء مشهورين ومعروفين بعلمهم، والمفتي هو أحد هؤلاء الفقهاء الذين كان يستشيرهم ويستفتيهم القاضي في بعض المسائل المعروضة عليه، ولكن المفتي في فتواه كالشاهد على شهادته^(١). بمعنى أن المفتي لا يلزم القاضي بفتواه، فللقاضي أخذها واعتمادها أو ردها وعدم اعتبارها هذا في الأصل، إلا أن الذي كان يحدث هو غير ذلك، يقول ابن ناجي: "إن القاضي قاضي الجماعة كان عندهم أرجح من الفتيا، وليس كذلك في زماننا. وذلك أن القاضي ولو كان من أدين خلق الله، لا بد أن يشتكي به بعض المحكوم عليهم، فلا بد من ناظر فوقه ينظر في أموره، وذلك المفتي فهو الذي يرتهن في قاضي الجماعة ولا يقدم قاضي الجماعة قاضياً في بلده من عمالته أو شاهداً أو حكيماً معتبراً إلا بعد مطالعته، فهو القاضي في الحقيقة، وقاضي الجماعة إنما هو كالنائب عنه، ولا يختل هذا النظام إلا إذا كان قاضي الجماعة قدر المفتي في العلم، ويكون السلطان قدّمه لنفسه، ومع هذا فلا بد من فقه له في الأمور المعضلات، وهذا من الأمور النادرة وإلا فالأصل أنه تحتّه وهو مظل عليه كالخباء لا يقطع أمراً دونه"^(٢).

وكذلك وجدنا بعض الفقهاء كانوا يقومون بالإشراف المباشر على جميع القضاة فيفتقدون أعمالهم ويقفون على سيرهم ومثال ذلك الفقيه المفتي أحمد بن محمد الهنتاتي أبو العباس الذي عين ناظراً على جميع قضاة الأقاليم وعدولها^(٣). وهذا أيضاً مما يؤكد على أن المفتي هو أعلى مكانة من القاضي، إلا أنه لا يحق له الاعتراض على حكم القاضي إلا إذا خالف نصاً أو إجماعاً، فقاضي سوسة أصدر حكماً في مسألة طلاق وكان حكمه مغايراً ويختلف عن رأي مفتي تونس أبي القاسم الغبريني الذي صرح بعدم صحة الحكم وطالب بإلغائه بحجة أن قضاة الأقاليم مجبرون على الرجوع إليه وحده دون غيره، ولكن ابن ناجي رفض ذلك الموقف رفضاً قاطعاً وأكد بإجماع أبرز العلماء المعاصرين له أن القاضي يحق له الاعتماد وأخذ فتوى أي مفتي ولو كان من أهل الريف^(٤). فموقف هؤلاء الفقهاء أو العلماء يؤكد على أن القاضي غير ملزم بفتوى المفتي. وكما أنه يفيد بأن القضاة كانوا يستفتون المفتين ويستتبرون بعملهم.

(١) الوشريسي، المعيار، ج ٢، ص ١٨٤.

(٢) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٢، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ٢٤٤.

(٤) انظر: برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١٤٣.

وقبل أن نختم هذا المبحث لا بد من ذكر الكاتب ضمن مساعدي القضاة، فهم الذين كانوا يكتبون الأفضية وأسماء المدعي والمدعى عليهم، ويقيدون البيانات ويسجلون الحكم الصادر عن القاضي في الأفضية كما يضبطون أسماء الشهود الذين حضروا الحكم، إلا أنني رغم تتبعي للنصوص التاريخية المتعلقة بالقضاء عند الحفصيين، لم أجد إشارة ولو عابرة للكاتب، وكان قاضي الجماعة والقضاة الآخرين كانوا هم الذين يتولون الأمر كله سماعاً للشكوى وكتابة للدعوى وتسجيلاً للبيانات وضبطاً للأحكام الصادرة عنهم، وهذا أمر غريب فعلاً، إذ من المعروف أن القضاة كان إلى جانبهم دوماً كتاب يتولون مهمة الكتابة حتى يفرغ القاضي للخصوم وللأحكام التي يصدرها. ثم إن الكتاب التابعين للقضاة كانوا موجودين في العهود السابقة لدولة الحفصيين كدولة الأغالبة بإفريقية^(١).

ولإزالة الغرابة والإبهام في غياب الكاتب عن مجلس القاضي الحفصي، بدا لي أن العدول كانوا هم الذين يقومون بجانب من دور الكتاب، فكانوا يوثقون البيانات ويقدمونها للقاضي وكانوا يشهدون المجلس ويوثقون الأحكام والعقود الصادرة عن القاضي.

(١) إبراهيم بحاز، القضاء، ص ١٩١-٢١٤.

الفصل الثاني

أمكنة وإجراءات القضاة وعلاقتهم ببعضهم

تمهيد:

تحدثنا في الفصل السابق عن القضاة ومساعدتهم من حيث تعيينهم ومهامهم ومدة التولية والعزل، بقي أن نتحدث عن أمكنة عملهم، فأين كان يقضي القضاة في العهد الحفصي؟ أين يجلس القاضي عند انعقاد مجلسه؟ ثم ما هي إجراءات القضاة التي يمارسونها ويتخذونها في عملهم القضائي؟ وما علاقة بعضهم ببعض؟

فلا بد أن تكون بينهم علاقات بحكم عملهم القضائي وأعمالهم الأخرى كالترريس في المدارس الحفصية والإشراف على المساجد والعمل فيها إمامة وخطابة، وهذه العلاقة غالباً ما تكون علاقة ود واحترام وصداقة، إلا أنه أحياناً قد تكون غير ذلك بسبب عدم تحديد مسؤوليات وصلاحيات كل قاض، وهي غالباً ما تكون بين قضاة الحاضرة وبالأخص بين قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة، أو بسبب الاختلاف في الفهم الفقهي للمسائل الشرعية وأحكامها، لذا ارتأينا أن تكون هذه المحاور موضوع بحثنا في هذا الفصل وإن كانت المصادر الحفصية قد غضت الطرف عن هذا الجانب ولم تتحدث عنه بوضوح إلا أننا سنحاول قدر الإمكان إيضاحه وبلورته.

المبحث الأول: أمكنة القضاة

يبدو أن الدولة الحفصية لم يكن لديها أبنية خاصة لخطة القضاء، وهذا ناتج عن الفقه المالكي الذي لم يهتم كثيراً بأبنية الخطط الدينية كالمساجد ودور القضاء من حيث البناء والتشييد والزخرفة، إذ أن المالكية يميلون إلى البساطة وعدم المبالغة والتعقيد في ذلك.

ولكن خطة القضاء أمرها يختلف تماماً عن باقي الخطط الدينية، فهي تحتاج إلى جو خاص كي يتمكن القاضي وأعوانه من ممارسة عملهم في جو مريح وهادئ حتى يتمكنوا من مشاورة بعضهم ودراسة القضايا المرفوعة إليهم. وكذلك حتى يتم توثيق وحفظ القضايا في

سجلات خاصة لا يعيثر بها أحد، وبالإضافة إلى ذلك من أجل إعطاء خطة القضاء هبة خاصة تليق بمكانتها.

والحقيقة أن هذا الجانب لم تقتصر فيه الدولة الحفصية وحدها، لأنها التزمت الفقه المالكي في خططها الدينية على مجتمعتها، وهو مجتمع مالكي كله، بل إن الدول العربية الإسلامية بشكل عام أيضاً قد قصرت في هذا الجانب، أو اتبعت سياسة التشف تماشياً مع صرامة القضاء وهيبتهم^(١).

ولابد من الإشارة إلى أن المالكية في الفترة السابقة في عهد الأغالبة (١٨٤-٢٩٦هـ/ ٨٠٠-٩٠٨م)، كانوا في صراع مع الحنفية وظل قائماً إلى نهاية الأغالبة، إذ جرى هؤلاء على تعيين قضاة في القيروان تارة من المالكية وأخرى من الحنفية، فكان إذا ولي القضاء حنفي بنى داراً للقضاء، وإذا عزل وولي غيره من المالكية هدم تلك الدار وعاد إلى عقد مجلس القضاء في المسجد^(٢).

فقد كانت فلسفة كل مذهب تختلف عن الآخر، إذ كان المالكية يرون أن القضاء يجب أن يكون في جلسة علنية عامة، في حين مال الحنفية إلى الجلسات الخاصة التي لا يحضرها إلا المعنيون^(٣).

من هنا فقد وجدنا في المصادر التي اطلعنا عليها أن جلّ قضاة الدولة الحفصية كانوا يمارسون عملهم القضائي في المسجد^(٤)، فقد كانوا يخصصون في المسجد مكاناً معيناً أو زاوية منه للتقاضي فيجلس فيه القاضي مع أعوانه^(٥) للفصل بين الخصوم في القضايا

(١) انظر: أحمد الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٥. الونشريسي، المعيار، ج ٣، ص ١٥٩. ج ١٠، ص ٢٣. كمال أبو السيد، جوائب من حضارة، ص ١٠٩.

(٢) انظر: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم (ت ٣٣٣هـ / ٩٤٤م)، طبقات علماء إفريقية وتونس، تح: علي الشابي ونعيم حسن الياقي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٦٨م، المقدمة، ص ١٦. وانظر: إبراهيم بحاز، القضاء، ص ٣٠٠.

(٣) إبراهيم بحاز، القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦هـ/ ٧١٥-٩٠٩م)، أطروحة دكتوراة دولة، جامعة قسنطينة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٤) أحمد الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٥. الونشريسي، المعيار، ج ٣، ص ١٥٩. ج ٣، ص ٢٣. كمال أبو السيد، جوائب من حضارة، ص ١٠٩.

(٥) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٩٠.

المرفوعة إليه، فالمسجد بقي المكان المفضل للتقاضي، حيث أن أكثر القضاة كانوا يقضون جلّ أوقاتهم فيه، وذلك لأن المساجد كانت تحت إشرافهم، وغالباً ما يكونوا أئمة وخطباء فيه بالإضافة إلى حلقات التعليم التي يقيمونها في زواياها، لذا كان إذا احتاج أحد القاضي وجده في المسجد. فالمسجد هو المكان العمومي الذي يعرفه جميع الناس وهو المقر المفضل لقضاة الدولة الحفصية.

ووجدنا بعضاً من القضاة كان يمارس عمله القضائي في بيته، فمثلاً كان قاضي الجماعة عيسى الغبريني يعقد جلسات حكمه في دار صغيرة محبسة كان يسكنها^(١).

بالإضافة إلى أن بعض القضاة كان يمارس عمله القضائي في دار مستقلة خاصة، فمثلاً في القيروان يقول ابن ناجي في معالم الإيمان : "وكان (القاضي) يسكن قرب الجامع الأعظم بالدار المعروفة للقضاة"^(٢). وهذا أيضاً ما أكدّه ابن أبي دينار فيقول: "كان القاضي الحنفي يحكم بين الناس عادة في داره أو في مكان يختص به"^(٣).

ومع أن نص ابن ناجي يوحي بأنه يتحدث عن مسكن القاضي إلا أن هذا المسكن هو للقضاة "معروفة للقضاة"، وهذا يعطينا مجالاً للتخمين بأن الحفصيين خصصوا داراً قرب الجامع الأعظم بتونس لقضاةهم يسكنون فيها وليس ببعيد أن يمارسوا فيها بعض أفضيتهم.

ولعل من المفيد أن نتساءل عن الوقت الذي يجلس فيه القضاة للحكم سواء في المسجد أو في دور سكنهم، والراجع أن ذلك يتم بعد شروق الشمس إلى زوالها ثم بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس في كل الأيام باستثناء ساعة من نهار يوم الخميس أو السبت التي كان يجلس فيها قاضي الجماعة وكبار الفقهاء والعلماء مع السلطان لقضاء المظالم حيث يقول ابن أبي دينار: "وذلك المجلس ساعة من نهار وباقي الأيام يتصرف القاضي في أحكامه"^(٤).

(١) الأبسي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٣. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ١، ص ٢٢١. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٣١٧.

(٢) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٢٥.

(٣) ابن أبي دينار، المؤنس، ص ٣١٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٣١٧.

المبحث الثاني: إجراءات القضاة

يقصد بإجراءات القضاة، تلك الخطوات العملية التي يقوم بها القاضي ويتتبعها عند النظر في القضايا المعروضة عليه، من أجل معرفة حقائقها وأبعادها، مع العلم بأن هذه الإجراءات غالباً ما تكون واحدة لأنها محددة شرعاً وعرفاً.

ومن أهم هذه الإجراءات الشهادات والأيمان، ويبدو أن هذين الإجراءين جاءا من القاعدة الإسلامية المعروفة والقول المأثور: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"^(١).

فالشهادات كانت في البداية شفاهية ثم أصبحت بعد ذلك كتابية، وقد كانت حكراً على العدول الذين سبق الحديث عنهم في الفصل الأول^(٢)، ولاحظنا أن الشهود كان لهم دور كبير في دراسة وإثبات حقائق القضايا المعروضة على القضاة.

أما الأيمان فيقصد بها حلف اليمين من قبل الشخص المدعى عليه بالحق، وغالباً ما يتم حلف اليمين في المسجد^(٣).

ويبدو أن حلف اليمين غالباً ما يكون في القضايا المالية، بين الدائن والمدين، حيث أن المدين عندما يطالبه القاضي بأداء الدين، فيدعي المدين أن الدائن يعلم بحاله بأنه في عسر مالي، وهنا يطلب القاضي من الدائن القسم واليمين بأن لا يعلم بحاله حتى ينقذ دينه^(٤).

وعلى العموم بقي اليمين من الإجراءات التي يلجأ إليها القضاة في أحكامهم وأعمالهم القضائية^(٥)، سواء في القضايا المالية التي جئنا بمثال عنها، أو غيرها من القضايا الأسرية والميراث والبيع والاقتصاد.

(١) انظر كتاب عمر بن الخطاب: إلى أبي موسى الأشعري في القضاء، ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٦٢٧-٦٣٠.

(٢) انظر: الفصل الأول، المبحث الثالث.

(٣) انظر: ابن عبدالرفيع، معين الأحكام، ج ٢، ص ٤١٤. الونشريسي، المعيار، ج ١١، ص ٢٣.

(٤) برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ١٣١.

(٥) ابن عبدالرفيع، معين الأحكام، ج ٢، ص ٤١٤. الونشريسي، المعيار، ج ١، ص ٢٣.

هناك إجراء آخر كان يلجأ القضاة إليه أيضاً وهو استشارة الخبراء وأخذ رأيهم في المسائل الغامضة أو المسائل التي تحتاج إلى خبرة ومعرفة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل العقارية أو الخلافات الزوجية، فمثلاً الشاهد التونسي محمد بن إبراهيم اللخمي المعروف بابن الرامي البناء^(١) وقد كان خبيراً في البناء وألف في ذلك كتاباً سماه "الإعلان في أحكام البنين" مبيناً فيه كيف تتم التحقيقات العقارية لإنارة سبيل الحاكم، وقد كان كثيراً ما يلجأ إليه القضاة للاستشارة في مثل هذه المسائل^(٢).

وكذلك الحال في الخلافات الزوجية، فإذا ادعى كل من الزوجين أن الآخر هو المتسبب في الضرر والخلاف، فإن القاضي يطلب من امرأة أمينة، الإقامة في بيت الزوجين لمعرفة أيهما المتسبب في ذلك الضرر والخلاف^(٣).

وأيضاً إذا رفض والد الزوجة دخول الزوج على بنته لأنه مصاب بمرض البرص مثلاً، فإن القاضي يرسل طبيبين من العدول للتحقق من صدق هذا الادعاء^(٤).

(١) محمد بن إبراهيم اللخمي عرف بابن الرامي، كان حياً سنة ٧١٨هـ / ١٣١٩م، وهو من أبناء تونس، نشأ بها ودرس في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، كان مهتماً بصناعة البناء فأتقنها ومهر فيها وأضاف إليها دراية تامة بأحكامها الشرعية، وآدابها المرعية، وقد عاصر جماعة من قضاة الدولة الحفصية حيث كان خبيراً ببناء لهم. وله كتاب في ذلك سماه "الإعلان في أحكام البنين"، وهو كتاب مهم في أحكام تنظيم المدن وضبط قواعد تعايش السكان فيها. وطبع كتابه بفاس على الحجر سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، ثم أعيد طبعه بعناية عبد الله الداودي في مجلة الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، وحققه عبدالرحمن بن صالح الأطرم في إطار إعداد رسالة نال فيها شهادة الماجستير من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م، وتوفي سنة ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م.

انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٩٨. محمد محفوظ، تراجم، ج ٢، ص ٣٣٦-٣٣٧. حسن حسني عبدالوهاب، أنباء العمر، مجلد ٢، ص ٧٢٥-٧٢٦.

(٢) ابن عبدالرفيع، معين الأحكام، ج ١، ص ٧٣. محمد الوادي اثني، برنامج، ص ١٦.

(٣) الونشريسي، المعيار، ج ٣، ص ١٣١.

(٤) الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٢٦.

كما أنه كانت هناك فئة من القابلات يلجأ القاضي إليهن لمعرفة حمل المرأة من عدمه للنظر في بعض القضايا أو المشاكل الأخلاقية والأسرية^(١).

بالإضافة إلى أن قاضي الأنكحة يطلب من ولي الفتاة المراد عقد النكاح عليها أن يثب أنها بكرًا كأن يأتي بشهود مثلاً، وإلا فلا يصح عقد النكاح^(٢).

وهناك إجراءات أخرى يقوم بها القاضي في محكمته مع الشخص المدعى عليه، فالقاضي ابن عبدالسلام، عندما كان قاضياً لتوزر رفعت إليه قضية امرأة مسحورة تتكشف عورتها دون أن تشعر بذلك، وقيل إن رجلاً قد سحرها. فسأل القاضي الرجل المتهم الذي أوتي به إلى مجلسه: هل تعرف الكتابة؟ فأنكر الرجل: ثم أعرض عنه القاضي ساعة واستغفله ثم عرض عليه بالكتابة فظهر منه ما يدل على أنه يكتب فخوِّفه القاضي إن لم يقر بالحق فاعترف الرجل أنه سحر المرأة^(٣).

عموماً، فقد كان للقضاة إجراءات وأساليب كثيرة ومتعددة في المحكمة لمعرفة حقائق القضايا.

وهناك إجراء أخير، كان كثيراً ما يلجأ القضاة إليه، وهو استشارة الآخرين وأخذ رأيهم من أصحاب المعرفة والعلم، فمثلاً شاور القاضي الغبريني السلطان عبدالعزيز بن أبي العباس في رجل زنديق^(٤)، إلا أنه غالباً ما تكون الاستشارة للمفتي الذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول^(٥). فيقول الونشريسي: "ينبغي لهذا الحاكم أن لا يستبد برأيه في أحكامه ويتبع سنن من مضى من حكام العدل.." ^(٦). فهذا القاضي أبو محمد عبدالمنعم بن محمد بن يوسف

(١) الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١١. الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٢٧. الونشريسي، المعيار، ج ١٠، ص ٥٨.

(٢) الونشريسي، المعيار، ج ٣، ص ١١١.

(٣) الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٢٦.

(٤) انظر : الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١١. الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٢٧. الونشريسي، المعيار ، ج ١٠، ص ٥٨.

(٥) انظر الفصل الأول: المبحث الثالث، عن المفتي.

(٦) الونشريسي، المعيار، ج ١٠، ص ٥٨.

ابن عتيق الغساني، كان كثيراً ما يشاور أهل العلم والفضل ويقف عند قولهم ويعمل برأيهم على حد تعبير الغبريني^(١).

وقبل أن أختتم الحديث عن إجراءات القضاة، أود الإشارة إلى قضية مهمة والتي أشار إليها الأستاذ برنشفيك^(٢) وهي اعتماد القضاة في الدولة الحفصية على الفراسة في معرفة حقائق القضايا وأسرار النفوس وإعادة الحقوق والفصل في القضايا.

وفي الحقيقة أننا لم نجد قاضياً قد اعتمد على الفراسة في حكمه وفصله في القضايا المرفوعة إليه فالمصادر التي اطلعنا عليها - على كثرتها - لم تذكر شيئاً من ذلك لأنه يتعارض مع المبادئ الإسلامية في القضاء، إذ أن القاضي في أحكامه لابد أن يعتمد على بينات وأدلة واضحة، فلا يقضي القاضي إلا بوجود شاهد واحد على الأقل ويمين^(٣).

والحكم يكون حسب الظاهر وليس الباطن فيقضي بما سمعه في مجلس حكمه، لا بما سمعه قبل الجلسة ولا بعد الجلسة، وبعد أن يستوفي الموجبات كلها من الأعداء وغيرها^(٤). فهذا ينفي كل من يدعي أو يرى أن القضاة الحفصيين كانوا يعتمدون على الفراسة في أحكامهم، إلا أن يكون القصد بالفراصة، الذكاء والخبرة والفتنة وهذه كلها مما يطلب في القضاة، وقد سبقت الإشارة إليها.

(١) انظر الغبريني، عنوان الدراية، ص ١١١.

(٢) انظر: برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ٢، ص ١٢٩.

(٣) انظر: الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٥-٦.

(٤) الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٧. الوشرسي، المعيار، ج ٢، ص ٢٨٦.

المبحث الثالث: أجور القضاة

يجد الباحث في تاريخ المغرب الإسلامي، أن جميع المصادر على اختلاف أنواعها تؤكد أن أجره القاضي على الدولة ولا حرج في ذلك^(١) إذ أن الخلفاء الراشدين قد سنوا ذلك من قبل، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه صرف لشريح القاضي رزقا^(٢) من خزينة الدولة - بيت مال المسلمين - وكذلك فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واستمر الحال على ذلك عبر العصور الإسلامية الأولى.

ولكن بعد اختلاط الأموال في خزينة الدولة من حلها وحرامها، حرّم بعض الفقهاء على أنفسهم أخذ أجورهم من الدولة فاشتراط بعضهم أن تكون أجرته من مال الفيء^(٣)، وذلك لأنه ليس فيه شبهة.

ومع ذلك بقي أغلب القضاة يتقاضون أجورهم من بيت مال المسلمين^(٤) والمتتبع لسير القضاة في المغرب الإسلامي يجد أن ليس كلهم من أخذ أجرا على عمله، إذ أن فريقا قبل الأجرة على عمله وآخر رفض الأجرة إطلاقا، بل بعضهم جعل رفضه شرطا من شروط قبول منصب القضاء. فسحنون بن سعيد لم يأخذ الأجرة على القضاء في عهد الأغالبة، وهو يعتبر من أوائل قضاة المغرب الإسلامي الذين رفضوا تقاضي الأجرة مقابل عملهم في القضاء^(٥).

(١) انظر: إبراهيم بحاز، القضاء، ص ٢٥٠.

(٢) وكيع محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦هـ / ٩١٨م)، أخبار القضاة، نشر عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، و(د.ن)، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) أبو الحسن علي بن موسى ابن سعيد المغربي (ت ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م)، المغرب في حلى المغرب، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٤م، ص ١٤٥.

(٤) انظر: علي أحمد، القضاء في المغرب، ص ٥٨، حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٢م، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٥) انظر: المالكي، رياض النفوس، ج ١، ص ص ٤٠٠-٤٠١، ج ٢، ص ص ١٢٠-١٢١، النباهي، تاريخ قضاة، ص ص ٣٠-٣٢، زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (تاريخ دول الأغالبة والرستميين وبني مدرار والأدارسة حتى قيام الفاطميين)، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٩٢. وانظر إبراهيم بحاز: القضاء، ص ٢٥٠ وما بعدها.

أما بالنسبة لقضاة الحفصيين، فنجد أن المؤرخ ابن خلدون في مقدمته التي كان ينظر فيها لكثير من مؤسسات الدولة في الإسلام ومنها القضاء، يقول: "إن القائمين بأمور الدين من القضاة والفتيا وغير ذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب"^(١) ويبرر ذلك بأن الكسب مرتبط بقيمة الأعمال والحاجة إليها وأهميتها في المجتمع أو الدولة، والتي تتفاوت من عمل لآخر. فيقول: "ومثل هذه الصنائع الدينية لا تضطر إليها عامة الخلق وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات فليس على وجه الاضطرار والعموم وإنما يهتم بهم وبإقامة مراسمهم صاحب الدولة فيقسم لهم حظا من الرزق على نسبة الحاجة إليهم، لا يساويهم بأهل الشوكة ولا بأهل الصنائع الضرورية من حيث الدين والمراسم الشرعية، ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران"^(٢).

إن ابن خلدون، هنا يتحدث عن قضاة الأقاليم وصغار القضاة الذين، ولا شك، رغم أهمية دورهم في المجتمع من حيث الفصل في الخصومات، إلا أن وظيفتهم لا تعتبر من الوظائف العليا، وبالتالي لا يتقاضى هذا النوع من القضاة إلا راتبا صغيرا يحدده السلطان أو من ينوب عنه كالوزير أو قاضي الجماعة، وبطبيعة الحال لا يرقى راتب هؤلاء القضاة إلى راتب قاضي الجماعة.

فابن خلدون في نصه المقتبس، يتحدث تنظيرا وليس واقعا، فالقضاء منصب مهم في الدولة وقاضي الجماعة من كبار موظفيها. وابن خلدون في نصه أيضا لم يحدد راتبا واكتفى بالقول بأن القضاة إطلاقا لا يتقاضون راتبا معتبرا، ومثله جل المصادر إذ لم توضح ولم تبين لنا ذلك لا بصريح العبارة ولا بالإشارة. إلا أن ما نستطيع أن نؤكد أنه هو أن راتب قاضي الجماعة ليس كراتب القضاة الآخرين. فالأول يتقاضى راتبا أعلى لأنه يعتبر من علية القوم كما أسلفنا القول عند حديثنا عن قاضي الجماعة في الدولة الحفصية^(٣). وقد أشار محمد العامري أن عليه الموظفين في الدولة كانوا يتقاضون أربعين دينارا في كل تفرقة. والتفرقة هذه تقع أربع مرات في السنة. ففي عيد الفطر تفرقة وفي عيد الأضحى تفرقة وفي ربيع الأول تفرقة وفي رجب تفرقة^(٤). ومن هنا يمكن أن نقول إن قاضي الجماعة يتقاضى مائة وستين دينارا في السنة.

(١) ابن خلدون، المقدمة، مج ٢، ص ٩٢٥.

(٢) المصدر نفسه، مج ٢، ص ٩٢٥-٩٢٦.

(٣) انظر المبحث الأول من الفصل الأول.

(٤) محمد العامري، تاريخ المغرب، ص ١٦٨.

أما بالنسبة لموقف القضاة الحفصيين من قبول الأجرة على عملهم في القضاء، فيبدو أن جلهم قد أخذوا الأجر على عملهم. ويتضح ذلك من خلال ذكر أحد المصادر أن قاضي الجماعة أحمد بن الغماز قبل منصب القضاء على شروط ومن هذه الشروط أن تكون أجرته وأجرة أعوانه من الأعشار الرومية^(١) أي عشر التجارة، وهذا مما يفيد بأن القضاة وأعوانهم كانوا يأخذون أجورهم من خزينة الدولة. وأما اعتراض أو شرط ابن الغماز يؤكد لنا بوضوح أن قضاة الدولة الحفصية كانوا يلتزمون بأحكام الفقه المالكي.

وهناك بعض من القضاة رفض قبول الأجرة على عملهم، بسبب فساد حكامهم فيذكر ابن ناجي أن أبا عبدالله محمد بن عبدالرحمن والذي عرف بالقلال كان قاضيا في مدينة تبرسق، ولم يأخذ مرتبا على عمله إطلاقا حيث يقول: "تولى أبو عبدالله محمد القلال قضاء تبرسق وما أخذ منها مرتبا وذلك أنه وجد خواصها الموحدين في رأسهم فساد فيعارضونه في تنفيذ الأحكام الشرعية"^(٢) ثم تولى القضاء بعده أبو سعيد خلف الله بن إسماعيل الحكيمي وهو أيضا لم يأخذ مرتبا على عمله في القضاء^(٣).

إن جل قضاة الحفصيين، كانوا يقبلون الأجرة فالنماذج القليلة التي ذكرت عن القضاة الذين امتنعوا عن قبول الأجرة يدل على أن الأغلبية قبلت الراتب الذي يأتيها مقابل عملها في القضاء، ثم إن البعض من أولئك الرافضين للأجرة، إنما رفضوه بسبب فساد الحكام في زمانهم وبالتالي فساد الأموال واختلاط حلالها بحرامها.

في حين نجد أن القاضي أبا محمد عبدالله بن حجاج بن يوسف كان يتصدق بمرتبه وينفقه في البر والإحسان^(٤). فهؤلاء يمكن أن نقول اقتدوا بإمامهم سعيد قاضي الأغلبية وإمام المذهب المالكي وناشره ببلاد المغرب الإسلامي.

خلاصة القول إن قضاة أفريقية عموما، كانوا متأثرين بفقه المذهب المالكي^(٥)، وكانوا يعيشون حياة البساطة والزهد حيث التخشن في الملابس والمأكل والمركوب.

(١) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨.

(٤) الغبريني، عنوان الدراية، ص ٢٤٥.

(5) Emile Tyan: op.cit. P. 172-174.

انظر:

المبحث الرابع: علاقة القضاة ببعضهم البعض

يبدو من خلال بعض المصادر الحفصية أن القضاة كانت علاقتهم ببعضهم البعض إيجابية في أغلب الأحيان، حيث ساد بينهم المحبة والتعاون، وربما يعود ذلك إلى اعتمادهم مذهباً فقهياً واحداً وهو المذهب المالكي، مما أدى إلى قلة الاختلافات الفقهية في القضايا المرفوعة إليهم، كذلك بسبب وضوح مهام كل واحد منهم على الغالب.

إلا أنه كان أحياناً يحدث بعض الاختلافات الفقهية بين قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة، وربما يعود ذلك إلى عدم تحديد مهام كل واحد منهما، حيث أن قاضي الجماعة كان يتدخل أحياناً في القضايا المرفوعة إلى قاضي الأنكحة، وذلك لأن العرف السائد آنذاك كان يعتبر قاضي الأنكحة نائباً عن قاضي الجماعة^(١). وبالتالي لهذا الأخير الحق في التدخل في أقضية قاضي الأنكحة.

وهذا التداخل في الصلاحيات أدى إلى حدوث بعض الاختلافات الشديدة، وربما أيضاً حول استحقاق منصب خطة القضاء، حيث يذكر الزركشي أنه قد اختلف قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع مع قاضي الأنكحة أبي علي عمر بن محمد بن إبراهيم في شهادة المسلمين في عقد النكاح بين الذميين، حيث أجازها قاضي الأنكحة وأمر العدول بالشهادة، وألف كتاباً في ذلك أباح فيه الحكم بينهم والشهادة عليهم وفي أنكحتهم وسماه "إدراك الصواب في أنكحة أهل الكتاب" في حين منع قاضي الجماعة ذلك ولم يجزه^(٢).

كما حدثت بعض الاختلافات بين قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع وقاضي الأنكحة ابن عبدالسلام، إذ لم يوافق ابن عبدالرفيع في بعض المسائل وأراد أن يستقل بها بنفسه فأبى ذلك عليه قاضي الجماعة، وأثبت رسماً أن الأمر جرى بتونس من قبل الأمراء أن قاضي الأنكحة تحت نظر قاضي الجماعة وأنه لا يستقل بنفسه^(٣). وهذا ما يؤكد على تداخل الصلاحيات، واقتضت الضرورة أن يُكتب فيها مرسومٌ يبين بجلاء أن الحكم النهائي لقاضي الجماعة وأن قاضي الأنكحة تابع له.

(١) انظر: الأبي، معالم الإيمان، ج ٥، ص ١٧١.

(٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٩.

(٣) الأبي، معالم الإيمان، ج ٥، ص ١٧١.

بالإضافة إلى هذا فإنه قد يحدث أحيانا بين قاضي الجماعة وقاضي الأقاليم بعض الاختلافات، كما حدث بين قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع وقاضي مدينة قفصة محمد بن عبدالله بن راشد القفصي، ووصل النزاع بينهم إلى أن ابن عبدالرفيع قاضي الجماعة، منع محمد بن عبدالله قاضي قفصة من الجلوس في المسجد للوعظ، وقال له: "إن دخلته كسرت رجلك"^(١).

ويبدو من خلال المصادر أن القاضي ابن عبدالرفيع، هو أكثر قضاة الجماعة الذين كانوا في خلاف ونزاع مع أقرانهم من القضاة الآخرين، وربما يعود ذلك إلى النزعة الإقليمية والعصبية التي كانت متأصلة في نفسه، فهو الذي عزل إمام جامع الزيتونة، لأنه ليس من أهل البلد "تونس" وهذا قول غريب وتصرف عجيب من مثل ابن عبدالرفيع الفقيه الكبير. ولكن الكمال لله عز وجل وحده.

وربما يكون من أسباب هذا الخلاف، هو تعصب ابن عبدالرفيع لرايه وقناعاته الفقهية، وعدم الثقة بأراء الآخرين، وهذا أيضا لا يليق بفقيه كبير فالأصل في الفقيه المرونة والليونة واستيعاب آراء غيره من الفقهاء والعلماء.

وكذلك حدث نزاع بين قاضي الجماعة ابن عبدالسلام والقاضي محمد بن هارون الكناي التونسي^(٢).

إن هذه الخلافات بين القضاة: قضاة الجماعة وقضاة الأنكحة أو الأقاليم، لم تكن من الكثرة التي يمكن أن نتصور أنها شوهت صفاء القضاء المالكي، فلقد ذكرت في بداية هذا المبحث أن المذهب المالكي بفقهه، كان المصدر الوحيد للقضاة الحفصيين، وهذا ما قلص كثيرا من النزاعات بين القضاة، وأدى بالعكس من ذلك إلى تعاون القضاة فيما بينهم وربط علاقات ود واحترام بين بعضهم البعض.

(١) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٣. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) انظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين، ج ٥، ص ص ٩٦-٩٧.

الفصل الثالث

صور القضاة في الحياة السياسية والثقافية

تمهيد:

لقد أدى القضاة أدواراً معتبرة في دولهم، منفصلاً عن مهمتهم الأساسية المتمثلة في فض النزاعات وحسم الخلاف بين المتخاصمين، إذا ما ترفعوا إليهم إذ نجدهم يقومون بمهام سياسية وثقافية متعددة، تارة يكلفون بها وطوراً هي من صميم عملهم إذ لا يكون القاضي قاضياً إلا إذا كان عالماً بالحلال والحرام فقيهاً بالأحكام، فهذا العلم من جهة يضاف إليه فالقاضي وهيبته وشخصيته كلها عوامل أدت ليكلف القاضي ببعض الأعمال والمهام السياسية، وهذا ما وجدنا له نماذج في القضاء عند الحفصيين نوردها في المبحثين التاليين.

ولعل سائلاً يسأل لماذا اقتصر على هذين الجانبين دون سواهما؟ فالجواب بكل بساطة لأن الجوانب الأخرى: الاجتماعية والاقتصادية هي من صميم مهام القاضي من خلال فضه للمنازعات الأسرية الاجتماعية (الأحوال الشخصية) أو تلك المتعلقة بالمعاملات كالتجارة والزراعة وغير ذلك من الشؤون الاقتصادية فكلها لم تصلنا وثائق أحكام القضاة فيها لنطلع على حيثيات القضايا الاجتماعية والاقتصادية وملابساتها، وهي في الحقيقة مهمة جداً، ولعل الأيام ستطلعنا على جوانب منها، تعطي وضوحاً أكبر لهذه الجوانب من القضاء الحفصي.

المبحث الأول: دور القضاة في الحياة السياسية:

أ - استقلالية القضاء:

لقد كانت خطة القضاء في العهد الحفصي مستقلة ومنفصلة عن السلطات الأخرى. مع أنها هي في الأصل تابعة للسلطان، إذ أن كل قاض شرعي معين من قبله أو باسمه. فلا يحق للقاضي ممارسة عمله القضائي إلا بعد الظهير والتفويض السلطاني، وهو قابل للإلغاء في أي وقت شاء السلطان، كما بينا ذلك في الفصل الأول^(١). فالسلطان كانت له سلطة في ميدان وخطة القضاء^(٢) كغيرها من الخطط والوظائف الأخرى.

ولكن مع كل ذلك، فقد كان العهد الحفصي من أكثر العهود احتراماً واعتباراً لخطة القضاء، حيث كان للقضاة الحرية في عملهم ضمن حدود الأحكام الشرعية، فلا يخضعون لأي سلطة في عملهم لدرجة أن الأسرة الحاكمة كانت تخضع لأحكامهم. ومثال ذلك، الأمير أبو ضربه محمد بن أبي زكريا، عندما كان ولياً لعهد السلطان أبي يحيى زكريا بن أحمد اللحياني (٧١١-٧١٧هـ/١٣١١-١٣١٧م)، قتل نفساً بغير حق متعمداً، واعترف بالقتل فحكم عليه قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع بالقصاص وهو القتل، لأنه أقر واعترف بذلك وثبتت إدانته، فلما عفى أولياء القتل عنه بقي حق الله عز وجل، فضربه القاضي مائة سوط وأمر بسجنه سنة فسجن، وذلك وفقاً للمذهب المالكي الذي كان المرجع الأوحى للقضاة الحفصيين، وبقي الأمير أبو ضربه في السجن حتى توفي والده السلطان أبو يحيى زكريا. فأخرجه أهل الحل والعقد وبايعوه بالخلافة سنة ٧١٧ هـ / ١٣١٧م^(٣). ومثل هذا ما حدث مع القاضي ابن عبدالسلام، عندما حاول قائد الجيش أبو بكر، أمير تونس المعروف بابن الحكيم، التدخل في القضايا المعروضة على القاضي ابن عبدالسلام في عهد السلطان أبي بكر بن أبي زكريا (٨١٧-٨٤٧هـ / ١٣١٨-١٣٤٦م)، فأضرب القاضي عن العمل وامتنع عن الحكم، فعلم بذلك

(١) انظر: الفصل الأول، ص ص

(٢) انظر: برنشفيك، تاريخ أفريقية، ج ٢، ص ٣٤.

(٣) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٢. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ١٤٧. ابن أبي

الضياف، إتحاف الزمان، ج ١، ص ١٧٠. ابن الخوجة، معالم التوحيد، ص ٤٧. أحمد بن عامر، الحياة

الثقافية، ص ٣٤.

السلطان أبو يحيى فاعتذر للقاضي وطلب منه أن يطبق الحق على السلطان فما دونه قائلاً له: "نطالبك بين يدي الله إن توجه لأحد على [كذا] ولدى حقاً وتركته"^(١).

وأيضاً عندما حكم القاضي الورفلي بحبس نائب القايد ابن أبي الربيع، وقام القائد وخدامه بالاعتداء على القاضي، سمع السلطان بذلك فأرسل رسوله إلى القائد فقيده ورفعاه إلى تونس وعندما وصل إليها قتله بالرماح^(٢).

كما أن القاضي كان غالباً ما يبعث كتاباً عن سيرة القايد وعمله إلى السلطان^(٣). وكذلك فإن السلطان في غالب الأحيان لا يعين أو يعزل قاض أو شاهد عدل إلا بعد مشاورة مجلسه أهل الشورى وعلى رأسهم قاضي الجماعة. ويكون للعزل سببٌ ومبررٌ واضح^(٤). وحتى قاضي الجماعة فإنه غالباً، لا يعزل تعسفاً فلا بد من مبرر، وإذا أراد السلطان أن يقلده منصباً آخر فيستشير به بين أن يبقى على خطته أو يتقلد خطة أخرى، تماماً كما حدث مع قاضي الجماعة أحمد القلشاني الذي سبق الحديث عنه، عندما استشاره السلطان وخيره بين خطة قضاء الجماعة أو الفتيا فاختار القاضي بعد الاستشارة لله والتفكير خطة الفتيا^(٥).

وأيضاً فإن السلطان في قضاء المظالم كان غالباً لا يصدر الأحكام إلا بعد أن يستشير ويستتير بأراء الفقهاء والقضاة، قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة، فمثلاً عندما عثر على يهودي يسرق صغار المسلمين، ورفعت القضية إلى السلطان أبي يحيى زكريا بن أحمد (٧١١-٧١٧هـ / ١٣١١-١٣١٨م) صاحب قضاء المظالم، فإنه استشار قاضي الجماعة ابن قداح وقاضي الأنكحة ابن عبد السلام^(٦).

فمثل هذه الأحداث وغيرها، تؤكد لنا أن خطة القضاء الحفصي بقيت مستقلة ومحترمة ومصونة، تمارس عملها بحرية ونزاهة. إلا أنه بالمقابل نجد أننا لا نتحدث عن دولة أو عهد ملائكة، إنما حديثنا عن بشر يصيبون ويخطئون، بمعنى أن العهد الحفصي لم يكن حاله كله

(١) انظر: ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٦٥-١٦٦. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٦٦.

محمد العامري، تاريخ المغرب، ص ٢٦.

(٢) انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٤، ص ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) انظر الفصل الأول، المبحث الأول، وكذلك المبحث الثالث.

(٥) انظر: الفصل الأول، المبحث الأول.

(٦) انظر: محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٥٨٠-٥٨١.

هكذا. إذ أن بعض السلاطين كان يتدخل في عمل القضاة، وأحياناً يسيئون التصرف معهم. وإن كانت حالات نادرة، مثلما فعل السلطان أبو ضربة محمد بن أبي زكريا (٧١٧ - ٧١٨هـ / ١٣١٧-١٣١٨م) سالف الذكر، عندما استلم السلطة وترجع على كرسي العرش، انتقم من قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع الذي حكم عليه في قضية القتل العمد والتي سبق الحديث عنها. حيث عزله عن القضاء ثم سجنه بالمهدية^(١) في ماجل مدة عامين ونيف، وكان ذلك ظلماً وجوراً^(٢).

وكذلك الأمر في فترة ضعف بعض السلاطين، كانت تحدث بعض التجاوزات من أعوان ومساعدى السلطان، فمثلاً كان في أول دولة السلطان أبي البقاء خالد بن إبراهيم (٧٠٩ - ٧١١هـ / ١٣٠٩ - ١٣١١م) أن قام مولاه منصور عتيقة وحاجبه ابن المالقي، بالبقاء القبض على قاضي الجماعة محمد بن خلف الله النفطي وألقياه في السجن ثم قتلاه في محبسه خنقاً^(٣). وذلك لما كانا يحملان عليه من حقد في عهد السلطان السابق. وأيضاً ما فعله القائد نبيل قائد قسنطينة، مع القاضي ابن القنفذ حيث أن القائد نبيلاً عزل ابن القنفذ عن القضاء بحجة أن القاضي حكم بجواز الثورة. إلا أن ابن القنفذ أشار إلى أن سبب عزله، لأنه رفع يد شاهد لا يسع التغاضي عنه فانتصر بالقائد نبيل فعزله^(٤). وعلى العموم فإن القضاء الحفصي بقي مستقلاً يمارس عمله بكل حرية ومثل هذه التجاوزات كانت حالات نادرة وشاذة، لا يحكم من خلالها على عهد كامل.

(١) مدينة في إفريقية وهي منسوبة إلى المهدي أول خلفاء الفاطميين بالمغرب واسمه الكامل وهو أحمد بن إسماعيل الثاني بن محمد بن إسماعيل الأكبر، الذي اختطها في سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م وهي تقع على ساحل بحر الروم وعليها سور عال محكم. وبقيت مملكة لهم إلى أن ولي الأمر إسماعيل بن أبي القاسم سنة ٣٤٤ هـ / ٩٥٥ م. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٢٩-٢٣٢.

(٢) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٢. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ١٤٧. ابن أبي الضياف، إتحاف الزمان، ج ١، ص ١٧١. ابن الحوجة، معالم التوحيد، ص ٤٧، أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص ٣٤.

(٣) انظر: ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٤٨٤. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٠٤. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٧٨.

(٤) انظر: ابن القنفذ، الفارسية، ص ٩٥.

ب - القضاة والحياة السياسية:

لقد شارك القضاة كغيرهم من موظفي الدولة وكبار رجالها في الحياة السياسية، وإن كانت مشاركتهم مقارنة مع غيرهم من الموظفين قليلة. علما بأن هذه المشاركة غالباً ما تكون تكليفاً من السلطان لهم. مثلما فعل السلطان المستنصر الحفصي (٦٤٧ - ٦٧٥ هـ / ١٢٤٩ - ١٢٧٧ م) حيث أناط بقاضي الجماعة ابن الغماز أعمالاً سلطانية، فكان ينظر له في كثير من الأمور السياسية^(١) على حد تعبير ابن القنفذ، كما قدمه على العلامة الكبرى. وأيضاً فقد أرسل السلطان نفسه قاضي الجماعة ابن زيتون في رسالة له إلى بعض ملوك المغرب مرتين، وقد شكرت رسالته وحمدت همته وسياسته على حد تعبير الغبريني^(٢). بالإضافة إلى أنه وقع صلحاً بينه وبين الصليبيين الإسبان، بعد معركة حدثت فيها خسائر كبيرة، وكان الصلح بدفع غرامة مبلغها جسيم^(٣). ومثل ابن الغماز كان القاضي أبو العباس الغبريني الذي بعثه السلطان سفيراً^(٤) إلى بني مرين.

فمثل هؤلاء القضاة، لم يكن السلطان يكلفهم بمثل هذه الأعمال والمهام إلا لتقته بهم ومعرفته بقدرتهم على إمكانية نجاحهم في أداء عملهم وتنفيذ مهمتهم. فالناظر إلى سير القضاة يجد أنهم فعلاً كانوا مخلصين في أعمالهم القضائية والأعمال الأخرى التي كانوا يكلفون بها. ومن المشاركات في الحياة السياسية للقضاة، نجد السلطان أبا يحيى بن بكر (٧١٨ - ٧٤٧ هـ / ١٣١٨ - ١٣٤٦ م) كان قد عهد لولده أحمد بالحكم من بعده، وشهد على ذلك قاضي الجماعة أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام الهواري وقاضي الأنكحة أبو محمد الأجمي، وعندما توفي السلطان أبو يحيى عام ٧٤٧ هـ / ١٣٤٦ م حدثت خيانة في القصر فجاء إليهما حاجب السلطان المتوفى، يطلب منهما أي من قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة البيعة لعمر ابن السلطان أبي يحيى، فرفضوا البيعة وقالوا: "كيف نباعه ونحن شهدنا في بيعة أخيه أحمد

(١) انظر: ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٥١. الزركشي، الفارسية، ص ٤٤.

(٢) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٩٧. برنشفيك، تاريخ إفريقية، ج ٢، ص ٣٠٤.

(٣) انظر: محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ٢، ص ١٤٥.

(٤) انظر: ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٤٠٥.

والتزمناها؟^(١). فهذا الموقف يؤكد على إخلاص القضاة في البيعة وعدم الخيانة. وكذلك القاضي أبو زيد عبدالرحمن التوزري، أخبر السلطان المستنصر بالله الحفصي (٦٤٧-٦٧٥هـ/ ١٢٤٩-١٢٧٧م) بثورة ابن عمه أبي عبدالله محمد اللحياني في سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م ونصحه بما يجب عليه أن يفعل^(٢).

وعندما دخل الدعي أحمد بن مرزوق^(٣)، إلى تونس في عهد السلطان أبي البقاء خالد بن أبي زكريا (٧٠٩-٧١١هـ/ ١٣٠٩-١٣١١م) اجتمع به قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع، وحرضه في الدفاع عن سلطنته وملكه، إلا أن السلطان اعتذر بالمرض وأشهد على نفسه بالخلع^(٤). فمثل هذا الموقف وغيره يؤكد لنا ويوضح مدى إلتفاف القضاة حول السلاطين ومدى إخلاصهم لهم.

وموقفهم هذا لم يكن نفاقاً أو تذبذباً، وذلك لأن السلاطين كانوا هم أيضاً يحترمون الشريعة الإسلامية والخطط الدينية ولا سيما القضاء، ولا يسمحون بالاعتداء عليها. فالسلاطين كانوا إذا عرضت عليهم قضية في قضاء المظالم كانوا لا يقضون فيها إلا بوجود قاضي

(١) انظر: الأبي، إكمال المعلم، ج ٥، ص ٧٨. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٨١. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٥٨١. مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٥٧٣. ابن أبي الضياف، إتخاف أهل الزمان، ج ١، ص ١٧٣.

(٢) ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٣٥٤.

(٣) هو أحمد بن مرزوق ابن أبي عمارة ثائر تونسي أدعى أنه من الأسرة الحفصية المالكة. ولد بمدينة المسيلة في الجزائر سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م وعاش ببجاية. وقد كان يحدث نفسه بالملك وهو صغير وارتحل لأجله عن بلده ولحق بصحراء سلجماسة في المغرب الأقصى، وادعى أنه من آل البيت وأنه الفاطمي المنتظر، وأنه يحيل المعادن إلى الذهب بالصناعة. ثم زحف ومن تبعه إلى طرابلس فلم يتمكن من دخولها فاتجه إلى قصبة ففتحها ثم اتجه إلى القيروان فباعه أهلها وجاءته بها بيعات المهدية وصفاقس وسوسة، وعظم أمره فدخل تونس العاصمة يوم السبت ٢٧ شوال من ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م ثم بعد ذلك اكتشف أمره وبانت حقيقته فقتل يوم الثلاثاء ٢ جمادى الأولى عام ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م. ابن خلدون، مصدر سابق، ج ٦، ص ٦٨٧-٦٩٦. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٨٣، ص ٨٦. انظر: الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٢٥٦. عبدالوهاب بن منصور، أعلام، ج ٤، ص ٢٠٣-٢٠٥.

(٤) انظر: ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٣٢٥. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٨٥. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦١. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٦٤. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص

الجماعة، فمثلاً عندما أُلقي القبض على الدعي، واعترف بتدليسه لنسبه، وشهد عليه الناس، كان بحضور قاضي الجماعة^(١)، إلا أنه كان أحياناً إذا خالف القاضي أو خرج عن سياسة الدولة فإنه يعزل من منصبه وذلك تماماً كما حدث مع قاضي القيروان أبي عبدالله بن شعيب، عندما وقعت معارضة بين المكاس والقيروانيين ورفع الأمر إلى القاضي أبي عبدالله، فقال للناس ليس في الشريعة الإسلامية مكس، ثم ضرب المكاس وطيف به، فأخبر والي القيروان السلطان بذلك، فأمر السلطان بعزل القاضي وقال: "هذا لا يصلح للولاية"^(٢) وذلك لأنه عارض سياسة الدولة، ولم يدرك أن للسلطان الحق في فرض بعض الضرائب غير الشرعية إن رأى ضرورة ذلك، ثم إن المكس في الأسواق أو ضريبة الأسواق كانت موجودة وحاضرة دوماً في أسواق المدن العربية الإسلامية، بالإضافة إلى أن المكس من الضرائب المتعارف عليها بين الفقهاء.

وقد يتساءل القارئ عن دور القضاة في الحياة السياسية وعن موقفهم من الجهاد، والغزو الإسباني وكذلك العثماني. فما هي فتواهم وفقهم في ذلك؟ ولا سيما أنهم كانوا قضاة وفقهاء وخطباء وأئمة مساجد الدولة الحفصية وأبرز علمائها.

إلا أن المصادر التي اطلعنا عليها لم تبين وتوضح هذا الدور خاصة وأن هذه الأحداث لسياسية قد تطورت وتآزمت في أواخر عهد الدولة والتي فقدت أغلب مصادرها.

(٤) انظر: ابن خدون، العبر، ج ٦، ص ٣٢٥. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٦٤. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦١. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٦٥. محمد الأندلسي، الحلل السبئية، ج ٢، ص ١٥٦، ابن أبي الضياف، إتحاف أهل، ج ١، ص ١٦٦.

المبحث الثاني: دور القضاة في الحياة الثقافية:

لقد قام القضاة في الدولة الحفصية ولاسيما قضاة الجماعة بدور كبير وواضح في إنعاش الحياة الثقافية وازدهارها حيث أن جهودهم لم تكن مقصورة على الجانب القضائي فحسب. فالناظر إلى سيرهم يجد أن جلهم كانوا خطباء وأئمة مساجد عملوا من خلالها على نشر الفقه المالكي، فقد كان جامع الزيتونة بتونس، عاصمة الحفصيين، محط رحال طلاب العلم^(١). بالإضافة إلى الخطابة والإمامة كانوا أيضاً يعقدون حلقات التعليم في مختلف العلوم الشرعية. فتخرج على أيديهم نفر كبير من العلماء والشيوخ الذين تولوا من بعدهم الخطط الدينية ولا سيما خطة القضاة.

ثم أن القضاة قد عملوا على نشر الثقافة الفقهية من خلال المدارس الحفصية التي كانت منتشرة في كافة أنحاء الدولة. وهذه المدارس غالباً ما كان يتولى أمورها القضاة في الحاضرة كان قضاة الجماعة وفي الأقاليم كان قضاة الأقاليم.

كما أن القضاة أثروا الحياة الثقافية في إفريقية من خلال مؤلفاتهم ومدوناتهم وشروحهم وتعاليقهم في مختلف العلوم الشرعية واللغوية والأدبية التي كانت سائدة في عهدهم والتي عملوا على نشرها وتعليمها لأبناء إفريقية وغير إفريقية خلال المساجد والمدارس والتي سبق أن تحدثنا عنها وكذلك بيوتهم الخاصة.

ونحن في هذه الدراسة سنذكر عدة نماذج من هؤلاء القضاة لنرى مدى تأثيرهم في الحياة الثقافية وأهم إنجازاتهم ودورهم.

(١) محمد الخضر حسين، تونس وجامع الزيتونة، جمع. تح: محمد علي رضا، د.ط، ١٩٧١م، ص ١٩.

أ. قضاة الجماعة والأنكحة:

١- قاضي الجماعة أبو القاسم بر أبي بكر بر مسافر بر أبي بكر بر أحمد

بر عبد الرفيغ اليمني ويعرف بابن زيتون

يعتبر ابن زيتون أول من أظهر تأليف فخر الدين الرازي^(١) في إفريقية الحفصية، بإقرائه إياه حيث كان يدرس في جامع الزيتونة وفي المدرسة الشماعية بتونس. وقد كان صاحب علم بأصول الفقه والعقائد الكلامية والفقه والخلاف والجدل والمنطق وله مشاركة في الحكمة وهو صاحب رواية واسعة. ألف ابن زيتون كتابه "أمثلة التعارضات" بين فيه أمثلة المسائل التي وضعها فخر الدين الرازي في "المعالم" في مدارات الاحتمال بين النقل و المجاز والإضمار والتخصيص^(٢).

٢- قاضي الجماعة أبو محمد عبد الحميد بر أبي البركات بر عمران:

كان إماماً ومدرساً بجامع الزيتونة. له عدد من المؤلفات ومنها "العقيدة الدينية وشرحها" و"در جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس" و"كتاب مذكر الفوائد في الحض على الجهاد" و"الإيضاح والبيان في العمل بالظن المعتبر شرعاً بالسنة الصحيحة والقرآن"^(٣). كما أنه كان يقول الشعر وهذه بعض من أبيات نسبت إليه:

طرق السلامة والفلاح قناعة	ولزوم بيت بالتوحش مؤنس
يكفيه أنساً أن يكون أنيسه	أي القرآن ونوره في الحندس

(١) وهو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، أبو عبدالله فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان، ومولده في الري سنة ٥٤٤هـ / ١١٥٠م، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦هـ / ١٢١٠م له مؤلفات كثيرة ومتنوعة في الفقه وأصوله وتفسير القرآن الكريم وعلومه والعقيدة، وقد فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل. انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣١٣.

(٢) انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ١٠٠. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ١٩٣. محمد البشير النيقير، "القضاة الشرعيون في القديم"، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع: ٩، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، ص ٣٨٢. حسن حسني، أبناء العمر، ج ٢، ص ٧١٦. أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص ٢٩-٣١.

(٣) انظر: التجاني، الرحلة، ص ٢٧٣.

وله أيضاً قصيدة طويلة وهذا أولها:

بحمد الله نبدي الأمورا
ونختم آخرها فيه الحبورا

وله قصيدة أخرى قالها مستعطفاً بها الخليفة المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ/١٢٤٩-١٢٧٧م)

أمولاي ما زلتم تتيلون عبدكم
ضروباً من النعماء جلت عن المثل
ولم يبق إلا العفو هو أجل ما
ينال فأكمل لي به منحة الفضل^(١)

٣- قاضي الجماعة أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبد الرافع الربيعي

يعتبر ابن عبد الرافع من كبار علماء الدولة الحفصية، حيث ظهرت له عدد من المؤلفات تؤكد على مكانته العلمية وسعة اطلاعه واهتمامه بالعلوم الشرعية، ومن أهم هذه المؤلفات "معين الحكام على الأقضية والأحكام"^(٢) وهو كتاب يختص في الأحكام الشرعية لذا فهو كثير الفائدة للفقهاء والقضاة وكما يبين عنوانه، فقد وضعه ابن عبد الرافع معيناً للقضاة يعتمدون عليه في أقضيّتهم وأحكامهم، وهو كتاب مطبوع، اعتمدت عليه في دراستي هذه.

ومن مؤلفاته "السهل البديع في اختصار التفريع لابن الجلاب في الفروع المالكية" و"الرد على ابن حزم في اعتراضه على الإمام مالك في أحاديث أخرجها في الموطأ ولم يقل بها" و"اختصار أجوبة القاضي أبي الوليد بن رشد" و"أجوبة عن أسئلة أوردها القاضي أبو بكر الطرطوشي" و"أربعون حديثاً" وهي مرويات الواد أشي في برنامجها واسمها كما ذكرها الواد أشي "الأربعون حديثاً في ذكر أربعين صحابياً وما روي عنهم" و"ثبوت الشرف من قبل الأم" و"فهرست شيوخه" و"منع شهادة المسلمين على الذميين" و"تجريد المسائل الأجنبية الواقعة

(١) انظر: التجاني، الرحلة، ص ٢٧٣-٢٧٤. أحمد بن محمد بن القاضي، درة الحجال، ج ٣، ص ص

١٦١-١٦٢. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع: ٨،

١٣٥٧هـ/١٣٩٣م، ص ٣٥٦. أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص ٢٨.

(٢) حقق هذا الكتاب: محمد بن قاسم بن عياد، ونشرته دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م، وهو يقع

في مجلدين.

في غير تراجمها من المدونة" و"الرد على المنتصر"^(١). إن هذا العدد المعتبر من المؤلفات التي كتبها القاضي ابن عبدالرفيع تتم عن قدرة في التأليف كبيرة، ومساهمة فعالة لهذا القاضي في الحياة الثقافية في عصره وبعده.

٤. قاضي الجماعة محمد بن قاسم أبو عبد الله الأنصاري التونسي، شهر بالرصاع

يعد الرصاع من الذين مارسوا التدريس بجانب القضاء الشرعي. حيث درس بزواوية باب البحر كما درس بجامع الزيتونة بجانب الإمامة والخطابة. ومن محبته لوظائفه في جامع الزيتونة جعلته يتخلى عن قضاء الجماعة في سبيل خدمة الجامع الأعظم^(٢). وهو أيضا ممن ألف العديد من المصنفات ذكرتها المصادر، ولعل أهمها: "الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الواقية" شرح فيه حدود ابن عرفة -وهو مطبوع في دار الغرب الإسلامي في بيروت. وقد حققه محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري. و"الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية" وهي أجوبة أجاب بها عن أسئلة وجهها له مفتي غرناطة الشيخ محمد بن يوسف الغرناطي الشهير بالموثق (ت ٨٩٧ هـ / ١٤٩١ م)، و"الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب" و"التسهيل والتقريب لرواية الجامع الصحيح" و"فهرست مروياته وأسانيده وشيوخه" وهو كتاب هام ومفيد في تاريخ الفترة التي تحدث عنها حيث ألفه في شهر ربيع الأول عام ٨٨٦ هـ / ١٤٨١ م. ومن كتبه كذلك "تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين" و"تحفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي المختار" وقد ألفه في شهر رمضان سنة ٨٦٩ هـ / ١٤٦٤ م. و"الخمسمائة صلاة على النبي ﷺ" صلوات رتبها على أربعة أقسام وأتبعها بالشروح و"شرح

(١) انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧١. ابن عبدالرفيع، معين الأحكام، ج ١، ص ص ١٠٣ - ١٠٤. ابن القنفذ، الوفيات، ص ص ٣٤٥ - ٣٤٦. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ص ٢٠٧. محمد الوادي أشي، برنامج، ص ٤١، ص ٢٩١، ص ٣٢١. ابن الخوجة، معالم التوحيد، ص ص ٥٦ - ٥٧. حسن حسني، أبناء الغمر، ج ٢، ص ص ٧٣١ - ٧٣٣. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٤، ع ١، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م، ص ٢٧. أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص ٢٧.

(٢) محمد بن القاسم أبو عبد الله الأنصاري، الرصاع (ت ٨٩٤ هـ / ١٤٩٨ م)، شرح الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الواقية، تح: محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ٢٨.

وصية الشيخ محمد الطريف" و"رسالة في أسماء الأجناس وأحكامها" و"رسالة في حكم لو" و"رسالة في صرف اسم (أبي هريرة)" و"إعراب كلمة الشهادة" و"مقاصد التعريف في فضل اسم محمد الشريف" و"تفسير القرآن"^(١). فمثل هذه المؤلفات والمدونات في مختلف العلوم الشرعية واللغوية من تفسير وعقيدة وفقه ونحو وإعراب تؤكد لنا مكانة صاحبها في العلم ودوره في الحياة الثقافية.

٥ - قاضي الأنكة عمر بن محمد إبراهيم بن عبد السيّد الهاشمي:

ذكرت بعض المصادر أن له كتابا بعنوان "إدراك الصواب في أنكة أهل الكتاب" وكان هذا الكتاب رداً على من قال بخلاف هذا الرأي^(٢). وفي إباحة الحكم بين المتقاضيين من أهل الذمة والشهادة عليهم^(٣).

(١) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٤٠-١٤١. الرصاع، شرح الهداية، ص ٣١-٣٤.

محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٥٩. أحمد التتبيكتي، نيل الابتهاج، ص ٣٢٤. محمد

الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٣، ص ٦٨٩-٦٩٠. محمد محفوظ، تراجم، ج ٢، ص ٣٦١. حسن

حسني، أنباء العمر، ج ٢، ص ٨٠٥-٨٠٨.

(٢) الرأي بعدم جواز شهادة عدول المسلمين على أنكة أهل الكتاب وقد سبقت الإشارة إليه في الفصل

الثاني، المبحث الرابع.

(٣) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٨-٦٩. محمد محفوظ، تراجم، ج ٣، ص ٣٢٩. حسن حسني، ج ٢،

أنباء العمر، ص ٧٢٨. لم نقف على ترجمة له في المصادر.

ب - قضاة الأقاليم والمحلة:

١ - قاضي الإقليم أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني:

كان قاضياً في أقاليم إفريقية كجربة وقابس وباجه والأربس، وهو أيضاً ممن له مؤلفات مهمة ومنها: "نهاية التحصيل وترك التعليل والتطويل" وهو شرح كبير على تهذيب المدونة للبراذعي ويعرف بالشتوي، وله "شرح صغير على تهذيبي المدونة" ويسمى أو يعرف بالصيفي وهو مطبوع في مصر سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م. وله أيضاً شرح على رسالة ابن أبي زيد في الفقه وهي مطبوعة في القاهرة في مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م. وكذلك أكمل كتاب "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان" الذي وضعه أبو زيد الدباغ حيث أضاف له هذا القاضي تراجم العلماء والصلحاء الذين جاؤوا بعد وفاة الدباغ عام ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م إلى عصره هو علماً بأنه توفي عام ٨٣٩ هـ / ١٤٣٥ م. وقد أفادنا هذا الكتاب كثيراً في معرفة قضاة الحفصيين وشيئاً من سيرهم. ومن كتبه "مناقب الشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الشيببي القيرواني" (١).

وفي آخر إحدى وعشرين سنة من عمره انقطع للتدريس والتعليم في بلده القيروان حتى وفاته.

(١) انظر: ابن خلكان، الضوء اللامع، ج ١١، ص ١٣٧. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٣٤. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٤٤-٢٤٥. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٩١. بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص ٢٢٦-٢٦٧. الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ١٧٩. محمد محفوظ، تراجم، ج ٨، ص ١١٠. حسن حسني، أنباء العمر، ج ٢، ص ٧٧٨-٧٨١. محمد الفاضل ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، د.ط.، د.ت، ص ١٠٠-١٠٦.

٢- قاضي الإقليم محمد بن خلف بن عمر الوشتاتي الأبدي:

كان إماماً وخطيباً بجامع التوفيق، اهتم بالعلوم الشرعية تدريساً وتأليفاً ومن أهم تلاميذه ابن ناجي الذي سبق التعريف به. أما أهم مؤلفاته فنذكر: "إكمال إكمال المعلم لفوائد صحيح مسلم" وهو في الحديث. وقد كان تحرير الأبدي لهذا الشرح في سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م. وهو يقع في سبعة أجزاء، جمع فيه أقوال شراحه الأربعة: المازري^(١) وعباس^(٢) والقرطبي^(٣)

(١) وهو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، لم تذكر المصادر المترجمة له ولادته وإنما اكتفت بذكر عمره فقد تجاوز الثمانين بثلاث سنوات لذا يمكن أن نخمن أنه ولد سنة ٤٥٣ هـ / ١٠٦١ م مع أن الأستاذ حسن حسني عبدالوهاب أشار إلى أنه ولقد سنة ٤٤٣ هـ / ١٠٥١ م ودون أن يوضح مصدراً استند عليه أما وفاته فقد اتفقت المصادر على أنه توفي سنة ٥٣٦ هـ / ١١٤١ م. وهو من مواليد مدينة مازر في جزيرة صقلية. ومن الدارسين في إفريقية وهو صاحب مدرسة فقهية حيث له عدد كبير من تلاميذ والكتب والفتاوي. ومن أهم كتبه "المعلم بفوائد مسلم" و"كتاب التعليقة على المدونة" و"كتاب شرح التلقين" وغيرها. انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ٢٧٩. ابن خلكان، وفیات، ج ٤، ص ٢٨٥. الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٢) هو أبو الفضل عباس بن موسى بن عباس بن عمرو بن موسى بن عباس بن محمد اليحصبي. ولد بمدينة سبته في منتصف شعبان سنة ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م. نشأ طالباً للعلم مجتهداً فيه وكان من حفاظ كتاب الله. ولثباته على عقيدته السنية غربه الموحدون عن بلده فسافر إلى مراكش وتوفي فيها سنة ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م. له عدد من المؤلفات أهمها "إكمال المعلم بفوائد مسلم" و"الإلماع في ضبط الرواة وتقييد السماع" و"الشفاء بتعريف حقوق المصطفى" و"ترتيب المدارك" و"الإعلام بحدود قواعد الإسلام". انظر: النباهي، تاريخ قضاة، ص ١٠١. ابن خلكان، وفیات، ج ١، ص ٣٩٢. محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر، ص ٥٦-٦٢.

(٣) هو أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المالكي. ولد بقرطبة في الأندلس ونشأ بها وتلقى العلوم وسمع الحديث وبقي بقرطبة حتى سقوطها بأيدي الفرنج سنة ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م فارتحل إلى مصر. وله عدد من المؤلفات ومن أهمها "الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان" و"التذكرة في أموال الموتى وأمور الأخرى" و"التذكار في أفضل الأذكار" و"المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس". توفي الإمام القرطبي في مصر ليلة الاثنين التاسع من شوال سنة ٦٧١ هـ / ١٢٧٢ م. انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ٣٠٨. ابن الخطيب، نفح الطيب، ج ٢، ص ٢١٠. عبدالحی بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م، ج ٧، ص ٥٨٤-٥٨٥.

والننوي^(١)، مع بعض الزيادات والإضافات المهمة من الناحية الفقهية والتاريخية التي كانت في عصره. وقد طالعتة واستفدت منه. وأيضاً من مؤلفاته "تفسير القرآن الكريم" في ثمانية أسفار وقيل عشرة أسفار وكذلك له شرح على المدونة^(٢).

كما أنه كان يقول الشعر ومن نظمه هذه القصيدة:

يمينا بمن أولاك أرفع رتبة	وزان بك الدنيا بأحسن زينة
لمجلسك الأحظي كفيل بكلها	على حسن ما عنه الحاسن جلت
فأبقاك من رماك للناس رحمة	وللدين سيفاً قاطعاً كل بدعة

٣- القاضي محمد بن عبد الله بن راشد البكري:

يعتبر هذا القاضي من كبار علماء الدولة الحفصية، وتعتبر مؤلفاته ومدوناته أكبر شاهد على ذلك. ومن أهمها: "تلخيص المحصول في علم الأصول" حيث لخص فيه كتاب المحصول في أصول الفقه للفخر الرازي. وله أيضاً "الفائق في معرفة الأحكام والوثائق" ويقع في سبعة أجزاء بينما ذكر الزركشي أنه يقع في ثمانية أجزاء، وهو كتاب مهم ذو فائدة كما يقول حسن حسني عبدالوهاب: "غزير الفائدة لمن يبحث عن العوائد والأخلاق ونظام البيئة التونسية في مدة الدولة الحفصية"^(٣). وله كتاب يسمى "المذهب في ضبط مسائل المذهب" وقيل "قواعد المذهب في الفقه المالكي" وله أيضاً "النظم البديع في تعبير الرؤيا" وهو في تفسير

(١) هو يحيى بن شرف الدين بن مري بن حسن الحزامي الحوراني الننوي الشافعي، أبو زكريا. ويلقب بمحي الدين وكان يكره أن يلقب به تواضعاً لله تعالى، ولد في نوى سنة ٦٣١ هـ / ١٢٣٣م وترعرع فيها وفي السنة التاسعة عشرة من عمره قدم به والده إلى دمشق لطلب العلم، فأقام في المدرسة الرواحية قرب الجامع الأموي بدمشق وذلك سنة ٦٤٩ هـ / ١٢٥١م. وفي سنة ٦٥١ هـ حج مع أبيه. له عدد من التصانيف ومن أهمها: "شرح صحيح مسلم" و"الإرشاد" و"التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير" و"تهذيب الأسماء واللغات" و"التيبان في آداب حملة القرآن". توفي في سنة ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧م في بلدة نوى ودفن بها. انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٢٣. ابن خلكان، وفيات، ج ١١، ص ١١٣. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٤٤١. بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص ص ٢٠٤-٢٠٥. أبو العباس المكناسي، درة الحجال، ج ٢، ص ٢٨٥، حاجي خليفة، كشف الظنون، ص ص ٥٥٧-٥٥٨. الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١١٥. حسن حسني، أنباء العمر، ج ١، ص ص ٣٣٠-٣٣٤.

(٣) حسن حسني، أنباء العمر، ج ١، ص ٧٣٩.

الأحلام. و"الشهاب الثاقب في شرح ابن الحاجب" وهو شرح جامع الأمهات في الفقه، و"تحفة اللبيب في اختصار ابن الخطيب" و"خبة الواصل - وقيل الراحل - في شرح الحاصل في أصول الفقه" و"لب الباب فيما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب" وهو مطبوع في تونس سنة ١٣٤٦هـ / ٩٢٧ م^(١).

إن هذا القاضي، قد أفرغ جهده في التأليف، كما تبين قائمة مؤلفاته، كما أنه أدى مهمته في القضاء أحسن أداء، ولعل تلك المهمة بالذات، ساعدته مع استعداد من جانبه لتصنيف ذلك العدد الكبير من المؤلفات.

٤- أبو العباس أحمد بن الحسين بن علي بن الخطيب ابن قنفذ القسطيني.

كانت ثقافة ابن قنفذ مزيجاً بين ثقافتين متعاصرتين، هما الثقافة الإفريقية التي كانت تمثلها إفريقية، والثقافة المغربية، ولقحت الثقافتان بثقافة أخرى من المشرق جلبها بعض الأندلسيين الوافدين الذين زاروا المشرق وبعض الأفارقة الذين توجهوا إلى المشرق قاصدين العلم.

فهذا المزيج من الثقافة قد أثر على حياة ابن قنفذ العلمية فألف العديد من الكتب ولعل من أهمها : "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية"، والذي سبق الإشارة إليه في عرض المصادر والمراجع^(٢). وله كتاب "الوفيات" وهو معجم صغير للعلماء بدأه بالصحابية رضوان الله عليهم وانتهى به إلى العشرة الأولى من المائة السابعة. وله كتاب "أرجوزة في الطب" وكتاب "أنس الفقير وعجز الحقير" و"تحفة الوارد في اختصاص الشرف من الوالد"، و"تسهيل المطالب في تعديل الكواكب"، و"تحصيل المناقب وتكحيل المآرب"، و"ثبت في تأليف ابن قنفذ"

(١) انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ٣٢٨-٣٢٩. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٧٣-٧٤. محمد

بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨. أبي العباس المكناسي، درة الحجال، ج ٢، ص

١١٢. إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب

والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤٥-١٩٤٧م، ج ٢، ص ٣٩٩. الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٣٤.

حسن حسني، أنباء العمر، ج ٢، ص ٧٣٩-٧٤٣.

(٢) انظر: المقدمة.

"حط النقاب عن وجوه أعمال الحساب"، و"شرح منظومة أبي الحسن علي بن أبي الرجال الفيرواني"، و"شرف الطالب في أسنى المطالب"، و"طبقات علماء قسنطينة"، و"سراج الثقات في علم الأوقات"، و"الإبراهيمية في مبادئ العربية"، و"أنس الحبيب عن عجز الطبيب" و"أنوار السعادة في أصول العبادة"، و"إيضاح المعاني وبيان المباني"، و"بسط الرموز في عروض الخزرجية"، و"بغية الفارض عن الحساب والفرائض"، و"تسهيل العبارة في تعديل الإشارة"، وغيرها^(١).

وكان يقول الشعر وهذا مطلع من قصيدة له :

وبعيد إن فكرت فيه رأيته قد دار بين قواعد متتالية
فأطلبه في القرآن أو في سنة واعضده بالإجماع وأترك تاليه

فمثل هذه المؤلفات المختلفة في العلوم الشرعية واللغوية وغيرها لدليل واضح على مكانة بن القنفذ العلمية وعلى مدى تأثيره بهذه الثقافات المختلفة.

٥ - قاضي المحلة أحمد بن محمد الشماع :

شارك القاضي أحمد الشماع في الحياة الثقافية كغيره من القضاة الحفصيين الكبار، وألف كتاباً سماه: "مطالع التمام ومناجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة غرم ذوي الإجرام" وكان هذا الكتاب رداً على البرزلي في مسألة العقوبة بالمال ومن مشاركته في الحياة الثقافية قوله للشعر حيث ذكر عنه عدة قصائد في مدح السلاطين الحفصيين ، وخاصة منهم السلطان أبو فارس عبدالعزيز بن إبراهيم (٦٨١-٦٨٢ هـ / ١٢٨٢ - ١٢٨٣م)، وهذه أبيات من قصائده:

أيا ذاك الإمام ومن إليه تنأى العز والشرف الخطير
ومن عظمت وقائعه وجلت صنائعه فتم به السـرور

(١) انظر: ابن فرحون، الديباج، ص ١٤٦. ابن القنفذ، الفارسية، ص ٦٥-٨٣. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨. أبو العباس المكناسي، درة الجمال، ج ١، ص ١٢١-١٢٣. أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ط. ابن أبي شنب، الجزائر، ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، ص ٣٠٧. الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٦٦، ص ١١١.

وبلغ عدد أبياتها ستاً وسبعين بيتاً. وكذلك له قصيدة في تسع وخمسين بيتاً، يحدث فيها على الجهاد رفعها إلى ولي العهد الأمير الملقب بالمنصور ابن السلطان عبدالعزيز وهذه أبيات منها:

تروح ليالي النصر فينا وتغتدي بحرمة ذي الجاه العظيم الممجد
وأشرف خلق الله أصلاً ومحتداً وخير نبي ضمه الحشر والندى

وفيهما يقول للأمير محمد ولي العهد:

ويا عدة التوفيق والفضل والهدى وخير ملوك للزمان مؤيد
تلقب بالمنصور في البأس والندى وفي الفضل كهف المسلمين محمد^(١).

مجمال القول، نلاحظ كم كانت مساهمة القضاة في الحياة الثقافية للدولة الحفصية مهمة، فلم يكن القضاة مستقرين في مجالس حكمهم، يصدرن الأحكام القضائية فقط، وإنما كانوا فعالين في المجتمع الحفصي، مؤثرين في جوه الثقافي ومتأثرين بما يحيط بهم، مما دفعهم للتأليف وقول الشعر وصعود المنابر. ومما يلاحظ على مساهمة القضاة الثقافية أن جلهم من قضاة الجماعة، لأنهم من كبار العلماء، وهذا لم يمنع أن نجد بعض قضاة الأقاليم، الذين يعتبرون أقل مرتبة علمية من قضاة الجماعة، نجدهم يدلون بدلوهم في الفكر والثقافة عهد الحفصيين.

(١) انظر: ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٦٧. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٢٨. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ١٩١. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٥٤. أحمد التبتكتي، نيل الابتهاج، ص ٧٦. حسن حسني، أنباء العمر، ج ٢، ص ٧٣٩. عبد الوهاب بن منصور، أعلام، ج ٥، ص ٢٥ - ٢٧.

الفصل الرابع

تراجم أبرز قضاة الصولة الحفصية

تمهيد:

لقد برز من القضاة من تردد في ولاية القضاء مراراً، ولاسيما قضاء الجماعة أو كان على درجة عالية من العلم، فكان مهمة القضاء لم تبرزه بقدر ما أبرزته ثقافته الواسعة وعلمه الغزير، كقاضي الجماعة ابن عبدالرفيع الذي تردد في ولاية القضاء إلى أن ولي قضاء الجماعة. بالإضافة إلى أنه ترك مؤلفات مشهورة ومن أهمها كتاب "معين الحكام على القضايا والأحكام" وكذلك القاضي ابن ناجي الذي تردد في ولاية القضاء بأقاليم الدولة الحفصية ولمدة سبعة عشر عاماً، بالإضافة إلى كتابه المشهور تكملة "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان" فمن خلال هاتين الميزتين اشتهر أبرز القضاة.

وبرز من القضاة أولئك القضاة الذين تولوا بالإضافة إلى القضاء مهام أخرى؛ مثل الإفتاء والإمامة والخطابة في الجوامع أو كُلف بسفارة إلى الدول المجاورة.

لذا نجد أن المصادر التاريخية لم تهتم وتوضح سيرة إلا مثل هؤلاء القضاة الذين تدرجوا في ولاية القضاء وتعددت مهامهم وظهرت مؤلفاتهم.

ومن هنا جاءت الترجمة في هذا الفصل لأبرز قضاة الجماعة كونهم ترددوا في ولاية القضاء بالإضافة إلى تركوه من مؤلفات. وكذلك بعض القضاة الآخرين (قاضي الأنكحة، والمحلة والأقاليم) الذين برزوا من خلال مؤلفاتهم والمهام الأخرى التي كلفوا بها.

وعموماً، فإن تراجم القضاة أبرزت لنا جانباً من السيرة التي كان يعيشها القضاء في حياتهم الخاصة والعامة، كما بينت انتماءاتهم العرقية إذ كان أغلبهم من المغرب العربي أو الأندلس، وقليل منهم كان من أصول عربية مشرقية.

المبحث الأول: تراجم أبرز قضاة الجماعة

١- أحمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد الخزرجي الأزدي المعروف بابن الغماز (ولي قضاء الجماعة من سنة ٥٦٦٢هـ / ١٢٦٣م، إلى سنة ٥٦٦٧هـ / ١٢٦٨م، ثم أعيد في عام ٥٦٨٠هـ / ١٢٨١م إلى عام ٥٦٩٣هـ / ١٢٩٣م).

فقيه أندلسي من أهل بلنسية بالأندلس، ولد بها في التاسع من محرم عام ٥٦٠٩هـ / ١٢١٢م وأخذ عن جماعة كبيرة من شيوخ العلم بالأندلس والمغرب. وأجازته جماعة أخرى من أهل المغرب والمشرق.

ولي ابن الغماز القضاء بالأندلس نائباً، ولما تغلبت النصارى على مدينة بلنسية، رحل عنها إلى بجاية، وأقام بها يكتب الوثيقة ويتخطط بالعدالة، ثم رحل إلى تونس حاضرة الحفصيين فأقام فيها وانتشر علمه وورعه. فولي قضاء مدينتي قسنطينة وبجاية، والإمامة بجامع بجاية الأعظم، فظهرت كفاءته في القضاء من خلال أحكامه.

ومما يذكر عن ابن الغماز في فضله واهتمامه بولايته وقوة شخصيته وهيبته، أن الجيش الحفصي، لما انفصل عن بجاية لحصار مدينة مليانة في (الجزائر) بقيت البلاد بدون جيش، يقف أمام المفسدين والعابثين، فعاث اللصوص فساداً وامتدت أيديهم إلى أمتعة الناس وأموالهم. فقام القاضي ابن الغماز بترميم الأسوار، وأدار عليها خندقاً يصعب على العابثين اجتيازه، فاطمأن الناس وأمنوا على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وعندما عاد الجيش الحفصي من مهمته إلى إفريقية، وبلغ السلطان ما فعله القاضي ابن الغماز في بجاية، استدعاه إلى تونس وقدمه لقضاء الجماعة في الثالث من شهر رمضان عام ٥٦٦٢هـ / ١٢٦٣م. وقبل ابن الغماز هذا المنصب بشروط عديدة من أهمها: أن يسمح له بالدخول على السلطان في أي وقت شاء، وأن تكون أجرته وأجرة أعوانه من الأعشار الرومية، وهي الأموال التي لا يشك في حلتها، وذلك لأن بعض الفقهاء رفض أخذ أجورهم من خزينة الدولة وذلك لاختلاط الأموال فيها من حلال وحرام كما أشرنا إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الرابع، وأيضاً من شروط ابن الغماز أنه إذا عرضت له مؤامرة السلطان أي أمر السلطان في شيء من شؤونه أجابه عليه لحينه بالمشافهة والمكاتبة.

كما ذكر عن صاحب الترجمة أنه كانت به وسوسة في شأن عبادته بلغت به أنه إذا قبل أحد طرف ثوبه حبسه بيده ليغسله. وأمر مرة بإخراج منبر الجامع حتى يطهر له من صعود غيره عليه، وهذه مبالغة في التقوى والورع إلى حد الوسوسة كما قلنا.

لقد حظي ابن الغماز عند السلطان المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٧٦-١٢٧٩م) بمكانة مرموقة، فلا يخلع من ولاية القضاء إلا ويعين في منصب أعلى منه، ولا يسلب وظيفة إلا ورقى إلى ما هو أسنى وأسلم، فقد عزل عن قضاء الجماعة في ربيع شوال من سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م ثم أعيد للمنصب في التاسع عشر لذي القعدة من العام الذي عزل فيه ثم عزل في رجب من سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م، ثم قدم تارة أخرى للمنصب في الثامن عشر لربيع الأول من سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م وبقي في المنصب إلى أن توفي يوم الخميس عاشر محرم سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م.

وبالإضافة إلى الأعمال القضائية، فقد أنيطت بابن الغماز أعمالاً أخرى حيث كان كاتباً للعلامة الكبرى، في عهد السلطان ابن إسحاق (٦٧٥-٦٧٨هـ / ١٢٧٦-١٢٧٩م) وكلف بالسفارة بينه وبين بعض ملوك المغرب والحضور في المفاوضات الدولية.

وكان يبذل أقصى جهده للتدريس، ليس فقط في الجامع، وإنما أيضاً في داره، فكان يجلس من أول النهار إلى قريب الظهر ومن العصر إلى الغروب، وكان كذلك وهو ابن ثمانين سنة دون أن تتأثر قواه العقلية أو قوة اجتهاده.

أما بالنسبة لآثاره العلمية فقد وجدنا له بعض القصائد الشعرية أذكرها:

- له قصيدة يداعب فيها الأديب عبدالحق بن ربيع عندما ترك بلنسية وأقام ببجاية.

لبس البرنس الفقيه فباهى ورأى أنه المليح فباها
لو زليخا رآته حين تبدى لتمنته أن يكون فتاها

- وقصيدة أخرى قالها عندما جلس لارتقاب الهلال بجامع الزيتونة. ونزل الشهود عن المنذنه وأخبروه أنهم لم يهلوه، وجاء حفيد له صغير فأخبره أنه أهله فردهم معه فأراهم إياه، فقال ابن الغماز ما أشبه الليلة بالبارحة وقع لنا مثل هذا مع أبي الربيع بن سالم ثم أنشد قصيدة هذا مطلعها :

توارى هلال الأفق عن أعين الورى وأرعى حجاب الغيم دون محياه
فلما تصدى لارتقاب شقيقه تبدى له دون الأنعام فحياه

- ولما بلغ من العمر عتياً قال قصيدتان وهذا مطلعهما:

أ - إن الثمانين وبلغتها واحوجت سمعي إلى ترجمان

ب - أدعوك يا رب مضطراً على ثقة بما وعدت كما المضطر يدعوكا

دار عفوك عبداً لم يذل أبداً في كل حال من الأحوال يرجوكا

وفي آخر حياته مال إلى الرواية والتصحيح، مع الاحتفاظ بمنصب القضاء حتى وفاته^(١).

٢- **عبد الحميد بن أبي البركات بن أبي الدنيا الصوفي**

الطرابلسي، أبو محمد (ولي قضاء الجماعة في شهر رجب عام ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م إلى رمضان من نفس العام).

ولد بمدينة طرابلس الغرب، وتعلم بها، ثم رحل إلى المشرق مرتين الأولى سنة ٦٢٤هـ / ١٢٢٧م والثانية سنة ٦٣٣هـ / ١٢٣٧م فأخذ عن مشاهير العلماء والفقهاء، ففي الإسكندرية أخذ عن عبد الكريم بن عطاء الله الجذامي الصوفي، وعن شيخ القراء عبد الحميد بن الصفاوي، وفي القاهرة عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره.

وفي الرحلة الثانية، أدى فريضة الحج، ثم رجع إلى بلده، واشتغل بالتدريس وكان من أشهر تلاميذه أبو يحيى بن أبي بكر بن برنيق الهوراي، وعبد العزيز بن عبد العظيم، ولعل أشهرهم أحمد الغبريني ذائع الصيت.

(١) انظر : أبو الحسن النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٢٢-١٢٣. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٧٨-٧٩. ابن بطوطة، الرحلة، ج ١، ص ٢١-٢٢. ابن خلدون، العبر، ج ٦، ص ٤٢٩. ابن القنفذ، الفارسية، ص ١٤١. ابن القنفذ، الوفيات، ص ٣٤٥-٣٤٦. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٣٨، ص ٤٤، ص ٤٥، ص ٥٣. محمد الوادي أشي، برنامج، ص ٣٩. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٢٥. أبو العباس المكناسي، درة الجمال، ج ١، ص ٧٩-٨٠. بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص ٧٤-٧٥. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ٢، ص ٦٣٦-٦٣٧. محمد البشير النفير، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٤، ع: ١، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م، ص ٢٨. محمد العامري، تاريخ المغرب، ص ١٢٧-١٢٩.

قدم إلى تونس في عهد السلطان أبي زكريا الأول الحفصي (٦٢٥-٦٤٧هـ / ١٢٢٧-١٢٤٩م) ثم رجع إلى بلده، واستمر في التدريس والتعليم واشتهر شهرة واسعة فكلفه السلطان المستنصر الحفصي (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٦م) ببناء المدرسة المستنصرية في طرابلس الغرب فيما بين سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٨م إلى سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦١م.

ثم استدعاه السلطان إلى الحاضرة "تونس" فولاه الخطط الرفيعة حيث تولى قضاء الأنكحة ثم ولي قضاء الجماعة في رجب سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م، وكذلك الخطابة بجامع الزيتونة وغير ذلك من الخطط، إلا أن السلطان عزله عن قضاء الجماعة بعد شهرين تقريباً من ولايته وذلك أن المستنصر الحفصي تغير موقفه منه.

أما بالنسبة لمؤلفاته وآثاره العلمية، فيمكن أن نذكر:

أ- كتاب الإيضاح والبيان في العمل بالظن المعتبر شرعاً بالسنة الصحيحة والقرآن.

ب- كتاب جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس.

ت- كتاب العقيدة الدينية.

ث- شرح العقيدة الدينية.

ج- كتاب فيمن لقي من الصالحين

ح- كتاب مذكر الفؤاد في الحض على الجهاد.

بالإضافة إلى أنه ذكر عنه بعض القصائد سبقت الإشارة إليها^(١).

وتوفي في سبعة وعشرين من ربيع الأول من عام ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م أي بعد خمس

سنوات من تغيير السلطان الحفصي عليه بوشاية الوشاة^(٢).

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٢) انظر: التيجاني، الرحلة، ص ٢٧٢-٢٧٤. الغبريني، عنوان الدراية، ص ٦٤-٦٥، الزركشي،

تاريخ الدولتين، ص ٤٤، ص ٥١. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ١٥٩. محمد بن مخلوف، شجرة

النور، ج ١، ص ١٩٠. الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٥٦. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في

القديم، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع: ٨، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م، ص ٣٥٦. الظاهر المعموري، جامع الزيتونة

ومدارس العلم في العصرين الحفصي والتركي، تونس ١٩٨٠م، ص ٩. محمد محفوظ، تراجم، ج ١، ص

٣- أبو القاسم بن أبي بكر بن مسافر بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الوفيع
اليمني ويعرف بابن زيتون (ولي قضاء الجماعة في رمضان من عام ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م
إلى عام ٦٨٠هـ / ١٢٨١م).

هو من أبناء مدينة تونس، ولد بها سنة ٦٢٠هـ / ١٢٢٣م، ورحل في طلب العلم إلى
المشرق مرتين، الأولى سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، وحج ورجع إلى تونس بعلم ورواية واسعة، ثم
رحل إلى المشرق ثانية سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، فأقام في القاهرة بالمدرسة الفاضلية زمناً ثم
عاد إلى تونس.

هو أول من أظهر كتب الأصول بالمغرب بإقرائه إياها بمدينة تونس، وقد كان مجلس
علمه يغص بالطلاب يأتون لحضوره لما كان يجدونه من غزير العلم وعميق الحكمة.

كانت له مشاركة في الحياة السياسية في الدولة الحفصية، إذ أنه أرسله السلطان
المستنصر بالله (٦٤٧-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٦م) في سفارة مرتين إلى ملوك المغرب الأقصى
نائباً عنه، كما أن السلطان أرسله مع مجموعة من الفقهاء لعقد الصلح مع الصليبيين في سنة
٦٦٩هـ / ١٢٧٠م وهو الذي كتب العقد مع قائد عسكر الصليبيين.

ومن غريب ما ذكر عنه أنه كان يميل إلى تربية العصافير في بيته لسماع نغمتها، فإذا
مضى عليها سنة أطلق سراحها حتى لا تعذب بالحبس والسجن.

أما عن آثاره العلمية فقد سبقت الإشارة إليها^(١). وكانت وفاته يوم الاثنين السابع عشر
من رمضان من عام ٦٩١هـ / ١٢٩١م^(٢).

(١) انظر: عن آثاره العلمية المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٢) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٩٧. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٣١٠-٣١١. ابن
خلدون، العبر، ج ٦، ص ٦٧١. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٤٤، ص ٤٥، ص ٥٢. محمد بن مخلوف،
شجرة النور، ج ١، ص ١٩٦. أحمد بابا التتكي، نيل الابتهاج، ص ٢٢٢. أبي العباس المكناسي، درة
الجمال، ج ٣، ص ٢٧٦-٢٧٧. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٦٧-٦٦٨. الزركلي،
الأعلام، ج ٥، ص ١٧٣. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٣، ع:
٩، ص ٣٨١-٣٨٢. الطاهر المعمور، جامع الزيتونة، ص ٨. أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص
٢٩-٣٠.

٤- إبراهيم بن حسوب بن علي بن عبد الرفيق الربيع التونسي، أبو إسحاق
المدرس والخطيب والقاضي والمفتي (ولي قضاء الجماعة من عام ٦٩٩هـ/
١٢٩٩م إلى عام ٧٠١هـ/١٣٠١م).

ولد بتونس في الثامن من ربيع الأول عام ٦٣٩هـ/ ١٢٤٤م وهو من أسرة مشهورة
بتونس في العهد الحفصي.

أخذ العلم الشرعي عن علماء مشهورين، أمثال القاضي محمد بن عبد الجبار الرعيني
السوسي، وعثمان بن سفيان بن عثمان التميمي وعبد الله بن محمد بن أحمد الحجام اللخمي.

تردد ابن عبد الرفيق في ولاية القضاء بين مدينتي تبرسق وقابس نحو ثلاثين عاماً، ثم
تولى قضاء الجماعة بتونس خمس مرات أولها سنة ٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م. وامتنح بال عزل والنفي
إلى المهديّة والسجن بها في ماجل، ما يزيد على عامين، وذلك أن السلطان أبا ضربه (٧١٧-
٧١٨هـ/ ١٣١٧-١٣١٨م) عندما كان ولياً للعهد قتل نفساً متعمداً دون مبرر شرعي وقدم
للقضاء، وكان القاضي آنذاك ابن عبد الرفيق، فحكم عليه بالقصاص ولما عفى عنه أولياء
المقتول سجن عاماً وضرب مائة سوط كفارة للقتل على مقتضى المذهب المالكي. فلبث في
السجن إلى أن توفي والده فأخرجه أهل الحل والعقد وباعوه. فكان أول ما قام به بعد ولايته
هو الانتقام من القاضي ابن عبد الرفيق.

تولى ابن عبد الرفيق الخطابة بجامع الزيتونة في تونس ثم عزل، ومع علم وفضل ابن
عبد الرفيق إلا أننا وجدنا فيه عصبية وغلظة في تعامله مع أقرانه، ومن ذلك ما روي عنه أنه
لما مرض إمام جامع الزيتونة هارون الحميري (ت ٧٢٩هـ/ ١٣٢٩م) استخلف في الخطابة
مكانه الشيخ محمد بن عبد السلام المنستيري وبلغ ذلك قاضي الجماعة ابن عبد الرفيق فلم يوافق
عليه فقدم محمد بن محمد بن عبد الستار وآخر ابن عبد السلام. وعندما سأله هذا الأخير عن
سبب عزله قال له: إن أهل تونس لا يولون جامعهم إلا لمن هو من بلادهم وهذا قول غريب إذ
ليس الانتماء لبلدية، شرط من شروط الإمامة، وإن كان أيضاً الإمام قد تجاوز صلاحياته في
تعيين نائباً عن والتي هي من صلاحيات قاضي الجماعة. إلا أن كلا منهما قد أخطأ في
تصرفه.

وكذلك فقد أساء معاملته لابن راشد القفصي، حيث منعه من الوعظ والتوجيه والتدريس في جامع القصر الأعلى وقال له: إن دخلته أكسر رجلك، وهذا التصرف لا يليق بقاض للجماعة وعالم من علماء الشريعة، فابن راشد من أشهر علماء عصره.

سأهم ابن عبدالرفيع في الحياة الثقافية في الدولة الحفصية فكان من أشهر تلاميذه محمد بن جابر الوادي آشي، والحسن بن أبي القاسم بن باديس القسنطيني والخطيب ابن مرزوق التلمساني^(١).

وقد مر بنا إنتاجه الفكري في الفصل الثالث.

٥- عمر بن علي بن قدامح الهواري التونسي أبو علي (ولي قضاء الجماعة من عام ١٣٣٢هـ/١٣٣٣م إلى أن توفي عام ١٣٣٤هـ/١٣٣٣م).

يعد ابن قدامح من كبار علماء مذهب الإمام مالك في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي، وعليه وعلى ابن عبدالرفيع قاضي الجماعة كان مدار الفتيا، كيف لا وقد أخذ العلم عن علماء كبار أمثال قاضي الجماعة عبدالحميد بن أبي الدنيا الصدقي الطرابلسي والإمام ابن عرفة وغيرهما.

درس ابن قدامح الهواري بالمدرسة الشماعية وبجامع الزيتونة، فكان يحضر دروسه في جامع الزيتونة خلق كثير من العوام، وجماعة من العلماء لما كان يوضح لهم من أمور الديانة ويصبر على أسئلتهم الثقيلة.

ولسي قضاء الأنكحة بتونس مرتين، ثم قدم لقضاء الجماعة في سنة ١٣٣٢هـ/١٣٣١م، بعد ابن عبدالرفيع، ولم تطل مدته في المنصب حيث فاجأه الموت سنة ١٣٣٤هـ/١٣٣٣م.

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر، ج ١، ص ٢٣-٢٤. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٢٩. ابن بطوطة، الرحلة، ج ١، ص ٢٢. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٧٣. اليافعي، مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٩١. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٠. أبي العباس المكناسي، درة الجمال، ج ١، ص ١٧٧-١٧٨. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٤، ع: ١، ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، ص ٢٧. محمد محفوظ، تراجم، ج ٣، ص ٣٢٢-٣٢٤. حسن حسني، أبناء العمر، ج ٢، ص ٧٣٠-٧٣٤. أحمد بن عامر، الحياة الثقافية، ص ٤٧.

كان من عادة ابن القداح أن يجلس كل يوم جمعة بعد صلاته في جامع الزيتونة ليستفتيه الناس في المسائل، فإذا أفتى في أربعين مسألة قام من مجلسه وخرج.

ومما يذكر عن ابن قداح، أنه في ولايته لقضاء الجماعة عين خمسين عدلاً دفعة واحدة في الحاضرة "تونس" توسعة على الناس، وقدم بكل مدينة عدولاً من الأربعة إلى الخمسة، أو ما يقارب ذلك، وبرر عمله هذا بأنه إذا كان الطالب يأتي إلى تونس ويترك زوجته إذا كان متزوجاً ويرضى بالغربة ويصبر وهو مجد في العلم فإذا لم تقدمه في خطة تليق به من شهادة وقضاء أو نحو ذلك طلع ولده لصناعة الحدادين^(١).

فكان بذلك يريد مساعدة طلبة العلم لإكمال علومهم مع وظيفة صغيرة تدر عليهم قدراً من المال تسد لقمة العيش.

١- محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري (ولي

قضاء الجماعة من عام ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م إلى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)

ولد عام ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م. وهو من قرية منستير في تونس، سمع من أبي العباس البطرني، وعبدالله بن محمد بن هارون القرطبي. وبعد أن أكمل تحصيله للعلم، تفرغ للتدريس وتخرج على يديه الكثير من العلماء كابن خلدون المؤرخ، وابن عرفه الإمام وغيرهما. وقد كانت دروسه محط رحال طلاب العلم لغزارة علمه وتحقيقه وقوة عارضته وفصاحته، فذاع صيته وانتشر أمره. وهو ممن برع في المعقولات، وقام على حفظ المنقولات.

كان زيادة عن مجالس دروسه العامة، تسمع منه بعض الكتب كالموطأ بمنزله، وكان يدرس بالمدرسة الشماعية. ولما بنت الأميرة فاطمة بنت السلطان أبي زكريا الحفصي (٧١٧-٧١٨هـ / ١٣١٧-١٣١٨م) مدرسة عنق الجمل، طلبت من أخيها السلطان أبي بكر بن أبي

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر، ج٣، ص٢٥٥. ابن بطوطة، رحلة، ج١، ص١٨. النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص١٦١-١٦٣. ابن الخطيب، نفح الطيب، ج٥، ص٢٥٧. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج١، ص٢٠٧. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج٣، ص١٤٤. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص٥٧-٥٨. مقديش، نزهة الأنظار، ج١، ص١٤٤. أبو العباس المكناسي، درة الحجال، ج٣، ص١٩٩-٢٠٠. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج٤، ع: ١، ص٢٨. حسن حسني، أنباء العمر، ج٢، ص٧٣٥-٧٣٧.

زكريا (٧١٨-٧٤٧هـ / ١٣١٨-١٣٤٦م) أن يكون قاضي الجماعة صاحب الترجمة ومدرسا بها. فكان يقسم الأسبوع بين المدرستين.

تولى قضاء الأنكحة في عهد قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع، ثم ولاه السلطان أبو يحيى زكريا (٧١١-٧١٨هـ / ١٣١١-١٣١٧م) قضاء الجماعة بعد وفاة الشيخ عمر بن القداح الهواري سنة (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) وأظهر في الحق صلابة. فكان شديداً على الولاة، صارماً مهيباً لا تأخذه في الله لومة لائم. وهذا ما كان يتوقعه مجلس السلطان عندما تشاور فيمن يقدم لقضاء الجماعة. فذكر بعضهم ابن عبدالسلام فقال البعض الآخر إنه شديد لا يطاق.

أما بالنسبة لمؤلفاته فلم نعثر إلا على ثلاثة أسماء منها:

أ- "تتبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب" وهو شرح غني وحافل وصفه الزركشي بأنه كالعين من الحاجب.

ب- ديوان فتاوى. لا يزال مخطوطاً بدار الكتب المصرية.

ج- شرح مختصر أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب الفقهي.

وتوفي ابن عبدالسلام في الثاني والعشرين من رجب عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م. بطاعون جارف^(١).

٧- أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن خلف الله الخزرجي القلشاني،

أبو العباس (ولي قضاء الجماعة من عام ٨٥١هـ / ١٤٤٧م إلى عام ٨٥٨هـ / ١٤٥٤م).

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات، ج ٨، ص ٢٥٧. ابن الخطيب، نفح الطيب، ج ٥، ص ٣٥١. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٤، ٧٦، ٨٧، ٨٨. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٣٣٦، ٣٣٧. ابن الشماخ، الأدلة البينية، ص ٩٨. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢١٠. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٥٧٧-٥٧٨. مقديش، نزهة الأنظار، ج ١، ص ٥٦٨. أحمد بابا التبتكي، نيل الابتهاج، ص ٤٠٦-٤٠٧. الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٢٠٥. إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ج ١، ص ٣٥١. محمد البشير النيفر، القضاة الشرعيون في القديم، المجلة الزيتونية، مج ٤، ع: ١، ص ٢٨. محمد محفوظ، تراجم، ج ٣، ص ٣٢٥-٣٢٧. حسن حسني، أبناء العمر، ج ١، ص ٣٢٥-٣٢٧.

أصله من باجه، وبيته من بيوتات العلم المشهورة ونشأ مهتماً بالعلم والتعلم، فأخذ عن والده والإمام ابن عرفة وعيسى الغبريني قاضي الجماعة.

تولى قضاء قسنطينة سنة ٨٢٢هـ / ١٤٢٠م وبقي في المنصب زمناً طويلاً، ولما تولى هذا المنصب أوصاه والده فقال: أوصيك بتقوى الله سراً وعلانية، وأوصيك مع ذلك بآية وحديث. أما الآية: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(١)، وأما الحديث فقول عليه السلام: "حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل" قال وأوصى صديق صديقه وقد ولي أمر الناس بقوله: "صن أذنك عن أخبارهم تسلم من عداوتهم". وأوفي لذوي الحقوق حقوقهم تستجلب مودتهم، وشاور ذوي العقل والدين يقل عتبهم عليك وتجاوز عن جفوة ذوي الهفوة يقل ندمك وتأن في الحكم يقل خطوك واصبر على ما تكره تصل إلى ما تحب، والسلام".

وتولى بعد قضاء قسنطينة قضاء الجماعة، بعد موت بن عقاب سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٧م. وتداول على التدريس والخطابة في عدد من المدارس الحفصية في تونس ومساجدها. وبعد ثمانية أشهر من توليه قضاء الجماعة، استقال من منصبه وولي مشيخة المدرسة الشماعية.

له من المؤلفات والآثار العلمية:

أ- شرح رسالة بن أبي زيد القيرواني.

ب- شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي.

ج- شرح المدونة.

وله قصيدة: يحث فيها على قراءة مذهب الإمام مالك رضي الله عنه وهذا مطلعها:

إذا ما اغتر ذو علم بعلم فعلم الفقه أشرف في اعتزاز

فكم طيب يفوح ولا كمسك وكم طير يطير ولا كبازي

توفي يوم الأحد في الثامن من شعبان عام ٨٦٣هـ / ١٤٥٩م^(٢).

(١) سورة البقرة، الآية ٨٣.

(٢) انظر: ابن خلكان، وفيات، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٢٥، ١٣٥، ١٣٦.

، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٩، ١٥١. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٢٥-٦٢٦.

محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٥٨. أبو عبدالله محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات

الظريف حسن التعريف، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع -تونس

٨- محمد بن أبي القاسم بن أبي يحيى بن أبي الفضل بن محمد الرصاع الأنصاري التلمساني.

عرف بالرصاع، لأن جده الرابع كان يصنع المناير ويرصعها. وهو الذي صنع منبر
جامع الزيتونة.

ولد ونشأ بتلمسان، وفيها حفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى تونس في سنة ٨٣٠هـ/
١٤٢٩م، وهو صبي مع والدته والوفد الذي جاء بالهدية من سلطان تلمسان إلى سلطان تونس
أبي فارس عبدالعزيز الحفصي (٧٩٦-٧٣٨هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣م). وكان والده مقيماً في
تونس قبل قدوم ولده بعامين. عندما وصل حاضرة الحفصيين "تونس" عرضه والده وعرفه
على مشاهير العلماء، فأخذ العلم عنهم أمثال البرزلي ومحمد بن عقاب قاضي الجماعة، ولما
أكمل تعليمه قُدّم للتدريس بالمدارس التونسية ومساجدها.

ولي قضاء المحلة "الجيش" والتدريس بزاوية باب البحر في سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦١م بعد
عزل الفقيه أحمد بن كحيل التيجاني. ثم ولي قضاء الأنكحة في سنة ٨٧٥هـ / ١٤٧١م بعد
عزل الشيخ علي بن محمد الزندوي، ثم قدم بعد ذلك لقضاء الجماعة والإمامة والخطابة بجامع
الزيتونة والفتيا به بعد الشيخ محمد بن عمر القلشاني الذي أقعده المرض في سنة ٨٨٦هـ/
١٤٨٢م. لم تذكر المصادر تاريخ تخليه عن قضاء الجماعة، واقتصر على الإمامة والخطابة
والفتيا بجامع الزيتونة مع التدريس به إلى أن توفي سنة ٨٩٤هـ / ١٤٨٩م^(١).

ص ١٠٧. بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص ٦٣. أحمد التتبيكتي، نيل الابتهاج، ص ٦٨، ١٩٦.
محمد محفوظ، تراجم، ج ٤، ص ص ١٠١-١٠٣.

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات، ج ٨، ص ص ٢٨٧-٢٨٨. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٣٥، ص ١٥٢،
ص ١٥٨. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٧٣. أبو العباس المكناسي، درة الجبال، ج ٢،
ص ١٤٠. أحمد التتبيكتي، نيل الابتهاج، ص ٥٦٠. إسماعيل باشا الباباني البغدادي، هدية العارفين من
أسماء مؤلفين وآثار المصنفين، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٥١-١٩٥٥م، ج ٢، ص ٢٠٦. محمد محفوظ،
تراجم، ج ٢، ص ص ٣٥٨-٣٦١.

المبحث الثاني: تراجم أبرز القضاة الآخرين (الأنكحة، الأقاليم..)

١- عمر بن محمد بن إبراهيم بن عبد السيف الهاشمي أبو علي (كان قاضياً
للأنكحة في سنة ٥٧٣١هـ / ١٢٣٠م).

لا تذكر كتب التراجم والتاريخ الكثير عن هذا القاضي الذي تولى قضاء الأنكحة على
عهد السلطان أبي بكر (٧١٨ - ٥٧٤٧هـ / ١٣٤٦ - ١٣٤٧م) واكتفت بالتركيز على علاقة
العداوة بينه وبين قاضي الجماعة ابن عبد الرفيق، بسبب المنافسة على الرئاسة والتنازع على
استحقاق منصب القضاء، بحيث آل الأمر بينهما إلى تباعد كل منهما عن الآخر.

ولعل من أبرز ما اختلف فيه مع ابن عبد الرفيق قضية عقد النكاح بين الذميين بشهادة
المسلمين، الأمر الذي أباحه قاضي الأنكحة صاحب الترجمة ووجه العدول في تونس حاضرة
الحفصيين بالشهادة فيه. ومنع ذلك قاضي الجماعة ابن عبد الرفيق، مما حدا بصحاب الترجمة
إلى تأليف كتاب في إباحة الحكم والشهادة في عقد النكاح بين الذميين وسماه "إدراك الصواب
في أنكحة أهل الكتاب"^(١).

٢- أحمد بن الولي الصالح أبي عبد الله محمد المرباني الهنتاتي
المشهور بالشماع (كان قاضياً سنة ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م).

فقيه تونسي أصله من قبيلة هنتاتة المغربية، ولد بتونس ونشأ وتعلم على كبار العلماء
أمثال الإمام ابن عرفة، فبلغ المرتبة العليا في الفقه المالكي واستيعاب أحكامه، غير أنه لم
يشتهر كرفاقه، لأنه كان منشغلاً عن الوسط العلمي والفقه بالقضاء وملازمة باب السلطان،
حيث تبوأ مكانة مرموقة عند السلطان عبدالعزيز بن أحمد الحفصي (٧٩٦ - ٨٣٧هـ / ١٣٩٣ -
١٤٣٣م) فكان قاضي محلته وخطيب وإمام جامع القصبة (بجوار القصر) الذي يصلي فيه
السلطان، كما أن هذا السلطان نفسه كان يظاهر بصاحب الترجمة إذا غشي قصره وجوه

(١) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٥٦. محمد محفوظ، تراجم، ج ٣، ص ٣٢٩. حسن حسني، أبناء
العمر، ج ٢، ص ٧٢٨. لم نترجم له المصادر بغزارة كما فعلت مع غيره.

العلماء من المغرب والأندلس، وكان أيضا جليس أسماره ورفيق أسفاره، فيقيم بالحاضرة بإقامته، ويرافقه إذا سافر. وهو القاضي الذي قرأ بجامع تلمسان الكبير بيعة أهلها له لما دخلها يوم الثالث عشر لجمادى الآخرة عام ٨٢٧هـ / ٤٢٣م وبحضور كبار الفقهاء.

ومن مظاهر عناية واهتمام وثقة السلطان عبدالعزيز (٧٩٦-٨٣٧ هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣م) به؛ تعيينه ناظرا على جميع قضاة الأقاليم وعدولها. فكان الشماع أثيرا عند السلطان عبدالعزيز، وكذلك عند ولده ولي عهده السلطان محمد بن عبد العزيز (٨٣٧-٨٣٩ هـ / ١٤٣٣-١٤٣٥م). ولما توفي السلطان في طرابلس الغرب، يوم الأحد في الثاني والعشرين من رجب عام ٨٣٣ هـ / ١٤٣٠م تولى الشماع غسله وتكفينه، وحزن عليه حزنا شديدا وما لبث بعده إلا أشهرا قليلة فلحق به.

كان للشماع صلات ود مع أصدقائه الذين درسوا معه عند الإمام ابن عرفة كيغقوب بن يوسف الزعبي، ومع البعض الآخر خصومات وعداوات وصلت إلى حد الهجوم الصريح كالبرزلي الذي اختلف معه في مسألة العقوبة بالمال هل هي جائزة باق حكمها أم هي منسوخة؟

فألف كل واحد منهما رسالة يرد بها على صاحبه وكان عنوان التي رد بها الشماع على البرزلي "مطلع التمام، ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة غرم ذوي الإجرام". وتوفي في تونس في الثلاثين من شوال عام ٨٣٣هـ / ١٤٣٠م^(١).

(١) انظر: ابن الشماع، الأدلة البينية، ص ١٦، ص ٤٤، ص ١٤٦، ص ١٤٨. الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ١٢٨. الوشرسي، المعيار، ج ٥، ص ٣٥١. ابن أبي دينار، المؤنس، ص ١٥٤. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢٤٤. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦١٠. ابن أبي الضياف، إتحاف الزمان، ج ١، ص ١٨٤. أحمد بن بابا التبتكي، نيل الابتهاج، ص ٧٦. عبد الوهاب بن منصور، أعلام، ج ٥، ص ٢٤-٢٧.

٣- محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي.

ولد بقفصة وبها نشأ وتعلم ثم رحل إلى تونس، فأدرك بها ابن الغماز قاضي الجماعة. وبرع في العربية والفقه وأصوله والحساب والفرائض.

رحل إلى مصر ٦٨٠هـ / ١٢٨٢م ونزل بالإسكندرية حيث أخذ عن ناصر الدين الأبياري وعن الكمال بن التينسي، تهذيب المدونة للبراذعي، وغيرهم، ثم رحل إلى القاهرة ولازم إمام المالكية العلامة النظار شهاب الدين القرافي. فأجازه بالإمامة في علم الأصول وأذن له في التدريس والإفادة.

وفي عام ٦٨٠هـ / ١٢٨٢م، قصد الديار المقدسة لأداء فريضة الحج ثم رجع إلى وطنه وتولى قضاء بلده قفصة- ولتألب الخصوم عليه والحاسدين، عزل. وقدم لقضاء الجزيرة القبلية، ثم عزل، فاستقر بتونس. كان بينه وبين قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع خصومة ومنازعة يذكرها الزركشي قائلاً: "وناوَاهُ القاضي أبو إسحاق بن عبدالرفيع فلم يتركه يخرج رأسه طرفة عين، حتى منعه الجلوس للوعظ بجامع القصر الأعلى وقال له: إن دخلته أكرس رجلك. فكان ابن راشد يقول: أتمنى أن أجلس أنا وهو للمناظرة حتى يظهر الحق. توفي في العشرين من جمادى الثانية من عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٦م^(١).

٤- أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، القيرواني أبو الفضل.

ولد بالقيروان من أسرة فقيرة، نشأ يتيمًا فكفله عمه خليفة بن ناجي الذي كان موصوفًا بالعلم، فاعتنى بتعليم ابن أخيه. ثم أخذ ابن ناجي العلم عن كبار العلماء أمثال محمد بن أبي بكر قاضي القيروان والإمام ابن عرفة والبرزلي وقاضي الجماعة أبي مهدي عيسى الغبريني.

قدمه شيخه البرزلي للخطابة والإمامة بجامع الزيتونة في القيروان سنة ٧٨١هـ / ١٤٠٨م وأحتج على تقديمه الكثير من الفقهاء، وذلك لأنه كان في العادة يتقدم لمثل هذه

(١) انظر: الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٦٠-٦١. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ص

٢٠٧-٢٠٨. ابن أبي الضياف، إتحاف الزمان، ج ١، ص ١٧٢. إسماعيل باشا، إيضاح المكنون، ج ٢،

ص ٣٩٩. محمد محفوظ، تراجم، ج ٢، ص ٣٣٤.

الخطط من تقدمت ولايته في المناصب الدينية. ولكن البرزلي أصرّ على تقديمه فالزم قاضي القيروان أبا عبدالله محمد بن قليل الهم بذلك.

كان صاحب الترجمة لا يرغب في الوظائف الشرعية كالقضاء والشهادة، إلا أن شيخه المربي عبيد الغرياني نصحه وألح عليه في الرحلة إلى تونس لاستكمال ثقافته الشرعية وبعد ممانعة شديدة قبل الرحلة إلى تونس. وشهد فيها حلقات التدريس بجامع الزيتونة والمدارس التونسية. فأقام فيها أربعة عشر عاماً، وكان خلالها نموذج العمل والجد في طلب العلم لذا اختاره شيخه قاضي الجماعة أبو مهدي عيسى الغبريني لولاية القضاء والخطابة والإمامة في مواضع عدة من بلاد أفريقية. فكان أول تقديم له على جزيرة جربة عام ٧٩٩هـ / ١٣٩٧م وبعد ثلاث سنوات استعفى من القضاء، فرجع إلى بلده القيروان. ثم بعد فترة قصيرة أعيد إلى القضاء ولمدة سبعة عشر عاماً في بلدان الدولة الحفصية (باجة، الأربص، تبسة، قابس، سوسة) فكانت خدمته في القضاء من سنة ٧٩٩هـ / ١٣٩٧م إلى سنة ٨١٦هـ / ١٤١٤م.

في آخر إحدى وعشرين سنة من عمره انقطع للتدريس في مسقط رأسه القيروان وبقي فيها حتى توفي عام ٨٣٧هـ / ١٤٣٥م^(١).

٥- أحمد بن أحمد (وقبل محمد) بن عبد الله بن محمد بن علي الغبريني أبو العباس.

فقيه مالكي، مؤرخ، له مشاركة في علوم الحديث والتفسير والعربية والمنطق. نسبته إلى "بني غبرين" بطن من قبائل البربر في أعلى وادي سباو بالقرب من مدينة بجاية.

اهتم منذ صغره بالعلم، فبدأ بحفظ القرآن الكريم وعلوم الفقه والتفسير والحديث والعربية والمنطق وغير ذلك من فنون العلم التي كانت في عصره. وقد بلغ عدد الشيوخ الذين تلقى عنهم العلم نحو السبعين، وجلهم من أعلام شيوخ المغرب الأوسط والأندلس وأفريقية "تونس" وقد ذكرهم في "برنامج" الملحق في نهاية كتابه الموسوم بـ "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية".

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات، ج ١١، ص ١٣٧. ابن ناجي، معالم الإيمان، ج ٣، ص ١٣٤، ج ٤، ص ص

٢٦٠ - ٢٦١. محمد الأندلسي، الحلل السندسية، ج ١، ص ٦٩١. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١،

ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥. محمد عاشور، أعلام الفكر، ص ص ١٠٠ - ١٠٦.

ذكرت المصادر أنه ولي القضاء في بلدان عدة، حيث يقول النباهي: "ولي القضاء بمواضع عدة، آخرها مدينة بجاية، فكان حكمه شديداً، مهيباً ذا معرفة بأصول الفقه، وحفظ لفروعه، وقيام على النوازل، وتحقيق للمسائل، ولما ولي خطة القضاء، ترك حضور الولاة، ودخول الحمام وسلك طريق اليأس من مداخل الناس".

كما أنه تولى السفارة في عهد السلطان أبي البقاء، وكانت سبباً في قتله، فيقول ابن خلدون "ولما ولي السلطان أبو البقاء اعتزم على المواصله مع صاحب تونس قطعاً للزبون عنه، وعين للسفارة في ذلك شيخ القرابة أبا زكريا الحفصي ليحكم شأن المواصله بينه وبينه، فأدوا رسالتهم، وانقلبوا إلى بجاية، ووجدت بطانة السلطان السبيل في الغبريني فأغروه به وأشاعوا أنه داخل صاحب الحضرة في التوثب بالسلطان... فاستوحش منه السلطان وقبض عليه سنة ٧٠٤هـ، ثم أغروه بقتله فقتل بحبسه سنته تلك".

أما بالنسبة لآثاره العلمية فلم تذكر المصادر ولا هو نفسه ولا الذين ترجموا له سوى كتاب واحد وهو "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية". وهو كتاب مطبوع ومحقق وقد استفدت منه في هذه الدراسة كثيراً.

ومن بين آثاره أيضاً نظمه للشعر، حيث يقول عادل نويهض محقق كتابه السابق "علمنا أن للغبريني بعض القصائد والأبيات الشعرية لا تزال مخطوطة في مكتبات المغرب الأقصى"، وقد ذكر النباهي بيتين من الشعر ونسبهما إليه وهما:

لا تتكح سر ك المكنون خاطبه	واجعل لميته بين الحشا جدثا
ولا تقل نفثه المصدور راحته	كم نافث روحه من صدره نفثا

وذكر هو نفسه أنه قال قصيدة في نحو الأربعين بيتاً في فترة شبابه وهذا مطلعها:
واحيرة العشاق بالرقبساء حرموا الوصول لطيبة الوسعاء

توفي صاحب الترجمة عام ٧٠٤هـ / ١٣٠٥م بسبب مرض الطاعون. (١)

(١) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص ٧-١٥، ٣٥٥-٤٠١. النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٣٢. ابن فرحون المالكي، الديباج، ص ٧٩-٨٠. ابن القنفذ، الوفيات، ص ٥٣. محمد بن مخلوف، شجرة النور، ج ١، ص ٢١٥. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٧١م، ص ١٥-١٧. زهير أحداتن وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع،

إن هذه النماذج من تراجم قضاة الحفصيين، أبرزت لنا العديد من الجوانب الخفية في مؤسسة القضاء عند الحفصيين وبالأحرى في شخصية القضاة، مثل تاريخ المولد والوفاة ومكانهما وكذلك أصول القضاة الاجتماعية والقبلية كما أبرزت المزيد من دورهم الثقافي بذلك الكم المعبر من المؤلفات التي صنفوها وأثروا بها الحياة الثقافية في الدولة الحفصية.

من هنا تبين لنا أن جل قضاة الحفصيين كانوا من المقدرة العلمية بمكان، ولم يصلوا المراتب العليا من القضاء إلا بذلك العلم الغزير الذي كانوا يحملونه وبطبيعة الحال هو علم الفقه بالدرجة الأولى، وإذا وجد بين القضاة من قال الشعر فربما لاحظنا أنه شعر لا يرقى إلى الجودة الشعرية المعروفة وذلك بسبب عاملين في نظرنا وهما: الفترة الزمنية المتأخرة التي تعتبر من الفترات التي ضعف فيها مستوى الشعر والأدب مشرقاً ومغرباً ثم لأن أغلب القضاة كانوا أميل إلى الفقه منه إلى قول الشعر فضلاً عن كونهم في البيئة المغربية التي لم ترق في يوم من الأيام في شعرها إلى ما وصلت إليه بلاد المشرق.

وكذلك مما لاحظناه من خلال هذه التراجم أن القضاء الحفصي لم يكن وراثياً في عائلة من العائلات، وإنما كان يرشح الفقيه لمنصب القضاء لعلمه وتقواه وليس لنسبه أو اعتبارات أخرى غير العلم والمعرفة.

الجزائر، د.طن. د.ت.، يذكر زهير أحداتن بل ينفرد بذكر كتابين آخرين للغبريني غير "عنوان الدراية" وهما "المورد الأصفي" و"الفصول الجامعة"، إلا أنه لا يذكره مصادره، ص ص ٤١٠-٤١٢.

الخاتمة:

وأخيراً، نصل إلى نهاية هذا البحث وخاتمته، بعد استقراء المصادر والمراجع ولا سيما المغربية منها، ذات الصلة بالموضوع (القضاء في عهد الدولة الحفصية بإفريقية) (٦٢٥-٩٨١هـ / ١٢٢٧-١٥٧٣م).

وهنا لا بد أن نؤكد على النتائج التي توصلنا إليها والتي امتدت على صفحات هذه الدراسة، التي نشعر بأنها جديدة في أغلب جوانبها ولعل من أهم هذه النتائج أذكر:

١- حاولت هذه الدراسة أن تستوعب جل المصادر والمراجع التي ألفت في موضوع القضاء ولا سيما المغربية منها. وعملت على عرضها وتحليلها ومناقشتها، خاصة ما تعلق بالحفصيين، وقدمت قائمة بها.

٢- تتبعت هذه الدراسة نشأة القضاء في المغرب الإسلامي، ابتداءً من عهد الولاة بصورة موجزة، لأنها تمثل العمق التاريخي لعهد الحفصيين، ووصلت الدراسة حتى نهاية العهد الحفصي (٦٢٥-٩٨١هـ / ١٢٢٧-١٥٧٣م) الذي كان موضوع البحث.

٣- حاولت الدراسة أن تبين نشأة منصب قاضي الجماعة في المغرب الإسلامي، ثم تناولت مكانة صاحب هذا المنصب في الدولة الحفصية، وكيفية توليته وما هي الشروط اللازمة، حتى يرشح لهذا المنصب، ثم تحدثت عن صلاحياته وعلاقته بنوابه من القضاة الآخرين.

٤- وضّحت هذه الدراسة أنواع القضاة : قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة وقاضي المحلة وقاضي الأهلة وقاضي الإقليم، وقد كانت في الدولة الحفصية، وبينت مهام كل قاض وكيفية تعيينه.

٥- حاولت هذه الدراسة أن تسجل إجراءات القضاة في أفضيتهم، واتضح من خلال ذلك تطور مؤسسة القضاء في العهد الحفصي.

٦- من أهم ما يتميز به القضاء الحفصي هو أنه:

- قضاء منظم، حيث أن هناك قاضي الجماعة هو رأس الهرم في التنظيم القضائي، وقضاة آخرون كقضاة الأنكحة والأقاليم وغيرها وهو المسؤول عنهم، إذ هو الذي غالباً ما يرشحهم لكي يتم تعيينهم من قبل السلطان الحفصي بظهير سلطاني.

- تبين لنا من خلال البحث؛ أن القضاة في بلاد إفريقية كانت لهم مكانة في المجتمع: فالقضاة ذوو هيبة، عملوا على استقلالية القضاء عن السلطات الأخرى، فلم يرضوا التدخل أبداً في شؤونهم وأحكامهم بعد تعيينهم.
- حرص القضاة على العدل في أحكامهم، والاستقامة في أحوالهم وسيرهم، وكان ذلك بسبب رسوخ قدمهم في العلوم الشرعية وورعهم وتقواهم.
- التزم القضاة في أحكامهم بالمذهب المالكي، الذي انتشر في المغرب الإسلامي، فلم يكن في الدولة الحفصية قضاة تعينهم الدولة من غير المالكية.
- عمل سلاطين الدولة الحفصية على احترام القضاة والقضاء فلم يسمحوا لأحد التدخل في عمل وشؤون القضاة، بل إنهم غالباً ما ردعوا كل من حاول التدخل في عملهم، وإن كانت هناك حالات استثنائية.

٧- كان القضاة يمثلون نخبة المجتمع في الدولة الحفصية، وأثروا بإنتاجهم الفكري وأحكامهم القضائية التي دوّنها البعض منهم؛ الحياة الثقافية في عصرهم، فكان ما تركوه بعدهم، ثروة مهمة للعلماء وأصحاب المؤلفات في عهودهم ولقرون عديدة بعد ذلك.

٨- عمل القضاة على نشر الثقافة الفقهية في كافة أرجاء الدولة، من خلال التوجيه والإرشاد في المساجد والمدارس وبيوتهم الخاصة، وأيضاً من خلال الكم والكيف المعتبر من مؤلفاتهم.

٩- يظل القضاء الحفصي يحتاج إلى تفرغ تام لاكتشاف ما بقي غامضاً غير واضح، وما لم تتمكن هذه الدراسة من استيعابه، بشرط اكتشاف مخطوطات جديدة ووثائق مهمة، ولعل ذلك يكون مجالاً للدكتوراة في المستقبل إن شاء الله.

١٠- تبين لنا حسب المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها، أن القضاء في الدولة الحفصية لم يكن له علاقة بالشرطة أو الحسبة.

ملحق رقم (أ)
بأسماء قضاة الجماعة

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
محمد بن زيادة الله القابسي	ولي من سنة ١٢٢٥هـ / ١٢٢٨م		أول قاض حفصي
أبو القاسم المريش	عزل سنة ١٢٤٠هـ / ١٢٤٢م		سنة التولية مجهول وهو ثاني قاض حفصي
عبدالرحمن بن عمر بن نفيس	ولي من سنة ١٢٤٠هـ / ١٢٤٢م إلى سنة ١٢٤٦هـ / ١٢٤٨م		توفي سنة ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣م
عبدالرحمن بن علي التوزري عرف بابن الصائغ	ولي سنة ١٢٤٦هـ / ١٢٤٨م		توفي سنة ١٢٥٩هـ / ١٢٦٠م
عبدالرحمن بن يعقوب الشاطي	عزل سنة ١٢٥٧هـ / ١٢٥٨م		
أبو القاسم بن علي بن عبدالعزيز بن البراء المهدوي	ولي من سنة ١٢٥٧هـ / ١٢٥٨م إلى سنة ١٢٥٨هـ / ١٢٥٩م		توفي عام ١٢٧٧هـ / ١٢٧٨م

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
أبوموسى عمران بن معمر الطرابلسي	ولي من سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٩م إلى سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦١م	ولي قضاء طرابلس والخطبة والصلاة بجامعها نيفاً وثلاثين سنة	توفي سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦١م
أبو عبدالله محمد بن علي بن إبراهيم بن الخباز	ولي من سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦١م إلى سنة ٦٦٢هـ / ١٢٦٣م ثم أعيد في سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م إلى سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م		توفي ٢٧ جمادي الآخرة سنة ٦٨٣هـ / ١٢٨٤م أعيد للمرة الثانية بعد عزل أبي العباس أحمد المفسر
أبو العباس أحمد بن الغماز	ولي من سنة ٦٢٢هـ / ١٢٦٣م إلى سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م ثم أعيد في سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م إلى سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م	تخطط بالعدالة في بجاية ثم تولى قضاء عدة بلدان حفصية	أصله من الأندلس، قدم على العلامة الكبرى في عهد السلطان إبراهيم بن أبي زكريا (٦٧٨-٦٨١هـ / ١٢٧٩-١٢٨٢م)، ولي قضاء الجماعة مرتين وتوفي وهو قاض للجماعة في سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م
أبو العباس أحمد بن إبراهيم المفسر	ولي في ٤ شوال سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م إلى ١٩ ذي القعدة من نفس السنة		سنة وفاته مجهولة لدينا

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
أبو محمد عبد الحميد بن أبي الدنيا	ولي في رجب سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨٠م إلى رمضان من نفس السنة		أصله من طرابلس، توفي في ٢٦ ربيع الأول من سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م
أبو القاسم بن زيتون	ولي من سنة ٦٧٩هـ / ١٢٨١م إلى سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م	-	توجه في الرسالة لبعض ملوك المغرب عن المستنصر بالله الحفصي مرتين، فشكرت رسالته وحمدت همته وسياسته. توفي ١٧ رمضان من سنة ٦٩١هـ / ١٢٩١م
أبو يحيى أبوبكر الغوري الصفاقسي	ولي من سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م إلى سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م		توفي في سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م
أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن علي بن عبد الرفيع	ولي من سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م إلى سنة ٧٠١هـ / ١٣٠١م وتداول منصب قضاء الجماعة خمس مرات، وتوفي وهو قاض للجماعة عام ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م	تنقل في قضاء تبرسق وقابس نحو ثلاثين عاماً	في عهد السلطان زكرياء ابن اللحيان كان ابن عبد الرفيع قاضياً للجماعة وقد تولى قضاء الجماعة خمس مرات أولها سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م توفي في شهر رمضان سنة ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
أبوزيد عبدالرحمن بن القطان البلوي	ولي سنة ١٣٠١/هـ ١٣٠١م		تاريخ وفاته مجهول عندنا
أبو علي عمر بن قدام الهواري	ولي من سنة ١٣٣٣/هـ ١٣٣٢م إلى سنة ١٣٣٣/هـ ١٣٣٣م	تولى قضاء الأنكحة مرتين ودرّس بالمدرسة الشماعية	توفي سنة ١٣٣٣/هـ ١٣٣٣م وهو قاضي للجماعة
أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام	ولي من عام ١٣٣٣/هـ ١٣٣٣م إلى سنة ١٣٤٨/هـ ١٣٤٩م	كان قاضياً للأنكحة على عهد قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع وابن قدام الهواري	له شرح على ابن الحاجب وجمع بين القضاء والخطابة والتدريس والفتوى بجامع الزيتونة توفي ١٣٤٨/هـ ١٣٤٩م. وهو قاض.
محمد الأجمي	ولي من سنة ١٣٤٨/هـ ١٣٤٩م إلى سنة ١٣٤٩-٧٥٠م	كان قاضياً للأنكحة	توفي هو وزوجه في يوم واحد عام ١٣٥٠/هـ ١٣٤٩م، وكانت تونس تحت الحكم المريني
أبو حفص عمر بن عبدالرفيع	من سنة ١٣٥٠/هـ ١٣٤٩م إلى سنة ٧٦٦ ١٣٦٤/هـ ١٣٦٤م	ولي قضاء الأنكحة بعد محمد الأجمي	توفي سنة ١٣٦٤/هـ ١٣٦٤م وهو قاض.

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاهما قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
محمد بن خلف الله النفطي	ولي من سنة ٧٦٦هـ / ١٣٦٢م إلى سنة ٧٧٠هـ / ١٣٦٨م	ولي قيادة العساكر في حرب الدولة الحفصية مع الجريد	قتله في الحبس خنقاً، منصور عتيقه مولى السلطان أبي البقاء خالد بن إبراهيم وحاجبه أحمد بن إبراهيم المالقي عندما ألقيا القبض عليه في عام ٧٧٠هـ / ١٣٦٨م.
أبو العباس أحمد بن حيدره	ولي من سنة ٧٧٠هـ / ١٣٦٨م إلى سنة ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م	كان قاضياً للأنكحة	توفي سنة ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م وهو قاض
أبو الحسن بن أبي القاسم بن باديس القسنطيني	ولي من سنة ٧٧٨هـ / ١٣٧٦م إلى سنة ٧٨١هـ / ١٣٧٩م		عزل من قضاء الجماعة وقدم ببلده قسنطينة قاضياً إلى أن توفي سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م.
أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالرحمن البلوي القطان	ولي من سنة ٧٨١هـ / ١٣٧٩م إلى سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م		توفي في سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م وهو قاض
أبو زيد عبدالرحمن البرشكي	ولي من سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٣م إلى سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م		بعد تقديمه بمدة مرض وقدم للنيابة عنه الشيخ أبو مهدي عيسى الغبريني
أبو مهدي عيسى الغبريني	ولي من سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م إلى سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠م		في سنة ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م حج الإمام ابن عرفة واستخلف مكانه على إمامة جامع الزيتونة والفتوى قاضي الجماعة أبو مهدي، توفي في ٢٧ ربيع الأول عام ٨٢٥هـ / ١٤٢٢م

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
أبويوسف يعقوب الزغبى	ولي من سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠م إلى سنة ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م	ولي قضاء الأنكحة من سنة ٨٠٢هـ / ١٣٩٩م إلى سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠م	توفي في السادس لذي الحجة سنة ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م وهو قاض
أبو القاسم بن سالم الوشتاتي القسنطيني	ولي في شهر رمضان سنة ٨٣٤هـ / ١٤٣٠م إلى سنة ٨٤٦هـ / ١٤٤٢م	كان خطيباً / مفتياً بجامع التوفيق ثم تولى الخطابة والإمامة بجامع الزيتونة والفتيا عام ٨٤١هـ / ١٤٣٧م	في يوم الأربعاء سابع عشر صفر من عام ٨٤٦هـ / ١٤٤٢م طعن عند سلامه من صلاة الصبح وحمل إلى بيته وتوفي في الليلة الثانية
أبو حفص عمر بن محمد بن عبدالله القلشاني	ولي من سنة ٨٤٦هـ / ١٤٤٢م إلى سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٣م	تولى مع قضاء الجماعة الخطابة والفتيا بجامع الزيتونة. كان قاضياً للأنكحة قبل أن يتولى قضاء الجماعة	توفي في سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٣م بسبب وباء انتشر في تونس

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاهما قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
أبو عبدالله محمد بن محمد بن عقاب	ولي من سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٣م إلى سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٧م	كان قاضياً للأنكحة قبل قضاء الجماعة ومدرساً بالمدرسة التي بسوق الفلقة. تولى مع قضاء الجماعة الفتيا بجامع القصبة ثم ولي الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة	توفي ليلة الاثنين سابع عشر جمادى سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٧م وهو قاض
أحمد بن محمد بن عبدالله القلشاني	ولي من سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٧م إلى سنة ٨٥٨هـ / ١٤٥٤م	كان قاضياً للأنكحة ومدرساً بمدرسة عنق الجمل. تولى مع قضاء الجماعة التدريس بمدرسة سوق الفلقة	في عام ٨٥٨هـ / ١٤٥٤م خيره السلطان بين أن يتولى الخطابة والفتيا بجامع الزيتونة أو يبقى على خطته، فاختر الخطابة والفتيا بعد أن استخار الله عز وجل، وبقي يحكم في الناس بقضاء الجماعة والأنكحة بعد استعفائه أكثر من ثمانية أشهر. توفي في الثامن من شعبان عام ٨٦٢هـ / ١٤٥٨م

أسماء قضاة الجماعة	فترة التولية	الخطط التي تولاها قبل قضاء الجماعة	ملاحظات
محمد الرصاع	مجهول سنة التولية ربما بعد عام ٨٧٥هـ / ١٤٧٠م أي بعد توليه قضاء الأنكحة	كان قاضي الأهلة، ثم ولي في عام ٨٦٥هـ / ١٤٦٠م قضاء المحلة والتدريس بمدرسة زاوية باب البحر. ولي عام ٨٧٥هـ / ١٤٧٠م قضاء الأنكحة	توفي ٨٩٤ هـ / ١٤٩٨ م
محمد الوشتاتي	مجهول سنة التولية		الفترة الأخيرة من حكم الحفصيين كانت غامضة تماماً من حيث قضائاتها وهو أمر يدعو للغرابة كما يدعو لمزيد من البحث والتقصي.

ملحق (٢)

بأسماء قضاة الأنكحة

أسماء قضاة الأنكحة	فترة التولية	ملاحظات
محمد بن الرايس الربيعي	ولي في ٤ ربيع الأول عام ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م إلى شوال عام ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م	بعد عزله عن قضاء الأنكحة تولى خطة الإنشاء
أبو علي الحسن بن عمر الهواري الطرابلسي	كان قاضياً في عام ٦٨١هـ / ١٦٨١م	ذكر في المصادر على أنه كان قاضياً في تونس دون أن توضح نوع القضاء، فرجحنا أنه قاضي أنكحة، وتوفي عام ٦٨١هـ / ١٢٨٢م يوم دخول الدعي أحمد بن مرزوق إلى تونس
علي بن عمر بن محمد بن إبراهيم بن عبدالله السيد الهاشمي	كان قاضياً للأنكحة عام ٧٣١هـ / ١٣٣٠م في فترة تولي إبراهيم بن عبدالرفيع قضاء الجماعة	كان بينه وبين قاضي الجماعة ابن عبدالرفيع منافسات حول منصب القضاء، وخلاف فقهي في مسألة شهود عدل المسلمين على عقد نكاح أهل الذمة.
أبو علي عمر بن قدام الهواري	كان قاضياً للأنكحة قبل أن يتولى قضاء الجماعة عام ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م	تولى قضاء الأنكحة مرتين، ودرّس بالمدرسة الشماعية

أسماء قضاة الأنكحة	فترة التولية	ملاحظات
أبو عبدالله محمد الأجمي	تولى قضاء الأنكحة قبل أن يتولى قضاء الجماعة عام ١٣٤٨هـ / ١٣٤٨م	تولى قضاء الجماعة عام ١٣٤٨هـ / ١٣٤٨م. ثم توفي بعد مدة يسيرة من التولية
عمر بن عبدالرفيع	تولى قضاء الأنكحة عام ١٣٤٨هـ / ١٣٤٨م	تولى قضاء الأنكحة بعد محمد الأجمي. وهو ليس من مشاهير قضاة الدولة الحفصية
أبو العباس أحمد بن حيدرة	تولى قضاء الأنكحة من عام ١٣٤٨هـ / ١٣٦٨م وإلى سنة ١٣٧٠هـ / ١٣٦٨م	كان هو المرشح لقضاء الجماعة بعد عمر بن عبدالرفيع، ولكن السلطان رشح مكانه محمد بن خلف الله النفطي. وبعد وفاة هذا الأخير، قدمه السلطان لقضاء الجماعة عام ١٣٧٠هـ / ١٣٦٨م
أبو علي عمر بن البراء	كان قاضياً للأنكحة عام ١٣٩٤م / ١٣٩٤م	لم نجد له ترجمة في كتب التراجم
أبو يوسف يعقوب الزعبي	ولي قضاء الأنكحة من عام ١٣٩٩م إلى عام ١٤١٠م / ١٤١٠م	لم نجد له ترجمة في كتب التراجم
أبو عبدالله محمد القلشاني	ولي قضاء الأنكحة من عام ١٤١٠م إلى عام ١٤٣٣م / ١٤٣٣م	كان مدرساً بمدرسة عنق الجمل، وتوفي عام ١٤٣٣م / ١٤٣٣م
أبو حفص عمر بن محمد القلشاني	ولي قضاء الأنكحة من عام ١٤٢٩م إلى عام ١٤٤٢م / ١٤٤٢م	كان مدرساً بمدرسة عنق الجمل وخطيباً وفقهياً بجامع التوفيق، وهو من القضاة القلائل الذين جاءوا بعد آبائهم في منصب القضاء عند الحفصيين
أبو محمد عبدالله البحيري	ولي قضاء الأنكحة من عام ١٤٤٢م إلى عام ١٤٥١م / ١٤٥١م	كان مدرساً بالمدرسة الشماعية

اسماء قضاة الأنكحة	فترة التولية	ملاحظات
أبو عبدالله محمد الغافقي	ولي قضاء الأنكحة عام ١٨٥٥هـ / ١٤٥١م إلى عام ١٨٥٨هـ / ١٤٥٤م	
أحمد القلشاني	ولي قضاء الأنكحة عام ١٨٥٨هـ / ١٤٥٤م ثم عزل في آخر شعبان عام ١٢٦٣هـ / ١٤٥٨م ثم أعيد في آخر رمضان من نفس العام إلى عام ١٢٧٥هـ / ١٤٧٠م	في المرتين التي تولى فيهن قضاء الأنكحة كان خطيباً ومفتياً بجامع الزيتونة، وصاحب الدعاء عقب ختم البخاري. ويلاحظ أنه الثالث من أفراد عائلة القلشاني الذين يتولون قضاء الأنكحة
أبو عبدالله محمد الرصاع	تولى قضاء الأنكحة عام ١٢٧٥هـ / ١٤٧٠م	بقي قاضياً للأنكحة إلى أن تولى قضاء الجماعة

ملحق رقم (٣)

بأسماء قضاة المحلة (الجيش)

اسم القاضي	فترة التولية	ملاحظات
أحمد الشماع	كان قاضياً في عام ١٤٢٩ / ١٤٣٣ هـ	كان خطيباً بجامع القصبة، وتوفي عام ١٤٢٩ / ١٤٣٣ هـ
أبو عبدالله محمد المسراتي	ولي القضاء عام ١٤٢٩ / ١٤٣٣ هـ إلى عام ١٤٤٦ / ١٤٥٠ هـ	تولى مع قضاء المحلة الخطابة بجامع القصبة، توفي عام ١٤٤٦ / ١٤٥٠ هـ
أحمد بن كحيل	ولي القضاء عام ١٤٤٦ / ١٤٥٠ هـ إلى عام ١٤٥٢ / ١٤٥٦ هـ	وكان شاهداً بالحاضرة "تونس".
أبو عبدالله محمد الزندوي	ولي القضاء عام ١٤٥٢ / ١٤٥٦ هـ إلى عام ١٤٥٣ / ١٤٥٧ هـ	وكان شاهداً بالحاضرة "تونس".
محمد الرصاع	ولي قضاء المحلة عام ١٤٦٥ هـ / ١٤٦٠ م	تولى مع قضاء المحلة التدريس بمدرسة زاوية باب البحر
محمد القسنطيني	ولي القضاء عام ١٤٦٧ / ١٤٨٢ هـ	

ملحق رقم (٤)

بأسماء قضاة قسنطينة

اسم القاضي	فترة التولية	ملاحظات
أبومحمد عبدالله بن الديم	ولي القضاء في عهد السلطان أبي زكريا بن أبي إسحاق	-
أبو العباس أحمد بن عبدالله المخزومي	-	أصله من الأندلس، تولى فيها قضاء أريولة وشاطبه، توفي عام ١٢٥٨ هـ / ١٢٥٨ م
أبومحمد ويكنى أبوفارس عبدالعزيز بن عمر بن مخلوف	-	ولي القضاء في قسنطينة بعد أن ولي القضاء في بسكرة والجزائر، وتوفي عام ١٢٨٦ هـ / ١٢٨٧ م
أبو علي عمر الحبالي	-	كان معلم السلطان أبي يحيى أبي بكر بن أبي زكرياء
أبو العباس أحمد بن محمد القلشاني	كان قاضياً عام ١٢٣٨ هـ / ١٢٣٧ م	
أبو العباس أحمد الخلفي	ولي القضاء حوالي عام ١٢٧٢ هـ / ١٢٧٠ م وإلى عام ١٢٧٥ هـ / ١٢٧٣ م	

اسم القاضي	فترة التولية	ملاحظات
ابن أبي العباس أحمد الخلفي	عزل عن القضاء عام ١٣٧٩/٥٧٨١م	عينه القائد بشير وطلب من السلطان ظهيراً فامتنع السلطان. وعزله بعد موت القائد بشير عام ١٣٧٩/٥٧٧٩م.
أبو علي حسن بن أبي القاسم بن باديس	ولي عام ١٣٧٩/٥٧٨١م وإلى عام ١٣٨١/٥٧٨٧م	تولى القضاء في قسنطينة مرتين، الأولى قبل توليه قضاء الجماعة، وتولى الثانية عام ١٣٧٩/٥٧٨١م، وتوفي وهو قاضي في قسنطينة عام ١٣٨١/٥٧٨٧م.
ابن القنفذ أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب	ولي القضاء في أيام القائد نبيل ٧٩٨-٨٠٤/١٣٩٦-١٤٠١م، ثم أعيد في نفس العام وإلى عام ٨١٣/١٤١٠م	له كتاب بعنوان "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية" ألفه للسلطان أبي فارس عزوز، وحدث بين القاضي ابن القنفذ والقائد نبيل خلاف. فعزل القائد القاضي ابن القنفذ، ثم تدخل السلطان فعزل القائد نبيل سنة ٨٠٤/١٤٠١م، وأعاد ابن القنفذ إلى القضاء ثانية.
أبو العباس أحمد القلشاني	ولي من عام ٨١٣/١٤١٠م وإلى عام ٨٣٩/١٤٣٥م	وهو ابن قاضي الأنكحة أبو عبد الله محمد القلشاني.
أبو عبد الله محمد الزندوي	ولي القضاء من عام ٨٣٩/١٤٣٥م وإلى عام ٨٥٥/١٤٥١م	بعد عزله عن قضاء قسنطينة ولي قضاء بجاية ثم تولى قضاء المحلة.
أحمد القسنطيني	-	شيخ الزركشي مؤلف كتاب "تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية".
محمد الحباس	-	توفي في قسنطينة عام ٨٧٠/١٤٦٤م وهو قاض.

اسم القاضي	فترة التولية	ملاحظات
أبو عبدالله محمد الغلوسي	تولى بعد محمد الحباسي عام ٨٧٠هـ / ١٤٦٤م	-
محمد بن محمد بن يحيى بن أبي علي المغربي النقاويس القسنطيني	تولى في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي	-
أبو الخير بركات بن سعيد	-	تولى الإفتاء بقسنطينة، وتوفي عام ٩٤٢هـ / ١٥٣١م.

ملحق رقم (0)

بأسماء سلاطين الدولة الحفصية

اسم السلطان	فترة حكمه	صلة القرى بمن جاء بعده	وفاته	ملاحظات
أبوزكريا يحيى بن عبدالواحد	٦٢٥-٦٤٧هـ/ ١٢٢٧-١٢٤٩م	ولده	٦٤٧هـ/١٢٤٩م	هو المؤسس الفعلي للدولة الحفصية وذلك لما استقل بتونس عن الموحيدين في ١٨ رجب ٦٢٥هـ/ ٦٤٧م وبويع في القيروان ثم جددت له البيعة بوصوله لتونس في ٢٤ رجب من نفس العام وفي ٦٣٤هـ/ ١٢٣٨م بويع البيعة العامة وذكر اسمه في الخطبة.
محمد المستنصر بالله الحفصي بن أبي زكريا يحيى	٦٤٧-٦٧٥هـ/ ١٢٤٩-١٢٧٦م	ولده	٦٧٥هـ/١٢٧٦م	بايعه أهل مكة بالخلافة في السنة العاشرة من حكمه، ويعتبر عهده من أكثر العهود استقرارا وازدهارا للدولة الحفصية.
الواثق بالله يحيى بن المستنصر بالله الحفصي	٦٧٥-٦٧٨هـ/ ١٢٧٦-١٢٧٩م	عمه	٦٧٩هـ/١٢٨٠م	خلع بعد البيعة بسنتين وثلاثة أشهر وعشرين يوماً.
أبواسحاق إبراهيم بن أبي زكريا الأول	٦٧٨-٦٨١هـ/ ١٢٧٩-١٢٨٢م	ولده	٦٨٢هـ/١٢٨٢م	خلع نفسه وأمر بالبيعة لابنه.

اسم السلطان	فترة حكمه	صلة القرى بمن جاء بعده	وفاته	ملاحظات
أبوفارس عبدالعزيز بن إبراهيم	٦٨١-٦٨٢هـ / ١٢٨٢-١٢٨٣م	-	١٢٨٢/٥٦٨٣م	قتله الدعي (أحمد بن مرزوق) هو وولده في ١٩ ربيع الأول من عام ١٢٨٢/٥٦٨٣م. فترة اضطراب
الدعي أحمد بن مرزوق	٦٨٢-٦٨٣هـ / ١٢٨٣-١٢٨٤م	-	١٢٨٣/٥٦٨٤م	قتله أبوحفص عمر بن يحيى بن عبدالواحد في ٢ جمادى الأولى من عام ١٢٨٣/٥٦٨٤م. فترة اضطراب
أبوحفص عمر بن يحيى بن عبدالواحد	٦٨٣-٦٩٤هـ / ١٢٨٤-١٢٩٤م	-	١٢٩٤/٥٦٩٤م	أوصى بالحكم من بعده لابنه فكان صغيراً فلم يبايعه أهل الحل والعقد. فترة اضطراب
أبو عسيده محمد بن الوائى بن المستنصر	٦٩٤-٧٠٩هـ / ١٢٩٤-١٣٠٩م	-	٧٠٩/١٣٠٩م	لم يكن له ولد فأوصى لأبي يحيى أبي بكر الشهيد. فترة اضطراب
أبو بكر الشهيد أبو يحيى	٧٠٩-٧١١هـ / ١٣١١-١٣٠٩م	-	٧١١/١٣١١م	خلع نفسه وقتل. فترة اضطراب
أبو يحيى زكريا بن أحمد اللحياني	٧١١-٧١٧هـ / ١٣١١-١٣١٧م	ولده	-	عندما علم بخروج المولى أبي يحيى أبي بكر من الثغور الغربية باع أثاث قصره وكتبه وتجمعت بين يديه نحو عشرين قنطاراً ذهباً عدا الفضة والجواهر. فترة اضطراب

اسم السلطان	فترة حكمه	صلة القربى بمن جاء بعده	وفاته	ملاحظات
أبوضربه محمد بن أبي يحيى	٧١٧-٧١٨هـ / ١٣١٧-١٣١٨م	-	-	كان في عهد والده مسجوناً بحكم صادر عن قاضي الجماعة وعندما خلع والده نفسه أخرجته أهل الحل والعقد وباعوه، واستمر حكمه ثمانية أشهر.
أبوبكر بن أبي زكريا بن أبي إسحاق إبراهيم	٧١٨-٧٤٧هـ / ١٣١٨-١٣٤٦م	ولده	٧٤٧هـ / ١٣٤٦م	كان ولي عهده ابنه أبا العباس الفضل إلا أن أخاه أبا حفص الأصغر منه غلبه وتولى الحكم.
أبو حفص عمر بن أبي يحيى أبي بكر بن أبي زكرياء ابن أبي إسحاق إبراهيم	٧٤٧-٧٤٨هـ / ١٣٤٦-١٣٤٧م	أخوه	-	انتزع الملك منه أبو الحسن المريني ملك فاس وقتله واستمر أبو الحسن ثم ولده الفضل سنتين ونصف ثم انتزعه منهم أبو العباس الفضل الحفصي.
ملاحظة: عامان ونصف دخلت فيهما دولة المرينيين في تونس وانقطع تسلسل حكم السلاطين الحفصيين				

اسم السلطان	فترة حكمه	صلة القربى بمن جاء بعده	وفاته	ملاحظات
أبو العباس الفضل بن أبي يحيى أبي بكر	٧٥٠-٧٥١هـ / ١٣٤٩-١٣٥٠م	-	١٣٥٠هـ / ١٣٥١م	خلع وبويع المستنصر فكانت مدة حكمه خمسة أشهر وأربعة عشر يوماً.
أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى بن أبي بكر بن عبد الرحمن المستنصر	٧٥١-٧٧٠هـ / ١٣٥٠-١٣٦٨م	ولده	١٣٦٨هـ / ١٣٧٠م	مدة حكمه ثمانية عشر سنة وأحد عشر شهراً.
أبو البقاء خالد بن إبراهيم المستنصر	٧٧٠-٧٧٢هـ / ١٣٦٨-١٣٧٠م	-	١٣٧٠هـ / ١٣٧٢م	عندما خرج عليه أبو العباس أحمد بن المستنصر فر من تونس من باب الجزيرة وانطلق في البحر فعصفت به الرياح فغرق.
أبو العباس أحمد بن المستنصر	٧٧٢-٧٩٦هـ / ١٣٧٠-١٣٩٣م	ولده	١٣٩٣هـ / ١٣٩٦م	استمر في الحكم إلى أن توفي، وكانت مدة حكمه أربعاً وعشرين سنة.
أبو فارس عبدالعزيز بن العباس أحمد	٧٩٦-٨٣٧هـ / ١٣٩٣-١٤٣٣م	حفيدة	٨٣٧هـ / ١٤٣٣م	استمر في الحكم إلى أن توفي، وكانت مدة حكمه إحدى وأربعين عاماً وأربعة أشهر وسبعة أيام.
أبو عبدالله محمد المستنصر	٨٣٧-٨٣٩هـ / ١٤٣٣-١٤٣٥م	أخوه	٨٣٩هـ / ١٤٣٥م	بويع بعد وفاة جده وكانت مدة حكمه سنة وشهرين.
أبو عمرو عثمان بن أبي عبدالله محمد بن أبي فارس	٨٣٩-٨٩٣هـ / ١٤٣٥-١٤٨٧م	حفيدة	٨٩٣هـ / ١٤٨٧م	وهو يعتبر آخر أفضل سلاطين الدولة الحفصية. حكم أربعاً وخمسين سنة وهي أطول مدة حكم عند الحفصيين

اسم السلطان	فترة حكمه	صلة القربى بمن جاء بعده	وفاته	ملاحظات
أبوزكريا يحيى بن المولى محمد أبي عبدالله المسعود بن أبي عمرو عثمان	٨٩٣-٨٩٩هـ / ١٤٨٧-١٤٩٣م	ابن عمه	٨٩٩هـ / ١٤٩٣م	خرج عليه ابن عمه عبدالمؤمن بن أبي إسحاق وبويع فوقع بينهما قتال، وقُتل عبدالمؤمن واستمر أبوزكرياء، وتوفي بسبب وباء انتشر في إفريقية سنة ٨٩٩هـ / ١٤٩٣م.
أبو عبدالله محمد بن أبي محمد الحسن بن المسعود	٨٩٩-٩٣٢هـ / ١٤٩٣-١٥٢٥م	ولده	٩٣٢هـ / ١٥٢٥م	في أيامه خرجت بلاد كثيرة من حكمه وهو الذي ملك الجزائر للقائد عروج التركي العثماني.
أبو محمد الحسن بن محمد بن محمد الحسن بن المسعود	٩٣٢-٩٥٠هـ / ١٥٢٥-١٥٤٣م	ولده	-	بويع بعد وفاة أبيه وأساء السيرة، استعان بجيش إسباني على إخراج الأتراك ثم خلع وبويع ابنه.
أبو العباس أحمد حميده بن أبي محمد الحسن بن محمد	٩٥٠-٩٧٦هـ / ١٥٤٣-١٥٧٣م	أخيه	-	بويع بعد خلع أبيه، ورجع الأتراك وأخرجوه فذهب إلى إسبانيا، وجاء بجيش وأخرج الأتراك ثم خلعه النصاري وولوا أخاه.
محمد بن أبي محمد الحسن بن محمد	٩٧٦-٩٨١هـ / ١٥٦٨-١٥٧٣م	أخوه	-	وهو آخر سلاطين الدولة الحفصية، ولاه النصاري بعد خلع أخيه أحمد، وشاركوه في الأمر وكثر الفساد.

ملحق رقم (1)

وصية السلطان أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد لولي عهده

ابنه محمد المستنصر بالله الحفصي

« أعلم سمعك الله وأرشدك، وهماك لما يرضيه وأسمعك، وجعلك محمود السيرة، مأمون السريرة. إن أول ما يجب على من استرعاه الله في خلقه، وجعله مسؤولاً عن رعيته في جل أمرهم وصدق، أن يقدم رضى الله عز وجل في كل أمر يحاوله، وأن يكل أمره وحوله وقوته لله، ويكون عمله وسعيه ودينه عن المسلمين، وحربه وجهاده للمؤمنين، بعف التوكل عليه والبراءة من الحول والقوة إليه { } »

واعلم أن من تواضع لله رفعه، وعليه بتفقد أحوال رعيته والبحث عن عمالهم السؤال عن سير قضائهم فيه، ولا تنم عن مصالحهم، ولا تسامح أحداً فيهم، ومهما صعبت لكشف ملمة فاكشفها عنهم، ولا تراعى فيهم كبيراً ولا صغيراً إذا عدل عن الحق. ولا تراعى في فاجر ولا متصرف إلا ولا ملمة، ولا تقتصر على شخص واحد في رفع مسائل الرعية والمتظلمين. ولا تقف عند مراده في أحوالهم....

وإذا رفع إليه أحد مظلمة، وأنت على طريق، فأدعه إليه وسله حتى يوضح قصته لك. وجاوبه جواب مشفق مصغ إلى قوله، مصيخ إلى نازلته ونقله، ففي إصانته له وحنوّه عليه أكبر تأنيس، وللسياسة والرئاسة في نفوس الخاصة والعامة، والجمهور أعظم تأسيس.

وأعلم أن دماء المسلمين وأموالهم حرام على كل مؤمن بالله واليوم الآخر إلا في حق أوجب الكتاب والسنة، وعضدته أقاويل الشرعية والحجة، أو في مفسد عاثر في طرقات المسلمين وأموالهم جار على غيه في فساد صلاحهم وأحوالهم، فليس إلا السيوف إن أثره عفاء ووقعه لصداء الأصمغة الفاسدة دواء، ولا تقل عشرة حسوب على النعم، عاجز عن السعي، فإن إقالتة تحمله على القول، والقول يحمله على الفعل، ووبال عمله عاثر عليه. فأحسم داءه قبل انتشاره، وتصدرك أمره قبل إظهاره، واجعل الموت نصب عينيك، ولا تغتر بالمديا وإن كانت في يديك. لا تنقلب إلى دكة إلا بما قدمت من عمل صالح ومتجر في مرضاته راجع. (١)

(١) انظر: ابن خلدون، العبر، ج٦، ص ٣٥٠-٣٥٢.

قائمة المصاحف والمراجع

أولاً: المصاحف :

أ. كتب الطبقات والتراجم :

- ١- إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت ٥٧٩٩هـ / ١٣٩٦م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: يحيى الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.، ١٩٩٦م.
- ٢- أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن خلكان (ت ٥٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.
- ٣- أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير ابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م)، ذيل وفيات الأعيان المسمى "درة الحجال في أسماء الرجال"، تح: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط.، د.ت.
- ٤- أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم (ت ٣٣٣هـ / ٩٩٤م)، طبقات علماء إفريقية وتونس، تح: علي الشابي ونعيم حسن السياتي، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط.، ١٩٦٨م.
- ٥- أبو القاسم عيسى بن ناجي التتوخي (ت ٨٣٩هـ / ١٤٣٥م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: إبراهيم شبوخ، مكتبة الخانجي، مصر، د.ط.، ١٩٦٨م.
- ٦- أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي (ت ٤٩٤هـ أو ٤٨٤هـ / ١١٠٠-١٠٩١م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير البكوش ومحمد العروسي المطوى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط.، ١٤١٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٧- أحمد بن القاضي المكناسي (ت ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، د.ط.، ١٩٧٣م.
- ٨- أحمد بن أحمد التتبيكتي (ت ١٠٣٦هـ / ١٦٢٦م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق: عبد الحميد عبد الله، وضع هوامشه وفهارسه طلاب كلية الدعوة الإسلامية منشورات كلية الدعوة، طرابلس، د.ط.، ١٩٨٩م.

- ٩- أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني (ت ٧٠٤هـ / ١٣١٥م)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تق: عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.
- ١٠- أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤٥١م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، د.ط.، د.ت.
- ١١- محمد بن محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، طبعة جديدة بالأوفست، عن ط ١، ١٣٤٩هـ / ١٩٧٤م.

ب - كتب الحديث والفقه والقضاء:

- ١٢- إبراهيم بن حسن بن يحيى بن عبد الرقيق (ت ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م)، معين الحكام على القضايا والأحكام، تح: محمد بن قاسم بن عياده، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط.، ١٩٨١م.
- ١٣- أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م) تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) نشر: ليفي بروفنسال، دار الكتب المصرية، ط ١، ١٩٤٨م.
- ١٤- أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخشني القيرواني الأندلسي (ت ٣٦١هـ / ٩٧١م)، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، دن، د.م، د.ط، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.
- ١٥- أبو عبد الله محمد بن يزيد الغزويني، ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ / ٨٨٦م) سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.، د.ت.
- ١٦- أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، كتاب القضاة الذين ولوا قضاء مصر، طبع بمدينة رومية العظمى، د.ط.، ١٩٠٨م.
- ١٧- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)، الجامع الصحيح، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، د.ط.، ١٩٨٠م.
- ١٨- أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ / ١٥١٨م)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دن، بيروت، د.ط.، ١٩٨١م.

- ١٩- محمد بن القاسم أبو عبد الله الأنصاري، الرصاع (ت ٨٩٤هـ / ٤٩٨م)، شرح الهداية الكافية الشافعية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تح: محمد أبو الأجنان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٠- محمد بن خلفه الوشتاتي، الأبّي، إكمال إكمال المعلم لفوائد صحيح مسلم، د.ن.، القاهرة، د.ط.، ١٣٢٧هـ / ١٩٢٧م.
- ٢١- وكيع محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦هـ / ٩١٨م)، أخبار القضاة، نشر عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.

ج - مكتب الجغرافيا والرحلات :

- ٢٢- أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط.، د.ت.
- ٢٣- ابن بطوطة، أبو عبدالله محمد الطنجي (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تق: عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة التراث، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٢٤- عبد الله محمد التيجاني (ت ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م)، رحلة التيجاني، تق: حسن حسني عبدالوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، د.ط.، ١٩٨١م.

د - مكتب التاريخ والنظم :

- ٢٥- أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم الرقيق (ت بعد ٤٢٣هـ / ١٠٣١م)، تاريخ إفريقية والمغرب، تح: عبد الله العلي الزيدان، وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط.، ١٩٩٠م.
- ٢٦- أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٥م)، الأنيس المطرب بروض في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، د.ط.، ١٩٧٢م.
- ٢٧- أبو الخطاب عمر بن الشيخ الإمام أبي علي بن دحية (ت ٦٢٣هـ / ١٢٢٦م)، المطرب في أشعار أهل المغرب، د.ن.، الخرطوم، ط١، ١٩٥٤م.

٢٨- أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ / ١٢٧٥م) البداية والنهاية، تح. تق: حسن أحمد أبو ملح وأخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٩- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي (كان حيا ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط٢، د.ت.

٣٠- أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د.ط.، د.ت.

٣١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشماخ (كان حيا ٨٩٤هـ / ١٤٨٨م) الأدلة البينية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تح. تق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، د.ط.، ١٩٨٤م.

٣٢- أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عذاري المراكشي (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ليفي يروفسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط.ن. ١٩٤٨م.

٣٣- أبو بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م)، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م.

٣٤- أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن محمد بن محمد (ت ٧٨٠هـ / ١٣٧٨م) بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، دن. د.ط. ١٩٠٣م.

٣٥- ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى (ت ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م)، المغرب في حلي المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.

٣٦- أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب ابن القنفذ القسنطيني (ت ٨١٠هـ / ١٤٠٧م) الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تق. تح: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، د.ط.ن. ١٩٦٨م.

٣٧- أحمد بن زيني دحلان، تاريخ الدولة الإسلامية بالجدول المرضية، مكتبة الأسد، د.ط، د.ت.

٣٨- أحمد بن عمر بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د.ط.، ١٩٦٣م.

٣٩- أحمد بن محمد المقرئ (ت ١٠٤١هـ / ١٦٣١م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط.، ١٩٦٨م.

- ٤٠- عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٤١- -----، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، ط ٣، د.ت.
- ٤٢- عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٤٣- عبد الواحد المراكشي (توفي في النصف الأول من القرن السابع الهجري) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، دن، القاهرة، د.ط، ١٩٤٩م.
- ٤٤- محمد بن أبي القاسم القيرواني، المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، لبنان، ط ٣، ١٩٩٣م.
- ٤٥- محمد بن محمد الأندلسي (ت ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م)، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- ٤٦- محمود بن سعيد مقديش (ت ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

ثانياً: المراجع:

- ١- إبراهيم بكير بحاز، القضاء في المغرب العربي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية ٩٦-٢٩٦هـ / ٧١٥-٩٠٩م، تق: فاروق عمر فوزي، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٢- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار السلمي، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٦٥م.
- ٣- أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، دن. الجزائر، ط. ابن أبي شنب، ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م.

- ٤- أحمد بن عامر، الدولة الحفصية، دار الكتب الشرفية، د.م، د.ط، د.ت.
- ٥- أحمد محمد الطوخي، العلاقات الأندلسية الحفصية ٦٣٥-٥٨٩٧ / ١٢٣٨-١٤٩٢م، دار المعرفة الجامعية الأزايطة، د.ط، د.ت.
- ٦- أحمد مختار عبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ط، ١٩٦٨م.
- ٧- إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، ١٩٤٥-١٩٤٧م.
- ٨- -----، هدية العارفين من أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، ١٩٥١-١٩٥٥م.
- ٩- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، د.م، د.ط، د.ت.
- ١٠- الطاهر المعموري، جامع الزيتونة ومدارس العلم في العصرين الحفصي والتركي، دن، تونس، د.ط، ١٩٨٠م.
- ١١- المعلم بطرس البستاني، دائرة المعارف قاموس لكل فن ومطلب، دن، بيروت، د.ط، د.ت.
- ١٢- برنشفيك، تاريخ أفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٣- -----، بلاد البربر الشرقية في عهد الحفصيين، دن، باريس، د.ط، ١٩٤٠م.
- ١٤- حجاز علي طراوة، التاريخ السياسي لطرابلس الغرب من الفتح إلى بداية القرن التاسع الهجري، دار الطباعة المحمدية، د.م، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ١٥- حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٢م.
- ١٦- حسن حسيني عبد الوهاب، كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بيت الحكمة المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس.
- ١٧- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٩٨٠م.

- ١٨- -----، الحياة الدينية في المغرب (القرن الثالث الهجري)، دن، دم، دط،
١٩٨٥م.
- ١٩- باسم العبدري، ناظر الأحباس في الأندلس والمغرب، السجل العلمي لندوة الأندلس
قرون من التقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٢٠- هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب، تر: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا،
تونس، دط، ١٩٨٠م.
- ٢١- سليمان زبيس، بين الآثار الإسلامية في تونس، دن. تونس، دط، ١٩٦٣م.
- ٢٢- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين،
منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.
- ٢٣- عباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغامت من الأعلام، دن،
فاس، ط١، ١٩٣٦م.
- ٢٤- عبد الحليم عويس، دولة بني حماد، صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة
للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٢٥- عبد العزيز الدولاتي، مدينة تونس في العهد الحفصي، تر: محمد الشابي وعبد العزيز
الدولاتي، دار سراس للنشر، تونس، دط، ١٩٨١م.
- ٢٦- عبد الوهاب بن منصور، أعلام المغرب العربي، دن، الرباط، دط، ١٩٧٨م./
- ٢٧- عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو
المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧٨م.
- ٢٨- علي أحمد، القضاء في المغرب والأندلس خلال العصور الوسطى، دار حسان للطباعة
والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٢٩- رزق الله منقر موسى الصدفى، تاريخ دول الإسلام، الدار العالمية للطباعة والنشر،
مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، دط، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.
- ٣٠- زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تر: زكي محمد
حسن بك، وحسن أحمد محمود، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، دط، ١٤٠٠هـ/
١٩٨٠م.

- ٣١- كليفورد، أ.د. بوزورث، الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي -دراسة في التاريخ والأنساب، تر. حسين علي اللبودي، مراجعة سلمان إبراهيم العسكري، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط٢، ١٩٩٥م.
- ٣٢- زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي (تاريخ دول الأغالبة والرستميين وبني مدرار والادارسة حتى قيام الفاطميين)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د.ط.، ١٩٧٩م.
- ٣٣- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوي العيار المغرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط.، ١٩٩٦م.
- ٣٤- مبارك بن محمد بن هلال الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزائر، د.ن.، د.ط.، ١٩٦٣م.
- ٣٥- محمد أبو الأجنان، العلاقات بين فقهاء المغرب العربي خلال القرون ٨-٩-١٠، أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، المطبعة العصرية، تونس، ط. العصرية، ١٩٨٣م.
- ٣٦- محمد الخضر حسين، تونس وجامع الزيتونة، جم. تق، محمد علي رضا، د.ن، د.م، د.ط.، ١٩٧١م.
- ٣٧- محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق. تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- ٣٨- -----، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٥م.
- ٣٩- محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العربي سبعة قرون بين الازدهار والذبول من القرن السابع الهجري إلى ختام القرن الثالث عشر، نشر الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د.ط.، د.ت.
- ٤٠- محمد الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، د.ط.، د.ت.
- ٤١- محمد بن علي بن عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الأهلية الحديثة، القاهرة، ط. المطبعة العصرية، د.ت.
- ٤٢- محمد حسين فنطر وآخرون، الحضارة الإسلامية في تونس، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- ٤٣- محمد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
- ٤٤- محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م.
- ٤٥- محمد المهدي بن علي، أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ط.، ١٩٨٠م.
- ٤٦- م. غودفروا، النظم الإسلامية، تر: فيصل سامر وصالح الشماع، دار النشر للجامعيين، ط٣، د.ت.

ثالثاً: الأطروحات:

- ١- إبراهيم بحاز، "القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦ هـ / ٧١٥-٩٠٩ م)"، أطروحة دكتوراة دولة، جامعة قسنطينة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٢- فايزه كلاس، "الأندلس ولاية مغربية (٤٧٩-٦٦٩ هـ / ١٠٨٦-١٢١٢ م)"، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الآداب، دمشق، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٣- نزيه شحادة، "خطة القضاء في الأندلس في العصر الأموي ٩٣-٤٢١ هـ / ٧١٢-١٠٣١ م"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

رابعاً: المقالات:

- ١- حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين والموحدين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، ع: ٣، ١٩٥٥م.
- ٢- علي أحمد، القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح حتى نهاية القرن التاسع، دراسات تاريخية، دمشق، ع: ٥٣-٥٤، ١٩٩٥م.
- ٣- -----، من الاصطلاحات التاريخية والحضارية الأندلسية والمغربية في العصور الوسطى، دراسات تاريخية، دمشق، ع: ٦٣-٦٤، ١٩٩٨م.

- ٤- محمد البشير النيفر ، القضاء الشرعيون في القديم ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٣ ، ع: ٨ ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م.
- ٥- ----- ، القضاء الشرعيون في القديم ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٣ ، ع: ٩ ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م.
- ٦- ----- ، القضاء الشرعي صفحة من تاريخ تونس ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٢ ، ع: ٥ ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م.
- ٧- ----- ، القضاء الشرعيون في القديم ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٤ ، ع: ١ ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م.
- ٨- محمد بن الخوجة ، القضاء الشرعي ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٢ ، ع: ٤ ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م.
- ٩- ----- ، القضاء الشرعي ، المجلة الزيتونية ، تونس ، ج ٣ ، ع: ٤ ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩م.

خامساً: مراجع أجنبية :

- 1- Brunchvig esquisse, d'histoire almohado Hasgside Me-Langes W.Marcais, Paris, 1950.
- 2- J.F.P. Hopkins, Medieval Muslim Government of Barbary Until the Six Century of the Hijra, London, 1958.
- 3- Marc Berge: Les Arabes Histoire Civilisation Des, Paris, 1978.
- 4- M. Ben Cheneb, E.I., (ed.Farn), art Ibn Abiziad Al Kayrawani, vol.2.
- 5- Nevill Barbour: Moroce, London, 1965.
- 6- Tyan Emile: Histoire De L'organistation Judiciere en Pays D'Islam ed. Leden. E.I., Brille, 2 ed. 1960.

Abstract

This research dealt with the Institution of Judiciary In the Hafsi age (625-981 of the Hegira 1227-1573 A.D) it is known that the Judiciary in Al- Islam generally had a big interest by the theorists and an actual exbtance in the Islamic authority since the Rashidi age until these days.

The Judiciary is the responsible of justice and injustice in the society. And it is what determine between litigating and restrain the disputes. Thus, it is a very important institution in the society.

The research on several parts of the judiciary in the haf's age, so I divided it in to four chapters after the introduction and the preface where I touched on the formation of the Hafsi country, its Moikidoctine and the Judiciary before thate age.

The first chapter was about the Judgess and their assistants, I touched on the body Judge and the other judges such as the Matrimony , military , intercourses judge and the judge of the territory and then I touched the assistants and the speech was about the just witness, the mufti and the jursts.

In the second chapter I touched on the positions and the making of the judges and their relations with themselves as I spoke about the judges salaries.

The third chapter was about the judiciar institutions in the political and cultural through which I brought out the independence of the judiciary from one side and the practise of some judges to politial affairs which almost be by the sultans charging such as embassies and the means in sections and others.

About the role of the judges in the cultural life it was prominent through the doing of imamate , arafori and teaching in mosques, and through the big number of Publications.

The fourth section dealt with translations of the most prominent judges of the Hafsi age whether the body judges or others.

I ended my research with six important appendants about the subject itself. Further more the epilogue where I prominated the most important result the research oibained which are.

The Hafsi Judiciary is organised, there is the body judge which is the top of the top of the pyranmid in the judiciary organisation. Other judges such as the matrimony judge , territory judge and offers, the body judgeis the responsible in order to be appointed by the Hafsi Sultan orally in the African countries they had a high class position in the society, they have an absolute dignity and astrong personality where they worked towards the complete independence from the other authorities they didn't accept the intervence of any body in their affaires or judges after their oppointements.

The judes observed in their regimes in the Maliki doctrive where it was distributted in the west³ arabword, there weren't any judge but Maliki.

The judges distributed the jurisprudential culture all over the country through directing and guiding in the mosques and schools and their proper houses, and through the anality and the quantity in the publications.